

إدارة الجودة الشاملة



المفهوم والفلسفة والتطبيقات



أ.م.د. هشام يوسف العربي

أ.د. / بهجت راضي



إدارة الجودة الشاملة

(TCM)

المفهوم والفلسفة والتطبيقات

راضي، بهجت عطية
إدارة الجودة الشاملة (TOM) المفهوم والفلسفة والتطبيقات / أ. د. بهجت عطية راضي؛
و أ. م. د. هشام يوسف العربي. - القاهرة: شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات / ط ١ / القاهرة:
٢٠١٦ م.

١٧٩ ص؛ ٢٤ × ١٧ سم

تدمك: ٦-٥٦-٨٥٢١-٩٧٧-٩٧٨

رقم الإيداع: ٢٠١٥/١٥٠١٨

١- جودة الإنتاج

أ- علي، هشام يوسف (مؤلف مشارك)

ب- العنوان - - - - - ٦٥٨,٥٧٦

دار النشر: شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات
عنوان الكتاب: إدارة الجودة الشاملة (TOM) المفهوم والفلسفة والتطبيقات
الكاتب: أ. د. بهجت عطية راضي؛ و أ. م. د. هشام يوسف العربي

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناشر



rawabt
روابط

للنشر وتقنية المعلومات
For Publishing & Information Technology

١٩ حسن أفلاطون - بجوار مستشفى عبد القادر

فهمي - أرض الجولف - مصر الجديدة.



+{202} 24178673

info@rawabtonline.com
www.rawabtonline.com

ويحذر طبع، أو تصوير، أو ترجمة، أو إعادة تنضيد للكتاب كاملاً أو جزئياً، أو تسجيله على أشرطة كاسيت،
أو إدخاله على الكمبيوتر، أو برمجته على أسطوانات ضوئية، إلا بموافقة الناشر الخطية الموثقة

إدارة الجودة الشاملة

(TOM)

المفهوم والفلسفة والتطبيقات

إعداد وتأليف

أ.د. بهجت عطية راضي أ.م.د. هشام يوسف العربي



rawabt

للنشر وتقنية المعلومات
For Publishing & Information Technology

2016

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة
تقديم الكتاب	13
الفصل الأول: المفهوم والمداخل والتطور التاريخي	
- تمهيد	17
- مفهوم الجودة	18
- مداخل تعريف الجودة	21
- أبعاد وخصائص جودة المنتجات	23
- مفهوم إدارة الجودة الشاملة	25
- التطور التاريخي لمفهوم إدارة الجودة الشاملة	28
الفصل الثاني: الأهداف والأهمية والفلسفة والنماذج	
- تمهيد	41
- أهداف إدارة الجودة الشاملة	42
- أهمية إدارة الجودة الشاملة	42
- فلسفة إدارة الجودة الشاملة	43
- نماذج «رواد» إدارة الجودة الشاملة	45
- نموذج «ديمينغ» Deming's	46
- نموذج «جوران» Juran's	52
- نموذج «فيكتوري» Victory-C	55
- نموذج «كروسبي» Crosby's	55
- نموذج «بالدريج» Baldrige's	58

- 62 نموذج «هامبر» Hamber's
- 63 النموذج الدائري
- 64 نموذج «إشيكاوا» Ishikawa's
- 66 نموذج «بيل كان واي» Bill Can Way
- 67 نموذج «أرمند فيجنباوم» Fiegenbaum
- 67 نموذج «شيوارت» Shewart
- 67 نموذج «دودج» Dodeg
- 68 نموذج «سيجما ستة» Six Sigma
- 81 نموذج «الجائزة الأوربية للإدارة» EFQM
- نموذج معهد إدارة الإمداد للتحسين المستمر للعملية The Logistics management
- 86 institutes (LMIS) continuous improvement process (CIP) Model
- 88 عقبات تطبيق أنظمة ونماذج الجودة والتميز العالمية
- الفصل الثالث: العناصر والوظائف والمراحل والمبادئ والعمليات والمنهج والأدوات
- 93 تمهيد
- 93 عناصر إدارة الجودة الشاملة
- 95 وظائف إدارة الجودة الشاملة
- 96 مراحل إدارة الجودة الشاملة
- 97 متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة
- 101 عوامل نجاح برنامج إدارة الجودة الشاملة
- 102 مبادئ إدارة الجودة الشاملة
- 106 عمليات إدارة الجودة الشاملة

109	- منهج إدارة الجودة الشاملة
110	- أساليب وأدوات إدارة الجودة الشاملة
115	- معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة
	الفصل الرابع: حلقات الجودة: المعوقات وآليات التطبيق
121	- تمهيد
121	- نشأة وتطور حلقات الجودة
123	- مفهوم وفلسفة حلقات الجودة
125	- أهمية حلقات الجودة
126	- أهداف حلقات الجودة
127	- نطاق اهتمامات حلقات الجودة ومجالات تطبيقها
128	- المبادئ الأساسية لتطبيق حلقات الجودة
131	- أسلوب عمل حلقات الجودة
133	- خطوات تطبيق حلقات الجودة
133	- علاقة مفهوم حلقات الجودة بمفهوم إدارة الجودة الشاملة
134	- الفرق بين حلقات الجودة وفرق العمل
136	- عوامل الفشل والنجاح في تطبيقات حلقات الجودة
	الفصل الخامس: المواصفات الدولية القياسية
141	- تمهيد
142	- المواصفات الدولية (أيزو 9000) والمنافسة
143	- المواصفات الدولية القياسية (أيزو 9000) قبل تعديلها
145	- المواصفات الدولية القياسية (أيزو 9000) إصدار 2000
	- المواصفات الدولية القياسية (أيزو 9000 / 2000) أنظمة إدارة الجودة «الأسس
145	والمصطلحات»

- 146 - المواصفات الدولية القياسية (أيزو 9001 / 2000) «متطلبات نظام الجودة»
- 146 - المبادئ الرئيسية لمتطلبات المواصفة بعد تعديلها
- 148 - إرشادات تحسين الأداء في المواصفة الدولية القياسية أيزو 9004 / 2000 (أنظمة الجودة)
- 148 - العلاقة بين أنظمة ومواصفات ايزو 9000 ISO وإدارة الجودة الشاملة TQM
- 149 - مبادئ إدارة الجودة الشاملة التي تضمنت بالمواصفة
- 152 - مفهوم وأنواع شهادات المطابقة
- 152 - فوائد أنظمة الجودة المعتمدة على مواصفات الأيزو 9000
- 157 - مزايا تطبيق المواصفات أيزو(9000) في المنظمات
- 159 - نموذج أيزو (14000 - 14001)
- 159 - مفهوم الأيزو (14000)
- 160 - نشأة نظام إدارة البيئة الأيزو (14000 - 14001)
- 161 - تصنيف عائلة أيزو (14000)
- 161 - مكونات سلسلة المواصفات الدولية القياسية أيزو (ISO 14000)
- 163 - ماهية نظام الإدارة البيئية أيزو (14000 - 14001)
- 164 - أنواع نظم الإدارة البيئية
- 167 - أهداف سلسلة أيزو - الشهادة والمواصفات (14000 - 14001)
- 168 - مكونات مواصفة الإيزو (14001)
- 169 - خطوات التأهيل طبقاً للمواصفة أيزو (14001)
- 171 - فوائد ومميزات الحصول على شهادة المطابقة الأيزو (14000) وفقاً للمواصفة (14001)

172	- مفهوم الميزة التنافسية
172	- تعريف الميزة التنافسية
173	- أنواع الميزة التنافسية
173	- سمات الميزة التنافسية
174	- محددات الميزة التنافسية
175	- معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية
176	- دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية
178	- دور مواصفات أيزو(9000) في تحقيق الميزة التنافسية
179	- خاتمة

تقديم

بين يدي القارئ كتاب يمثل طرحاً علمياً متميزاً في مجال الأدب الإداري في المجالات الإنتاجية المختلفة، واجتهاد علمي من الباحثين اتسم بالشمولية؛ من حيث فلسفة التناول الشامل والمتكامل القائم على التحليل المعياري والمخرجات المنطقية والمرجعية العلمية .

ولعل أهم ما يميز الكتاب الحالي تناوله لفلسفة تعتبر من الفلسفات المهمة في المجال الإداري؛ وهي فلسفة إدارة الجودة الشاملة، ومفاهيم الجودة ومنطلقاتها الفكرية. كما أن طريقة عرض الكتاب التزمت بتحقيق الجودة في العرض والتناول وطرح الرؤى والاستنتاجات، مع المحافظة -قدر المستطاع- على اتساع دائرة البيانات والمعلومات والمعارف التي تم التعرض لها. كما ركز الكتاب على معلومات تفصيلية ووافية في مجال إدارة الجودة الشاملة من خلال عرض تاريخي منطقي متسلسل أفضى إلى تناول أهم ملامح ومفردات إدارة الجودة الشاملة في الوقت الراهن من حيث المفهوم والفلسفة والأهمية، مع طرح العديد من التطبيقات والنماذج العملية في الواقع المعاصر سواء على المحلي أو الإقليمي أو المستوى الدولي .

ويعد الكتاب إضافة حقيقية للمكتبة العربية في مجال الجودة والاعتماد المؤسسي كونه يمثل مرجعاً أساسياً للباحثين وطلبة العلم في مجال إدارة الجودة الشاملة؛ فكرياً وفلسفة وتطبيقاً.

وفي إطار الحديث عن تطبيق إدارة الجودة الشاملة لابد من التأكيد على أنها تمثل ضرورة ملحة في الواقع العربي المعاصر، وخاصة في ضوء ما يعانيه المجتمع العربي من مشكلات حادة ناتجة عن تركة ثقيلة ورثها من التخلف عن الركب الحضاري خلال القرنين الماضيين، أفضى إلى تراكم وتضاعف هذه المشكلات؛ المتمثلة في الأمية، وضعف الخدمات الصحية والاجتماعية، واهتزاز كثير من الأنماط والمعايير الاجتماعية، وانخفاض معدلات

الاستهلاك، وتزايد التعقيدات الإدارية، ومشكلات البطالة وسوء توزيع القوى العاملة، وانخفاض الكفاءات المطلوبة، وقصور وسائل الإصلاح في كثير من المؤسسات المجتمعية، والارتجالية والعشوائية وسوء التخطيط والتنظيم، وعدم الوضوح الفكري وعدم الشفافية؛ إلى آخر تلك القضايا والمشكلات التي عانى -ولا يزال يعاني- منها المجتمع العربي؛ باعتباره مجتمعاً نامياً يشق بصعوبة طريقه في التنمية، عبر تحولات عالمية معاصرة ومتغيرات مجتمعية ضاغطة ومتلاحقة.

الفصل الأول

المفهوم والمداخل والتطور التاريخي



الفصل الأول

المفهوم والمداخل والتطور التاريخي

تمهيد

شهد العالم في الآونة الأخيرة تغيرات وتطورات متسارعة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعليمية والسياسية. وقد عكست تلك التغيرات نفسها على طبيعة العمل الإداري في المنظمات الإنتاجية ما بين سلع وخدمات، مما أوجب عليها السعي للمنافسة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي للحفاظ على مركزها. وقد أصبحت إدارة الجودة الشاملة محور اهتمام دول العالم؛ باعتبارها السبيل الذي يحقق لها الميزة التنافسية في المجالات كافة؛ الإنتاجية منها والخدمية، وبما يجعلها تحافظ على هويتها ورسالتها في ظل السباق المحموم الذي يشهده العالم اليوم بين مختلف التنظيمات والدول، في المستويات كافة، وعبر مختلف الميادين؛ فإدارة الجودة الشاملة تعد الركيزة الأساسية لنموذج متطور في علم الإدارة يتيح للدول والمنظمات المتقدمة والمتنافسة فيما بينها مواكبة التطورات والتغيرات البيئية والإحاطة بكافة المستجدات العلمية والتقنية من أجل التكيف معها وفق أحدث الطرق والأساليب. كما أن إدارة الجودة الشاملة تعتمد على تطبيق مناهج متعددة ومداخل متطورة ونماذج مستحدثة في تطبيق الجودة بهدف التحسين والتطوير المستمر وتحقيق أعلى المستويات والمعدلات فيما يخص الممارسات والعمليات والنتائج والعوائد.

وقد أدى ظهور إدارة الجودة الشاملة في المنظمات إلى تغيير رؤية العاملين نحو طبيعة العمل وإتقانه وتجويده؛ سعياً إلى تحقيق الجودة في كل المدخلات والعمليات من أجل الوصول إلى مخرجات تتصف بالتميز وأعلى مستويات الجودة.

كما فرضت إدارة الجودة الشاملة نفسها بقوة كأسلوب إداري متميز ومتطور، لاقى استحساناً وقبولاً ورواجاً كاملاً لتطوير وتحسين أداء المنظمات، وذلك عن طريق وضع النظم والعمليات التي تؤدي للتفوق وتمنع الأخطاء، وخلق وتطوير قاعدة من القيم والمعتقدات والثقافات بمشاركة الجميع باعتبارها مسؤولية تضامنية لكافة المستويات الإدارية وفرق العمل والأفراد؛ لقناعتهم التامة بأن الجودة الشاملة هي الملاذ الحقيقي لجميع المنظمات لتحقيق أهدافها، والطريق الصحيح الذي يمكنها من التعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية التي بزغت كمتغيرات فرضت نفسها على بيئة الأعمال المحلية والإقليمية والدولية.

إلا أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب توفر المناخ المناسب لإمكانية التطبيق، فلابد من توفر القناعة التامة لدى الإدارة العليا بأهمية هذا المفهوم وجعل الجودة في مقدمة استراتيجيات الإدارة العليا والعمل على نشر هذه القناعة لدعم عمليات التطبيق.

وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أن الجودة -كعملية - لا تحدث من تلقاء ذاتها، بل تحتاج إلى تخطيط، ولا بد أن تكون أساساً ومرتكزاً لسياسة المنظمة، ومتعلقة ومسايرة للنظرة الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع، مع وضع وجود أدوات للجودة بسيطة وسهلة التطبيق، وتحديد دقيق للوظائف والأهداف وحصر فرص العمل وترجمة هذه العوامل في إطار إجرائي معد للتطبيق.

مفهوم الجودة

حظي مفهوم الجودة بجانب كبير من الاهتمام إلى الحد الذي جعل بعض المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة؛ باعتبارها أحد الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الجديدة الذي فرض نفسه مسايرة للتغيرات العالمية والإقليمية ولمواجهة تحديات المنافسة الحتمية.

ونظراً لتعدد المفكرين والمتخصصين والرواد في مجال الجودة؛ ونظراً لتباين واختلاف مجالات تطبيق الجودة في المنظمات المختلفة باختلاف وتعدد خدماتها وأنشطتها ومنتجاتها؛

فقد تعددت المفاهيم والتعريفات الخاصة بها؛ لذا فمن الأجدي للقارئ أن يتعرف على اتجاهات بعض تلك المفاهيم والتي من أهمها أن الجودة هي:

- درجة التميز.
 - جعل الشيء كما يجب أن يكون عليه.
 - مطابقة الشيء للاحتياجات.
 - تقديم مخرجات ذات كفاءة تتفق مع احتياجات السوق .
 - الملاءمة للاستعمال - ومقابلة القيمة لما يدفع .
 - ذلك المستوى من التميز الذي يمكن قبوله من كل من البائع والمشتري .
 - المطابقة لمواصفات متفق عليها بتكلفة مقبولة
 - إجمال الملامح والمواصفات التي تميز منتجاً أو خدمة ويمكن أن تتحقق عن طريقها حاجة معلومة (معينة). -
 - تحقيق وتجاوز آمال (توقعات) العميل، بتكلفة يشعر العملاء معها بحصولهم على قيمة مناسبة.
- كما تناول عدد من المفكرين والمتخصصين الغربيين مفهوم الجودة من خلال رؤى مختلفة يمكن عرض بعضها في الآتي:

يعرف بلاك Black الجودة بأنها:

مجموعة الصفات والخصائص المتعلقة بالسلعة أو الخدمة والتي تتوقف عليها قدرة تلك السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة محددة.

ويعرفها المعهد الأمريكي للمعايير American National Standards Institute بأنها «جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادراً على الوفاء باحتياجات معينة».

وقد عرفها هيكسون (Hixon 1992)، بأنها: «تأدية العمل الصحيح على نحو صحيح من الوهلة الأولى مع الاعتماد على تقويم المستفيد في معرفة مدى تحسن الأداء».

وعرفتها الجمعية الأمريكية لضبط الجودة بأنها: مجموعة من مزايا وخصائص المنتج أو الخدمة القادرة على تلبية حاجات المستهلكين.

ويرى كل من كانجي جي كيه، آشر إم kanji, G.K. & Asher, M أن الجودة هي: الملاءمة للاستخدام، فيما يخص سواء التوقعات الخاصة بالعملاء أو المستخدمين للسلعة أو الخدمة. ومن خلال ذلك فإن تحديد مفهوم الجودة في المفهوم الحديث يتطلب تحديد الآتي:

- المتطلبات: Requirements: أى مجموعة الحاجات التي يسعى المستخدم لإشباعها وتعكس وجهة نظر متلقي الخدمة.

- المواصفات Specifications: وترتبط بجانب من جوانب السلعة أو الخدمة بما تحمله من مواصفات تجعلها قادرة على مواجهة المتطلبات.

ويري المؤلفان ضرورة تفسير العلاقة المتبادلة بين المواصفات والمتطلبات:

حيث إن الجودة هي المطابقة مع متطلبات العملاء، وهذا هو المفهوم الحديث للجودة والذي يقوم على خمسة محاور رئيسية هي:

- المتطلبات: وتمثل الحاجات التي يطلبها العميل أو النزول كي يتسنى إشباعها.

- التوقعات: وتعنى التنبؤ بالحاجات المستقبلية التي تشبع رغبات النزلاء.

- المواصفات: تحديد مواصفات المنتج أو الخدمة ومستوى جودتها في إطار ملاءمتها ومطابقتها لاحتياجات ورغبات النزلاء أو العملاء «جودة التصميم».

- العمليات: جودة المطابقة مع التصميم خلال التنفيذ «جودة الأداء».

- الاعتمادية: وتعنى استمرارية الجودة، وهو ما يسمى بفترة الضمان.

كما أن تطبيق هذا المفهوم للجودة يتطلب مراعاة الاعتبارات الآتية:

- إدراك أن العميل هو أهم شخص.
 - معاملة العميل باحترام وصدق وعدل وأمانة.
 - تلبية احتياجاته ورغباته وتوقعاته وإزالة مخاوفه وشكاواه كلما أمكن ذلك.
 - الإصغاء جيداً للعملاء والاستجابة لاقتراحاتهم وعمل نفس الشيء مع العاملين.
 - تيسير وتسهيل الحصول على الخدمة الجيدة بأقل تكلفة.
 - توفير أعلى مستوى من الاهتمام والرعاية المهنية التي نستطيع أن نقدمها للعاملين والعملاء الخارجيين بشكل ثابت ومستقر؛ وخاصة مجاراة التغير في النواحي التكنولوجية.
- ويأتي جوزيف جوران Joseph. M. Joran بوصفه أحد أهم الرواد في مجال الجودة، يقدم طريقة شاملة ومتكاملة لرؤيتها وفهمها؛ تتكون من ثلاث عمليات مترابطة وهي:
- التخطيط للجودة.
 - الرقابة على الجودة.
 - تحسين الجودة.
- حيث أكد جوران على أن جودة المنتج الخدمي تعتبر أكثر تعقيداً وصعوبة في قياسها وتعريفها والحكم عليها من جودة المنتج السلعي، ويعتبر العميل هو الوحيد القادر على تقييمها والحكم عليها.

مداخل تعريف الجودة:

يمكن تناول تعريف مفهوم الجودة من خلال عدد من المداخل؛ من أهمها:

- مدخل المثالية.

- دخل المنتج.
- مدخل المستخدم.
- مدخل التصنيع.
- مدخل القيمة.
- مدخل المثالية:
- الجودة هي الامتياز الطبيعي.
- الجودة هي مفهوم مطلق يعبر عن أعلى مستويات التفوق والكمال والتميز.
- مدخل المنتج:
- الجودة يمكن قياسها وتحديدها بدقة متمثلة في المنتج الذي يتضمن ويحتوي على خاصية من الخواص أو عنصر من العناصر المكونة له.
- مدخل المستخدم:
- الجودة هي القدرة على تلبية احتياجات المستخدم أو المستهلك.
- الجودة هي درجة تحقيق منتج معين لاحتياجات مستهلك معين.
- مدخل التصنيع: ينظر الصانع إلى الجودة وفقاً لوجهة النظر الهندسية التصنيعية ومن هنا كان التعريف الشائع للجودة:
- التطابق مع المتطلبات.
- تحقيق المواصفات.
- تصنيع جيد من أول مرة.
- مدخل القيمة: هذا المدخل يعتمد على التكلفة والسعر ولذا فإن المنتج الجيد هو:
- الذي يوفر أداء معيناً بسعر مقبول.

- الذي يحقق المواصفات بتكلفة مقبولة.

أبعاد وخصائص جودة المنتجات:

تمتلك السلعة أو الخدمة أبعاداً وخصائص متعددة:

- أبعاد وخصائص جودة السلعة:

تمتلك الجودة في الإنتاج السلعي ثمانية أبعاد؛ هي:

- الأداء: الكيفية التي يتم بها أداء الوظيفة ومحدداتها وبروتوكولاتها.

- الهيئة/ المظهر: الخصائص والسمات المحسوسة والملموسة للسلعة.

- القابلية: أداء العمل المطلوب تحت ظروف تشغيلية محددة في فترة زمنية محدد.

- المطابقة: التوافق مع المواصفات المحددة سلفاً بموجب العقد أو من قبل العميل.

- المتانة: الاستفادة المتكاملة والدائمة من السلع التي تم إنتاجها.

- القابلية للخدمة: إمكانية تعديلها أو تصليحها أو إعادة تصنيعها.

- الجمالية: الشكل الجمالي والانسيابية والإحساس الإيجابي الذي تولده.

- الجودة المدركة: إمكانية إدراك مستوى جودتها من خلال العميل؛ سواء من خلال

الاستخدام والاستفادة أو من خلال مقارنتها بنظيرتها من المنتجات المنافسة.

أبعاد وخصائص جودة الخدمة:

تمتلك الجودة في الإنتاج الخدمي ثمانية أبعاد؛ هي:

- الوقت: كم ينتظر العميل للحصول عليها؟.

- دقة التسليم: يتم تقديم الخدمة في الموعد المحدد سلفاً من قبل مقدم الخدمة.

- الإلمام: إنجاز جميع جوانبها بشكل كامل واضح ومفهوم وبمسط من قبل مقدم الخدمة

وبشكل احترافي ومهني.

- التعامل: ترحيب وحفاوة العاملين (مقدمي الخدمات) بكل العملاء (مستهلكي الخدمات).
- التناسق: تقديم الخدمات بنفس النمط والأسلوب والطريقة للعميل.
- سهولة المنال: إمكانية الحصول على الخدمة بسهولة ويسر.
- الدقة: يتم إنجاز الخدمة بصورة صحيحة منذ أول مرة وبشكل دائم.
- الاستجابة: التفاعل السريع في رد الفعل من العاملين لحل المشكلات المتوقعة.

من خلال استعراض التعاريف والمداخل السابقة نلاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً وكبيراً في تعريف الجودة؛ لذلك نجد أن بعض المسؤولين المهتمين بجودة المنتج أو الخدمة يؤكدون أن تعريفات الجودة يمكن حصرها جميعاً، وتقسيمها إلى عدة نوعيات، بعضها يعتمد في تعريفها على أساس المستخدم User based؛ أي أنها ترى الجودة تظهر في عين المشاهد، ويميل إلى الأخذ بهذا المدخل رجال التسويق؛ حيث يرون أن الجودة المتميزة تعنى أداءً أفضل. أما رجال الإنتاج والخدمة فإن الجودة من وجهة نظرهم تقوم على أساس التصنيع مرتبطة بالإنتاج، حيث يرون أنها تعنى المطابقة للمعايير والمواصفات وأن يتم إنتاجها أو تقديمها بطريقة صحيحة من أول مرة Do right things right at first time، أما وجهة النظر الثالثة والمبنية على أساس المنتج فإنها تنظر إلى الجودة على أنها المتغير الخاضع للقياس الدقيق That is change which under Control measure.

ونظراً لهذه الاختلافات فيجب على المنظمات أن تضع أهدافها مرتبطة بتصميم الجودة وتكاليف الحصول عليها، بمعنى أنه يتعين على المنظمة أن تضع تصميم الجودة بالشكل الذي يجعل الفرق الموجب بين القيمة والتكلفة عند حده الأقصى.

ويتوقف التعريف المناسب للجودة على نوع العمل الذي نقوم به، وهذا يتوقف على تفهمنا للجودة؛ فالجودة ليست مطابقة المواصفات فحسب، فقد تكون المواصفات ناقصة؛ مما يعني قصوراً في مفهوم الجودة. كما أن الجودة ليست فقط إشباع رغبات العميل؛ فهذا قد

يساء فهمه من قبل العميل أو المنتج، والجودة ليست مجرد تحديد أفضلية السلعة أو الخدمة؛ فالسلعة والخدمة الأفضل قد تكون تكلفتها باهظة، والعكس صحيح.

مفهوم إدارة الجودة الشاملة

يعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة مفهوماً متكاملًا من خلال اعتبارها «فلسفة إدارية عصرية ترتكز على عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة الموجهة التي يستند إليها في المزج بين الوسائل الإدارية الرئيسية والجهود الابتكارية، وبين المهارات الفنية المتخصصة من أجل الارتقاء بمستوى الأداء والتحسين والتطوير المستمر، وقد بدأ تطبيقه في العديد من المنظمات لتحسين وتطوير نوعية إنتاجها ما بين سلع وخدمات وأفكار والمساعدة في مواجهة التحديات الصعبة، وكسب رضا الجمهور.

كما يعبر مفهوم إدارة الجودة الشاملة «عن مجموعة من المبادئ والأساليب والمهارات التي تستهدف التحسين المستمر للأداء في العمليات والوظائف والمنتجات والخدمات والأفراد، باستخدام الموارد المالية والبشرية، من خلال الالتزام والانضباط والاستمرارية لمواجهة احتياجات وتوقعات العملاء الحالية والمستقبلية وتحقيق رضاهم». كما أنه من المهم إدراك أن إدارة الجودة الشاملة لا بد أن تكون جزءاً أساسياً من فلسفة المنظمة، وهي ليست ملحقة بالمنظمة، ولكنها الأساس الذي تقوم عليه تلك المنظمة.

وتعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها «فلسفة إدارية تتضمن مجموعة من المبادئ التوضيحية التي تقوم عليها المنظمة لخلق بيئة تنظيمية مستمرة في تحسين أدائها وهي مسؤولية تضامنية بين جميع إدارات المنظمة في داخل إطار هيكلها التنظيمية ومستوياتها الإدارية».

كما يعرف خضير كاظم حمود (2002م) إدارة الجودة الشاملة بأنها «المنهجية المنظمة لضمان سير النشاطات التي تم التخطيط لها مسبقاً، حيث إنها الأسلوب الأمثل الذي يساعد على منع وتجنب حدوث المشكلات، من خلال العمل على تحفيز وتشجيع السلوك الإداري والتنظيمي الأمثل في الأداء واستخدام الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفعالية».

كما عرف كل من رضا صاحب أبو حمد، وسنان كاظم الموسوي (2002م) إدارة الجودة الشاملة بأنها «فلسفة صُممت لتغيير الثقافة التنظيمية بما يجعل المنظمة سريعة في استجاباتها ومرنة في تعاملها ومركزة على العميل، يشيع فيها مناخ صحي وبيئة تتيح أوسع مشاركة للعاملين في التخطيط والتنفيذ لتحسين المستمر لمواجهة احتياجات العملاء».

وترى سهيلة محسن الفتلاوي (2008م) الجودة الشاملة بأنها «الحالة المثالية التي يوجد عليها شيء ما، بمعنى أعلى احتمال ممكن لمستوى مثالي لا يمكن التقليل منه».

وتعرف إدارة الدفاع الأمريكية: Department of defense: إدارة الجودة الشاملة بأنها فلسفة ومجموعة من المبادئ الإرشادية والتي تعتبر بمثابة دعائم التحسين المستمر للمنظمة سواء في الموارد أو في الخدمات أو العمليات.

وقد عرف جوزيف جوران J. M. Joran إدارة الجودة الشاملة بأنها نظام من الأنشطة موجه نحو تحقيق إشباع حاجات العملاء ويمنح سلطات للعاملين وإيرادات أعلى وتكلفة أقل للمنظمة. ويرى جوزيف جابولونسكي Joseph Jabolonisky (1996م): إدارة الجودة الشاملة هي شكل تعاوني لإنجاز الأعمال يعتمد على القدرات والمواهب الخاصة بكل من الإدارة والعاملين لتحسين الجودة الإنتاجية بشكل مستمر عن طريق فرق العمل.

وعرفها كول Kool بأنها نظام إداري يضع رضا العميل في أول قائمة الأولويات بدلاً من التركيز على الأرباح قصيرة الأجل، حيث يؤمن هذا النظام بأن تحقيق رضا العميل، ينتج أرباحاً ثابتة طويلة الأجل.

وعرفها كالوزني، مكلافين، سميث Kalozny, Meklaven, Smith: بأنها الطريقة النظامية للمشاركة في التخطيط وتنفيذ عملية التحسين المستمر للمنظمة، مع التركيز على رضا العميل، وتلبية توقعاته، وتحديد المشكلات والتعرف عليها، والشعور بالانتماء لدى العاملين ودعم فكرة المشاركة في اتخاذ القرار.

وقد عرفها أوكلاند Oakland بأنها طريقة لتحسين مرونة وفعالية الأعمال بشكل عام مع إمكانية تحسين التنظيم ومشاركة كل قسم وكل نشاط وكل فرد في جميع المستويات الإدارية داخل المنظمة.

وعرفها دوجلاس، ووليم Douglas & William: بأنها عملية واسعة النطاق لتعزيز مزايا المنظمات المتنافسة؛ فهي مفتاح لمفاهيم تتضمن التحسين المستمر، وتصفير الأخطاء، وأداء العمل الصحيح من أول مرة، وهي تعرف العاملين بأن يكونوا على علم ودراية بالموقف الحالي للعمل على كيفية تحسينه.

ويعرف آرثر Arthur الجودة الشاملة بأنها ثورة ثقافية في الطريقة التي تفكر وتعمل بها الإدارة لتحسين الجودة؛ بمعنى أنها مدخل يعبر عن مزيد من الإحساس المشترك في الممارسات الإدارية، وتؤكد على الاتصالات في الاتجاهين، وعلى أهمية المقاييس الإحصائية، إنها ثورة تحول التوجه الإداري من التركيز على النتائج إلى التركيز على العمليات التي تحقق أفضل النتائج، وتهدف إلى التحسين المستمر والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض التكلفة.

وقد جاء تعريف معهد الجودة الفيدرالي Federal Quality Institute لإدارة الجودة الشاملة بأنها أن تقوم بالعمل الصحيح بشكل صحيح من أول مرة مع الاعتماد على تقييم العميل في التعرف على مدى تحسين الأداء.

ويتضح من التعريفات السابقة - على الرغم من عدم اتفاقها جميعاً على مفهوم واحد - أن إدارة الجودة الشاملة خطوة متقدمة على طريق تحسين جودة الإنتاجية، وأن لها من الخصائص والسمات ما يميزها عن إدارة الجودة التقليدية؛ فقد اتسع مضمونها، ونطاق شمولها، والفلسفة المرتكزة عليها؛ بما جعلها تنفرد بسمات متميزة عما سبقها من مداخل للجودة، وأنها امتدت لتغطي كل عمليات المنظمة؛ مستهدفة مقابلة احتياجات العميل في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وأنها تضم كل فرد داخل المنظمة في منظومة طويلة الأجل تسعى لتطوير العمليات التي تعمل على التوجه بالعميل، في مرونة واستجابة سريعة وتحسين مستقر وثابت، للجودة.

التطور التاريخي لمفهوم إدارة الجودة الشاملة

مرت فلسفة إدارة الجودة الشاملة بمراحل متعددة منذ العصور القديمة وحتى الوقت الحاضر؛ بداية من الجودة كمفهوم، ثم الرقابة علي الجودة، مروراً بتوكيد الجودة، وحتى إدارة الجودة الشاملة، حيث تعود جذور الاهتمام بالجودة إلى سبعة آلاف عام، حيث اهتم المصريون القدامى بها من خلال النقوش الفرعونية على المعابد، والتي اتسمت بالجودة ودقة التنفيذ وفقاً للمعايير الموضوعية، كما أن عملية بناء ودهان الحوائط في المعابد المصرية القديمة كانت تتضمن عملية فحص ورقابة على الأنشطة بهدف التأكد من مستوى الجودة الذي يتم به الأداء.

وفي الحضارة الإسلامية فإن الجودة في أداء الأعمال تعتبر منهجاً وأسلوب حياة يطالب به الفرد المسلم حتى تقوم الساعة.

وقد ظهر ذلك في مواضع عدة من القرآن الكريم والسنة النبوية؛ منها -على سبيل المثال- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَيْرٌ مِمَّا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨] وقوله ﷺ: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» [رواه البيهقي].

والجودة - بوصفها فكرة- موجودة منذ آلاف السنين، ولكنها -مهنةً وعملاً إدارياً- لم تنشأ إلا حديثاً؛ فبعد الحرب العالمية الثانية وضع إدوارد ديمينج W. Edward Deming -أحد أهم رواد الجودة إن لم يكن الأب الروحي للجودة- مجموعة من الأفكار والمبادئ الرئيسة لما يطلق عليه إدارة الجودة الشاملة، والتي يرجع أساسها إلى اعتماد منظومة عمل متكاملة، ثم رفع كفاءتها؛ بحيث يصبح المنتج سواء سلعة أو خدمة أمراً طبيعياً ناتجاً عن جودة الأساليب المستخدمة في العمل والأنظمة الحاكمة.

وتعد إدارة الجودة الشاملة من الاتجاهات الحديثة في الإدارة، التي تتضمن مجموعة من المبادئ المرتبطة بعضها ببعض، والتي تجتمع معاً لتشكل مدخلاً شاملاً متكاملًا لأداء العمل

بمستوى متميز من الجودة والنوعية. وتعرف بالجودة الشاملة لأنها تؤثر على كل شيء في المنظمة، وعلى كل عامل فيها، وتتطلب التزاماً كاملاً من جميع الإداريين والمنفذين.

وقد ظهر مفهوم إدارة الجودة الشاملة في الأربعينات من القرن العشرين على يد الأمريكي ديمينج كما سبق وتحدثنا، وهو الذي صنف ضمن الـ 50 شخصية الأكثر تأثيراً في القرن العشرين، وخصوصاً دوره في إعادة بناء سمعة الصناعة اليابانية. وقد تمكن ديمينج أن ينشر أفكاره في كتابين هما: «خارج الأزمة» Out of Crisis، و«الاقتصاد الجديد للصناعة - للحكومة - التعليم العالي» The New Economics for Industry, Education, Government.

وتعد إدارة الجودة الشاملة من أكثر المفاهيم الفكرية والفلسفية الرائدة التي استحوذت على الاهتمام الواسع من قبل المتخصصين والباحثين والإداريين والأكاديميين الذين يهتمون بشكل خاص بقضايا تطوير وتحسين الأداء الإنتاجي السلعي والخدمي في مختلف المنظمات. وقد لعبت الإدارة اليابانية دوراً حاسماً في هذا المضمار؛ لا سيما في أوائل الثمانينيات وأواخر التسعينيات من القرن الماضي؛ من خلال استحوادها على تقديم سلع ذات جودة عالية بتكاليف منخفضة، وهذا ما أفرز النجاح المتحقق من جراء اعتمادها على حلقات السيطرة النوعية واستخدام أسلوب إدارة الجودة الشاملة التي زاد استخدامها بشكل واسع النطاق في شتى ميادين الإنتاج السلعية والخدمية.

ويعتبر عقد التسعينات عقد إدارة الجودة الشاملة، التي ترجع أصولها إلى الرواد الأوائل أمثال والتر شيوهارت Walter Shewhart، وإدوارد ديمينج W. Edward Deming، وجوزيف جوران J. M. Joran، وفيليب كروسبي Philip Crosby، وأرمند فيجنباوم Armend Fiegenbaum، وكاور Cower وإيشيكافا، وغيرهم من الذين ساهموا في وضع الركائز الأساسية لمبادئ إدارة الجودة الشاملة التي تقوم على فلسفة إرضاء العميل كهدف أولي وحتمي للمنظمات في أواخر القرن العشرين.

وقد تم تناول التطور التاريخي لمفهوم الجودة وصولاً لإدارة الجودة الشاملة من خلال المداخل

التالية:

المدخل التقليدي لإدارة الجودة:

يشتمل هذا المدخل على المراحل الثلاث المتميزة في تطور مفهوم الجودة، وهي: الفحص، ومراقبة الجودة، وتأكيد الجودة.

وفيما يلي استعراض لأهم سمات هذه المراحل:

- مرحلة الفحص Inspection: وهي إحدى مراحل الجودة، يتم فيها العمل للحيلولة دون وصول الوحدات المنتجة المعيبة التي لا تلبي رغبات العملاء إليهم، ولكنها لا تمنع وقوع الخطأ؛ فالخطأ قد وقع فعلاً وما على الفحص إلا اكتشافه أو استبعاده، وهذا يتطلب دراسة ذلك للوقوف على أسبابه لاتخاذ القرارات اللازمة للقضاء عليها.

وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- ضمان سحب الوحدات المعيبة، وكذلك الطلبات المعيبة، قبل إجراء العمليات الإنتاجية التالية عليها، والتي كانت سوف تتسبب في زيادة تكاليف الإنتاج في حالة اكتشاف هذه الوحدات المعيبة في المراحل المتأخرة من الإنتاج.

- سلامة القرارات الخاصة برفض الطلبات الواردة من المصادر الخارجية في حالة زيادة الوحدات المعيبة بها عن الحدود المسموح بها.

كما أن من أهم عيوبها ما يلي:

- تحمل المنظمة تكاليف باهظة خاصة بالفاحصين والأجهزة المستخدمة.

- قد تؤدي إلى تعطل وعرقلة الإنتاج وضياع كثير من الوقت.

ورغم تلك العيوب في هذه المرحلة إلا أن جوران Juran يصف نظام الفحص في كلمات قليلة بأنه «يمثل شراً لا بد منه إلى أن يحين الوقت الذي يمكن أن نعمل بدونه»، وهذا يتجلى في الحاجة الملحة للتحسين والتطوير؛ إذ كلما دخلت تحسينات وتطويرات على إدارة الجودة تراجعت أنشطة الفحص وقل الاعتماد عليها إلى الحد الأدنى.

- مراقبة الجودة Quality Control: يقصد بها مجموعة الأنشطة والأساليب والعمليات والآليات التي تستخدم لإتمام جودة الأداء الإنتاجي، وبهذا المعنى تعتبر من المكونات الداخلية لأنشطة مدخل تأكيد الجودة، ولكن من ناحية أخرى فإنه وفقاً لتعريفها فإن مراقبة الجودة تعتبر أيضاً محدودة الرؤية نسبياً باعتمادها على نظم المراقبة أو بعض الأساليب الكمية وخرائط الرقابة على الجودة وهي بدورها قد تساعد في الرقابة على الأداء الإنتاجي وبالتالي المنتج، وإن كانت أبعد كثيراً من مجموعة أنشطة الفحص التي تصمم للتأكد من أن المنتجات المعيبة لن يسمح لها أن تصل إلى العميل.

- ومما يؤكد ذلك فإن مراقبة الجودة تتضمن تسجيل وتحليل وكتابة التقارير المتعلقة بالمعلومات المتصلة بالجودة، حيث إن هذه المعلومات تمثل الأساس الذي يتم الاحتياج إليه يوماً بعد يوم لاتخاذ القرارات السليمة، وعلى الرغم من أن مراقبة الجودة أكثر تقدماً من مجرد الفحص إلا أن التقدم في مفاهيم إدارة الجودة جعل الاعتماد على مراقبة الجودة غير كاف، بل وغير ملائم بمفرده لتحقيق التحسين المستمر والمنشود، وقد كان للإحصائي الشهير شيوهارت shewhart إسهاماته الكبيرة في الرقابة على الجودة؛ حيث أعطى تعريفاً محدداً وقابلاً للقياس لرقابة التصنيع، كما تمكن من التوصل إلى أساليب فعالة وقوية للرقابة والتقييم اليومي للإنتاج، فضلاً عن تقديمه عدة مقترحات لطرق تحسين الجودة.

- تأكيد الجودة Quality Assurance: انطلاقاً من مراقبة الجودة فما مفهوم نظم تأكيد الجودة (QAS)، وفي هذه المرحلة يتم البحث من أجل معالجة جذور الأسباب وراء الانحرافات عن المستوى الموضوع، ولذلك فإن التحسينات المستمرة والدائمة المتعلقة بالجودة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق توجيه الجهود التنظيمية تجاه الوقاية من وقوع المشكلات من منابعها أو مصادرها، ومن ثم فإننا ننتقل إلى مرحلة تالية من التقدم والتطور في المفهوم وهي ما يعرف باسم تأكيد الجودة.

ويمكن - ببساطة - وصف مدخل تأكيد الجودة بأنه نظام أساسه منع وقوع الخطأ Prevention Based والذي يعمل على تحسين جودة المنتج؛ سواء كان سلعة أم خدمة،

ويزيد الإنتاجية بوضع تأكيدات على المنتج وتصميم العمليات ومراقبتها؛ وذلك بالتركيز على مصادر الأنشطة. إنها - باختصار - تمنع ظهور السلع والخدمات غير المطابقة، ولذلك يوصف بأنه مدخل أكثر فعالية من مدخل الفحص، رغم أنه تأسس طبقاً لمنهجه وبناءً عليه، ولكنه مدخل لنظم وقائية - إلى حد بعيد - بطبيعتها؛ حيث إن تأكيد الجودة يعتبر أكثر ارتباطاً بالمفاهيم الإدارية كالإدارة بالأهداف والنتائج (MBO)، وإدارة النظم، وإدارة المشروعات.

إن الجودة يجب أن تبني في مرحلة التصميم الإنتاجي السلي أو الخدمي، لا في مرحلة الرقابة، كما كان الحال في المداخل السابقة، ولهذا نجد أن معظم مشاكل الجودة نشأت بسبب ضعف التصميمات أو عدم ملاءمتها أو عدم مطابقتها.

ويوضح الجدول رقم (1) مجالات الاهتمام للمدخل الثلاث للإدارة التقليدية للجودة عبر مراحل تطورها.

جدول رقم (1)

مراحل المدخل التقليدي لإدارة الجودة ومجالات اهتمامها *

مجالات الجودة			
المدخل الجودة	التصميم	المطابقة	الأداء
(3) تأكيد الجودة	المنع قبل وأثناء التصميم		
(2) مراقبة الجودة	محاولة المنع من خلال الرقابة على التصنيع أثناء الأداء من خلال المطابقة		
(1) الفحص	تصحيح الأخطاء بعد الأداء		
	المستهلك	المنتج	

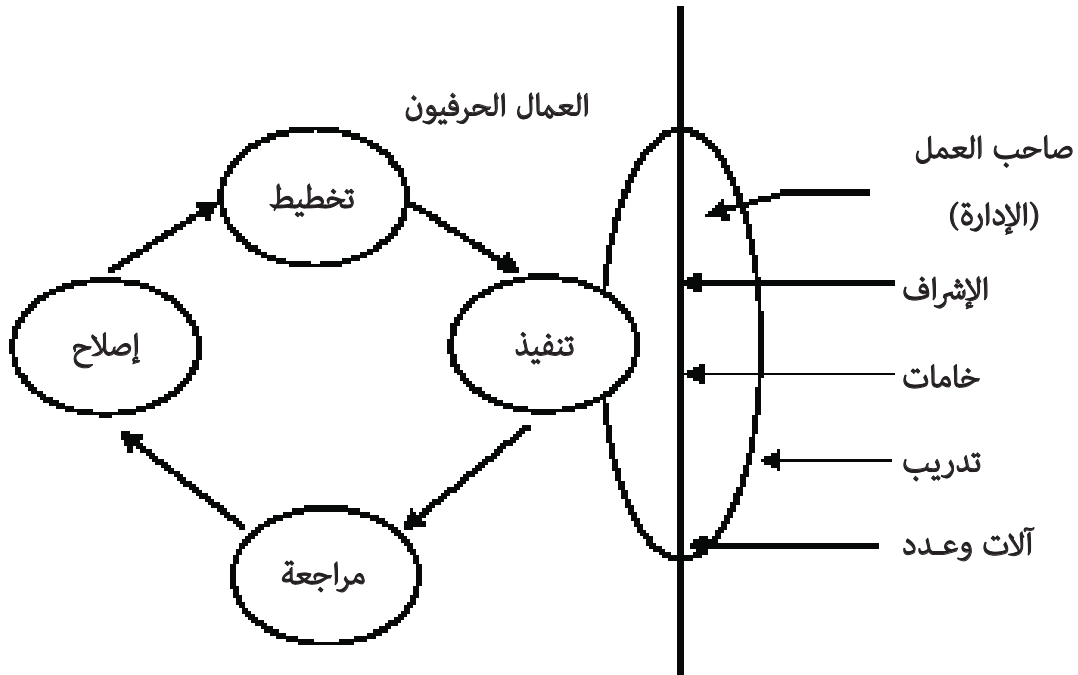
يتضح من الجدول السابق أن كل مرحلة من مراحل المدخل التقليدي قد ركزت على اهتمامات معينة وبدأت أولى هذه المراحل بالفحص للمطابقة وتصحيح الأخطاء

بعد وقوعها، تلتها مرحلة مراقبة الجودة التي توسعت في مفهوم الفحص إلى محاولة المنع، ثم المرحلة الثالثة مرحلة تأكيد الجودة (Q A) لتغطي مجالات أرحب؛ وتشمل التصميم والمطابقة والأداء.

وفي هذا الصدد يذكر توفيق محمد عبد المحسن أن علماء الإدارة تناولوا المراحل التي مرت بها الرقابة على جودة الإنتاج إلى ستة مراحل أساسية أكثر تفصيلاً؛ نعرض لها بإيجاز:

(1) الرقابة بواسطة العامل أو الملاحظ (قبل عام 1900) Operator Control:

في هذه المرحلة كان العمل والإنتاج يتميزان بالبساطة والشفافية، وكان العامل يقوم بكل مراحل العملية الإنتاجية لمنتج معين فضلاً عن مراقبة هذا المنتج والإشراف عليه، ولا يزال هذا النوع من الرقابة سائداً في بعض الصناعات اليدوية الدقيقة إلى يومنا هذا (مثل منتجات خان الخليلى ومختلف المنتجات اليدوية). والشكل التالى [رقم (1)] يوضح ذلك النظام الحرفى القديم في الرقابة.



شكل رقم (1)

يوضح النظام الحرفى القديم

وتطبيق مثل هذا النظام المبسط يحقق المزايا التالية:

- الجودة هي مسئولية الحرِّف الذي يعتز بإنتاجه ويضع شعاره وتوقعه عليه.

- يؤيِّمتمتع المشرف بقدر كبير من الاحترام من الإدارة.

- يؤيِّحقق أكبر قدر من الانتماء والتعاون.

ولكنه من الناحية الأخرى يعاني من الصعوبات التالية:

- ارتفاع الأجور؛ وبالتالي ارتفاع الأسعار.

- انخفاض الإنتاجية.

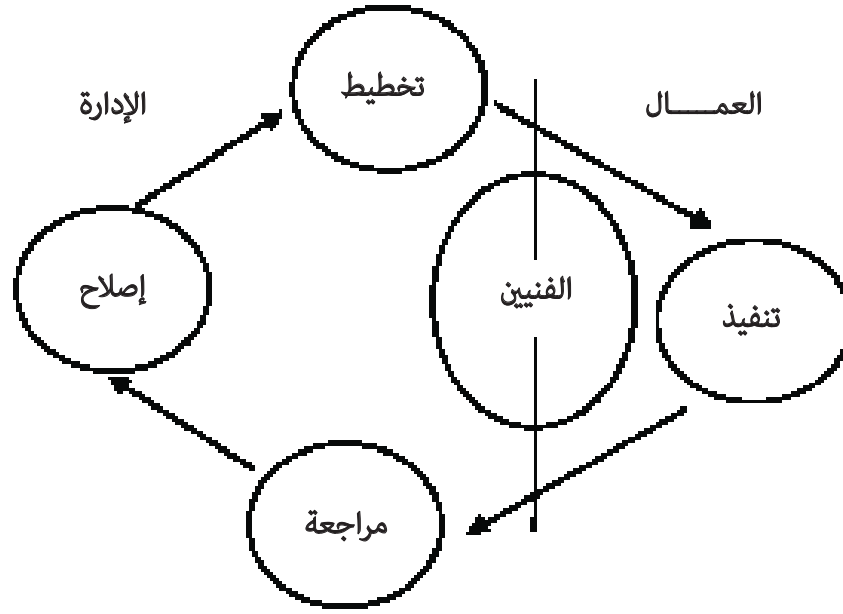
- صعوبة الإنتاج الكمي.

(2) الرقابة بواسطة مشرف العمال (منذ 1900 - 1920): Forman Control

تعددت المنتجات وتطورت العملية الإنتاجية إلى حد ما؛ نتيجة تطور الطلب، وأصبح أكثر من عامل مسئولاً عن نفس المنتج، مما أدى إلى ظهور طبقة تسمى مشرفي العمال، وكل مشرف مسئول عن مجموعة عمال بهدف مراقبة جودة الإنتاج، كما في الشكل التالي (2)؛ والموضح لأسلوب فريدريك تايلور، وفيه تم فصل التخطيط عن التنفيذ وأصبح على الملاحظين والمشرفين والعمال تنفيذ الأعمال المكلفين بها، دون السماح لهم بالتطوير والتعديل؛ مما أدى إلى فقدان مشاركتهم الذهنية والابتكارية وعدم تحملهم المسئولية وظهور مشاكل اجتماعية ونفسية وسياسية كثيرة؛ وأهمها عدم الولاء والانتماء.

(3) الرقابة بواسطة الفاحص المتخصص (1920: 1940): Inspector control

في هذه المرحلة ازداد الطلب على المنتجات وتطورت المنظمات الصناعية وكبر حجمها وتعددت وتنوعت منتجاتها؛ فظهرت إدارات متخصصة في الرقابة على الجودة، وأصبحت الرقابة على الجودة مسئولية فاحص متخصص يقوم بفحص المنتجات التي تنتجها المنظمة للتأكد من مطابقتها لمعايير الجودة المحددة مسبقاً، وتصحيح العيوب.



شكل (2)

أسلوب تايلور (النظام التقليدي)

(4) الرقابة الإحصائية على جودة الإنتاج (1940 - 1960) Statistical Control

في هذه المرحلة تم التركيز على الإنتاج الكبير الذي تميزت به هذه الفترة مما أدى إلى ظهور الأساليب الإحصائية وبدء استخدامها؛ فتمت الاستعانة بخرائط ضبط الجودة، ونظم معاينات الفحص والقبول، وذلك لتمييز الانحرافات العشوائية للإنتاج عن غير العشوائية.

(5) مرحلة تأكيد الجودة (1960 - 1980): Quality Assurance

في هذه المرحلة تم التركيز على بيع المنتجات التي تم تصنيعها بعد التأكد من جودة هذه المنتجات قبل طرحها في الأسواق وبيعها للعملاء.

(6) مدخل الجودة الشاملة Quality Management (1980 - حتى الآن):

يعد مدخل الجودة الشاملة من أهم مداخل التطوير التنظيمي، والتي فرضتها طبيعة المتغيرات العالمية المتلاحقة على غالبية المنظمات، والناتج عن ظهور روح التنافس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على المستوى المحلي والعالمي. وهذا المدخل يتأسس على

فلسفة جديدة للإدارة وللمجتمع، تتلخص في: «أن يبذل كل فرد أو مجموعة أفراد أفضل ما لديهم من إمكانيات وقدرات، بحيث يعتبر كل فرد ركيزة أولية في طريق التوصل إلى الإبداع المجتمعي».

كما أشار فواز التميمي، والخطيب أحمد؛ نقلاً عن جارفين Garvin لمراحل التطور التاريخي لمفهوم إدارة الجودة الشاملة أنه من خلال التطور الفكر الإداري، نلاحظ أن الجودة تطورت بشكل مستقر، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى أربعة مراحل متميزة هي «المعاينة، والرقابة الإحصائية للجودة، وتوكيد الجودة، وإدارة الجودة الشاملة»، علماً بأن كل مرحلة تالية من مراحل التطور تشتمل على المرحلة السابقة لها. وفيما يلي توضيح لهذه المراحل:

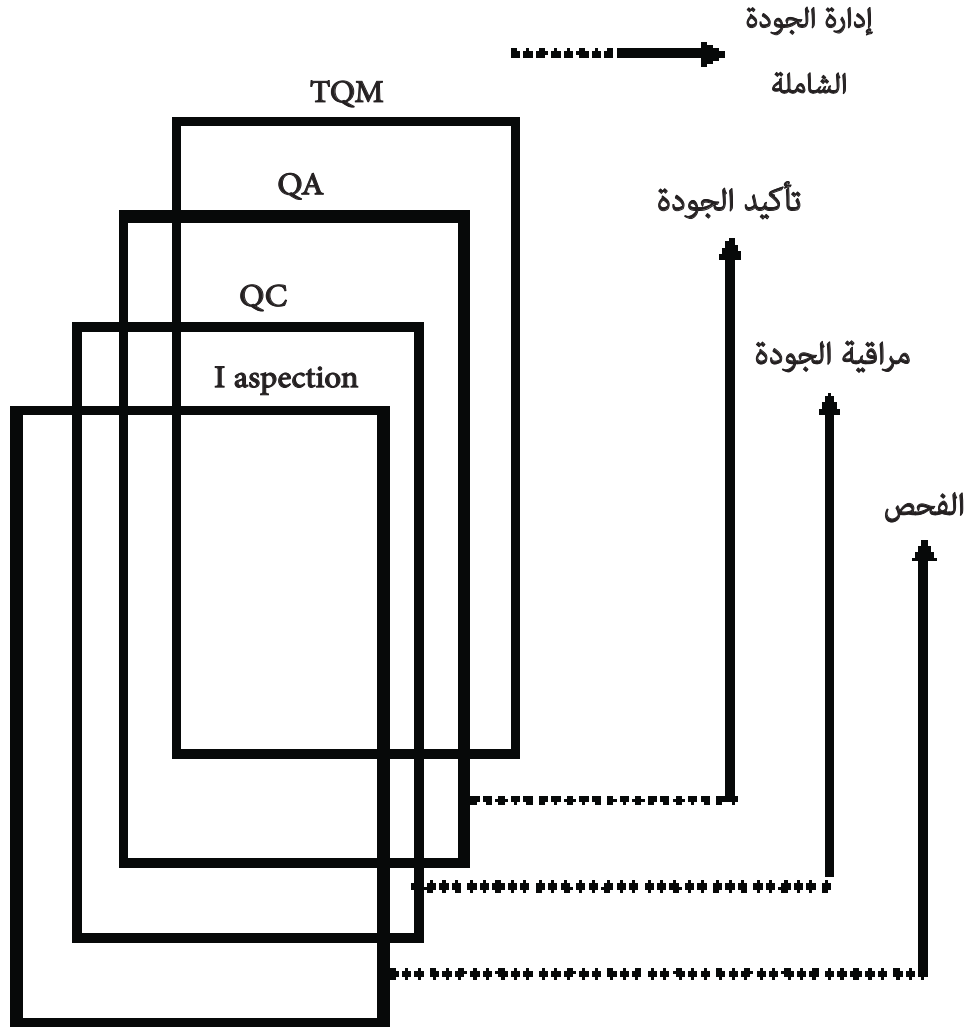
- مرحلة المعاينة «الفحص أو التفتيش 1920 - 1930»: تتضمن مجموعة أنشطة كالقياس والفحص والاختبار، يتم مقارنة نتائجها مع المتطلبات المحددة سلفاً للتحقق من المطابقة لهذه النتائج، أو التحقق من وجود كل صفة منها في السلعة أو الخدمة المقدمة.

- مرحلة رقابة الجودة «ضبط الجودة إحصائياً 1930 - 1970»: وهي الأنشطة والأدوات التي تستخدم لتنفيذ وتحقيق متطلبات الجودة في الإنتاج.

- مرحلة «توكيد ضمان الجودة 1970 - 1985»: وهي جميع الأفعال والأنشطة المنتظمة والمخططة، الضرورية لتقديم الثقة الكافية بأن الخدمة أو السلعة المنتجة سترضي جميع المتطلبات المحددة سلفاً للجودة.

- مرحلة إدارة الجودة الشاملة 1985 - وحتى الآن: في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأ الاهتمام بمدخل إدارة الجودة الشاملة، الذي يشير إلى ثقافة جديدة في التعامل مع المنظمات الإنتاجية لتطبيق معايير مستمرة لضمان جودة المنتج؛ سلعة أو خدمة، وجودة العملية التي يتم من خلالها، ويتضمن هذا المدخل مبادئ وأسساً لإدارة الجودة التي تطبق في كل فرع، أو في كل مستوى من المنظمة، وهي بمثابة فلسفة ومجموعة مبادئ إرشادية لإدارة أية منظمة.

وبعد أن استعرضنا الأنظمة السابقة التي مر بها تطور إدارة الجودة، يمكن القول إن كل مرحلة تالية من مراحل تطور الجودة قد تضمنت المرحلة السابقة عليها ولم تكن منفصلة عنها، بل كانت كل مرحلة تالية نتاج وبناء للمرحلة السابقة. ويصور الشكل التالي رقم (3) المستويات الأربعة لتطوير إدارة الجودة والسمات الرئيسية المميزة لكل منها.



شكل (3)

المستويات الأربعة لتطوير مفهوم إدارة الجودة الشاملة

وفي هذا الصدد أشار صالح عليّات (2004م) إلى أن إدارة الجودة الشاملة قد مرت بثلاث مراحل حتى أصبحت في شكلها الحالي. وفيما يلي شرح موجز لكل مرحلة منها:

- المرحلة الأولى «1950 - 1960»: في بداية الخمسينات أبرز المفكر الأمريكي فيجناوم مفهوم الرقابة الشاملة على الجودة، وعرفه بأنه عبارة عن نظام فعال يؤدي إلى إنتاج السلع أو الخدمات بطريقة اقتصادية مطابقة لحاجات ورغبات العميل، ويتضمن تطوير الجودة وصيانتها. كما أشار إلى أن الجودة مسؤولية جميع الأفراد العاملين بالمنظمة، سواء أكانوا يقومون بأعمال إدارية أم فنية، وأكد بأنه يجب على كل فرد في المنظمة، التأكد دائماً بأن مخرجات عمله سليمة وصحيحة من المرة الأولى.

- المرحلة الثانية «1960 - 1980»: ظهرت في بداية الستينات فلسفات عديدة للجودة وإدارتها، كان أبرزها فلسفة الرواد الأوائل للجودة؛ وأبرزهم إدوارد ديمنج W. Edward Deming الذي وضع أربعة عشر من المبادئ الرئيسية التي يمكن لإدارة المنظمات استخدامها لتحقيق ميزة تنافسية على المنافسين في الأسواق، ثم ظهرت بعد ذلك - في بداية السبعينيات - فلسفة فيليب كروسبي Philip Crosby، الذي حدد أربع عشرة خطوة لتطوير وتحسين الجودة وإدارتها، وأخيراً ظهرت فلسفة جوزيف جوران J. M. Joran الذي أوضح ثلاث عمليات للجودة؛ هي علمية التخطيط، وعملية التحسين، وعملية التطوير.

- المرحلة الثالثة «1980 - 1990»: حدثت في آخر الثمانينيات وبداية التسعينيات تطورات كبيرة في مفهوم الجودة وإدارتها؛ على سبيل المثال نظام حلقات الجودة وفريق الجودة، كما برز مفهوم الجودة كوظيفة أساسية للإدارة، وبرزت أهمية تطبيقه في مجالات عديدة؛ مثل الخدمات الصحية، والرقابة البيئية، وتوليد الطاقة النووية؛ وغيرها. كذلك برزت تعريفات مستحدثة مثل جودة الحياة، وجودة بيئة العمل، وأخيراً ظهرت معايير دولية للجودة والتي وضعتها المؤسسة الدولية للتوحيد القياسي في مجموعات من المعايير وهي ISO - 9004 - 9000 .

كل هذه المفاهيم -بالإضافة إلى نظريات الرواد الثلاثة للجودة- كانت الأساس لما يعرف اليوم في العالم ككل بمفهوم إدارة الجودة الشاملة.

الفصل الثاني

الأهداف والأهمية والفلسفة والنماذج



الفصل الثاني

الأهداف والأهمية والفلسفة والنماذج

تمهيد

تقوم إدارة الجودة الشاملة على فلسفة إدارية رصينة، ومنهجية علمية واضحة، تؤسس لمسار إداري حديث ومتطور ومحدد الأهداف والمراحل وآليات التنفيذ، وكذلك تتسم بدقة النتائج المتوقعة التي تفضي إليها هذه المنهجية في حال اتباع تنفيذها وفقاً للخطوات المحددة.

ويتناول هذا الفصل أهداف إدارة الجودة الشاملة في أية منظمة؛ وذلك من خلال عرض واف لتلك الأهداف كما وردت في كتابات روادها وأشهر المفكرين والمتخصصين في مجال الإدارة في العالم. كما يتعرض هذا الفصل لأهمية إدارة الجودة الشاملة؛ من حيث العوائد التي تجنيها المنظمة التي تطبق إدارة الجودة الشاملة، والتي يجني ثمارها كل العاملين بها، وتحقق طموحات عملائها في الحصول على المنتجات؛ سواء أكانت سلعا أو خدمات؛ بحيث تشبع احتياجاتهم الآنية، بل وتتخطاها لتلبي طموحاتهم المستقبلية.

كما يعرض الفصل الحالي لعدد من أشهر نماذج إدارة الجودة الشاملة على مستوى العالم؛ مثل ديمينج وجوران وغيرهما، ومن خلال عرض ونقد تلك النماذج وتحليلها وشرحها يتضح للقارئ مميزاتها وآليات تطبيقها في المنظمات المختلفة وفقاً لطبيعة المنظمة والبيئة التي تحيط بها.

أهداف إدارة الجودة الشاملة

يشير كل من علي السلمي، يوسف حجيم سلطان الطائي، هاشم فوزي دباس العبادي إلى أن لإدارة الجودة الشاملة أهدافا عديدة تسعى لتحقيقها في أية منظمة إدارية عند تطبيقها وتفعيل ممارستها وآلياتها، ومن بين أهم تلك الأهداف ما يلي:

- زيادة القدرة التنافسية للمنظمة.
- إرضاء العملاء والتفوق والتميز على المنافسين.
- زيادة إنتاجية كل عنصر في منظمة.
- زيادة حركة ومرونة المنظمة في تعاملها مع المتغيرات المحيطة بها في البيئة.
- ضمان التحسين المتواصل الشامل لكل قطاعات ومستويات وفعاليات المنظمة.
- زيادة القدرة الكلية للمنظمة على النمو المتواصل.
- زيادة الربحية وتحسين اقتصاديات المنظمة.
- تقليل إجراءات العمل الروتينية واختصارها من حيث الوقت والتكلفة.

أهمية إدارة الجودة الشاملة

ترجع أهمية الجودة الشاملة في كونها نظاما يعمل على:

- تخفيض التكلفة وزيادة الربحية.
- تمكين الإدارة من دراسة احتياجات العملاء والوفاء بها.
- تحقيق ميزة تنافسية في السوق المستهدف.
- توفير مناخ داعم يوفر فرص الحصول على بعض الشهادات الأولية مثل «ISO 9000».
- المساهمة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات بسهولة ويسر.

- تدعيم الترابط والتنسيق بين إدارات المنظمة بوصفها كلا متكاملًا.
- التغلب على العقبات التي تعوق أداء العنصر البشري نحو تقديم منتج ذي جودة عالية.
- تنمية الشعور بوحدة المجموعة وعمل الفريق والاعتماد المتبادل بين الأفراد والشعور بالانتماء في بيئة العمل.
- توفير الوضوح للعاملين وتوفير المعلومات المرتدة لهم وبناء الثقة بين أفراد المنظمة ككل.
- زيادة ارتباط العاملين بالمنظمة ومنتجاتها وأهدافها.
- إحراز معدلات أعلى من التفوق والكفاءة وزيادة الوعي بالجودة في جميع إدارات المنظمة.
- تحسين سمعة المنظمة في نظر العملاء والعاملين.
- التحسين المستمر في المنظمة، وليس بالمطابقة مع المواصفات القياسية فحسب.
- البدء بإدارة تحسين العمليات من الداخل، وليس انتظاراً لما يأتي من شكاوى العملاء.
- مشاركة جميع وظائف ومستويات المنظمة وليس فقط المعنية منها بالجودة.
- جعل العاملين قادرين على قيادة عمليات التحسين.
- تصميم نظام للجودة وليس التفتيش على العيوب.
- مشاركة الموردين في تحسين العمليات بوصفهم شركاء إيجابيين وليسوا خصوماً.

فلسفة إدارة الجودة الشاملة

تعتبر الجودة مدرسة فكرية بينية التخصصات؛ تختص بالمنظمات، والسلوك التنظيمي، والقيادة، والإدارة الكمية، وعلم النفس، والاجتماع، والتربية، وغيرها من العلوم

والتخصصات المتداخلة؛ ومن هنا فإن الجودة أصبحت طريقة من طرائق التفكير وفلسفة ومدخلا يمكن تطبيقه في إدارة منظمة ما، حيث تحدث نوعاً من التكامل بين مفاهيم التنظيم وطرائقه المستمدة من مختلف التخصصات ومن مختلف المصادر؛ من أجل تقديم إطار فكري عام، ورؤية فلسفية متماسكة يمكن الاستفادة منها في توجيه عمل المنظمات وإدارتها؛ لتقديم منتج يتميز بالجودة.

ويمكن القول إن إدارة الجودة الشاملة تمثل فلسفة إدارية أو منهجاً في الإدارة يسعى لإيجاد وتطوير قاعدة من القيم والمعتقدات التي تجعل العنصر البشري في المنظمة يرى أن الهدف الأساسي للمنظمة هو خدمة العميل؛ من خلال عمل جماعي يتصف بالتعاون والمشاركة.

كما تعبر الجودة الشاملة عن عملية مستمرة؛ حيث تسمح لنا بالتغلب على المعوقات التقليدية وتسمح للمديرين بالاستفادة من الطاقة الهائلة والكامنة داخل الأفراد في المنظمة؛ من خلال ارتكاز هذه الفلسفة على مجموعة مبادئ إرشادية يمكن تطبيقها على المنظمات الكبيرة والصغيرة، مع ملاحظة أنه ليس هناك أبداً وقت تنتهي عنده عمليات التحسين، عندما تصبح الجودة سليمة بنسبة 100%، وهذا سر فلسفتها؛ فهي تقوم على طريقة شاملة لتحسين الجودة باختيار طرق أداء العمل بشكل منظم ومتكامل ومستمر ومتصاعد وطموح.

وتعد إدارة الجودة أسلوباً بسيطاً ولكنه ثوري فيما يتعلق بأداء العمل، وفلسفته تعرف من خلال سمات وملامح يمكن إجمالها فيما يلي:

- الكلية (الشاملة): وتتضمن تطبيق الجودة في كافة جوانب العمل؛ بدءاً من تحديد احتياجات العميل، وانتهاءً بالتقويم الدقيق لمعرفة ما إذا كان العميل راضياً أم لا.
- الجودة: تعني تلبية وتجاوز طموحات وتوقعات العميل.
- إدارة: تعني إدارة التطوير والمحافظة على إمكانات المنظمة لتحسين الجودة بشكل مستمر.

- الشمول: وتعني شمول قطاعات ومستويات المنظمة ومن هنا كانت التسمية الجودة الشاملة.
- التطور: ويعني التحسين المستمر في المنظمة وعملياتها والتكنولوجيا المستخدمة وعناصر الأداء المختلفة.
- المنهجية العلمية: وتعني تحليل أنشطة المنظمة وتخطيطها وتنظيمها بما يحقق الكفاءة.
- المشاركة: وتعني حشد العاملين ودعم مشاركتهم وإقناعهم وتعاونهم لتحقيق مستويات الجودة المستهدفة.
- الانطلاق: وتعني أن نقطة البدء من أعلى حيث يتوقف النجاح على اقتناع الإدارة العليا وأخذها بزمam المبادرة في الدعوة والمساندة الكاملة للقائمين على نظم الجودة.
- التنظيم الشبكي: اعتبار المنظمة شبكة متكاملة بما يحقق التدفق الأفضل للعمليات ووصول الخدمات للعملاء بأعلى كفاءة ممكنة.
- الجماعة: دعم العمل الجماعي وفرق العمل لتحسين الجودة بدلاً من الجهود الفردية.
- الرقابة الذاتية: اعتبارها بديلاً عن الرقابة الخارجية، باعتبار الجودة سلوكاً يفرض على الإنسان ولكنه ينبع منه بالاعتناع والالتزام.
- التركيز: يستهدف التركيز على الأنشطة والتخلص من الجهود المهدرة ذات العائد الضعيف.
- الحسم: تبني فكرة منع الأخطاء وليس مجرد الكشف عنها بعد وقوعها ومحاولة إصلاحها.

نماذج «رواد» إدارة الجودة الشاملة

يتطلب تطبيق إدارة الجودة الشاملة توفير قاعدة معينة من البنى التنظيمية والإدارية والاجتماعية داخل المنظمة وخارجها؛ بحيث توفر المناخ المناسب لإمكانية التطبيق؛ مثل

توافر القناعة التامة لدى الإدارة العليا بأهمية هذا المفهوم، وجعل الجودة في مقدمة أولويات واستراتيجيات الإدارة العليا، والعمل على نشر هذه القناعة والالتزام والإيمان بها. ولا بد - كذلك - من توفر قاعدة للبيانات تشمل معلومات دقيقة شاملة لواقع المنظمة، والخدمات التي تقدمها، والمستفيدين منها، وصعوبات إنجاز العمليات بشكل دقيق، بما يضمن تقييم واقع المنظمة، وتحديد المشكلات القائمة والمتوقعة، والأسباب التي تدفع المنظمة لتبني هذا المفهوم. ونعرض - فيما يلي - نماذج أهم رواد الجودة على المستوى العالمي:

نموذج «ديمينج W. Edward Deming's»:

هو مستشار أمريكي أصبح يلقب بأنه أبو ثورة إدارة الجودة الشاملة The Father Of T Q M Revolution، ويعتبر ديمينج من أسباب نجاح وتفوق اليابان في الجودة؛ فمنذ منتصف الأربعينات من هذا القرن قدم نظريته الجديدة في الإدارة على مستوى المصنع، والتي سماها - آنذاك - «الرقابة الإحصائية على الجودة». وخلال محاولاته تطبيق النظرية على الصناعات الأمريكية في تلك الفترة لم يلق أى تجاوب؛ ونتيجة لذلك تحول إلى تطبيقها في المصانع اليابانية بعد أن سافر إليها، وعمل على رفع مستوى الوعي بأهمية الجودة، واستعمال الطرق الإحصائية في تحليل البيانات، وفي هذه الفترة تم إقصاء المديرين اليابانيين من كبار السن، وإرسال المئات من المديرين الشباب إلى أمريكا لتلقى علوم الإدارة هناك، وكان شعور اليابانيين بالفضل والعرفان نحو الدكتور ديمينج كبيراً؛ الأمر الذي جعلهم يخصصون جائزة باسمه تمنح للمنظمات التي تحقق نجاحاً فارقاً في مجال الجودة، كما قلده امبراطورها وساماً رفيعاً.

ولقد توصل ديمينج إلى قاعدة مفادها أن 85 % من الأخطاء سببه النظام المتبع من سياسات وأساليب وإجراءات وروتين وأعراف متبعة، ولا يتحمل العنصر البشري إلا نسبة 15 % من هذه الأخطاء وهذه القاعدة سماها «من 15 % إلى 85 %»، وقال إن البحث في أخطاء النظام هو الأساس وليس التركيز على خطأ العامل، ولهذا فلا داعي للتسرع في الحكم على الأفراد في حالة الأخطاء؛ لأنهم محكمون في نظام ولا بد من العمل على البحث في أخطاء النظام وتصحيحها.

وكان لديمنج مجموعة من التوصيات في مجال الجودة الشاملة نذكرها فيما يلي كما أوردها لوييد دوبينز وكلير كراوفورد ماسون:

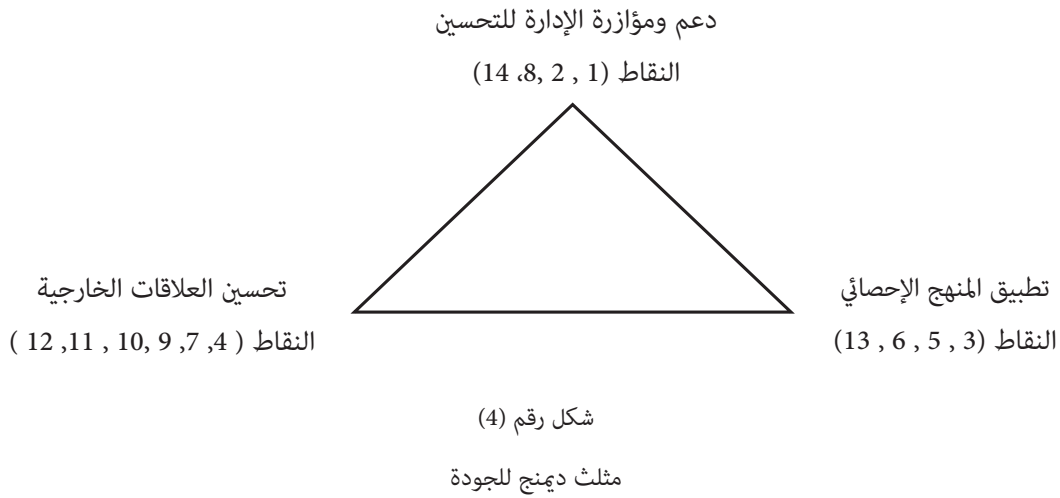
- اخلق استمرارية الهدف نحو تحسين السلعة أو الخدمة.
- اتبع الفلسفة الجديدة (نحن لا نستطيع من الآن التعايش مع المستويات المقبولة حالياً من التأخير-الأخطاء-إنجاز العمل بطرق خاطئة).
- توقف عن الاعتماد على الفحص الكلي (وبدلاً من ذلك اطلب الدلالة الإحصائية على أن الجودة الموجودة بالنظام مبنية بإحكام داخل النظام).
- توقف عن ممارسة تثمين الأشياء اعتماداً على بطاقة السعر فقط.
- قلل المشاكل وركز على سلامة النظام من المشكلات.
- كون طرقة جديدة للتدريب أثناء العمل.
- كون طرقة حديثة للإشراف على العاملين بالإنتاج (مسئولية الملاحظين يجب أن تتغير من لغة الأرقام إلى لغة الجودة).
- اطرء الخوف ليستطيع الفرد أن يعمل بفعالية نحو تحقيق أهداف المنظمة.
- حطم الحواجز بين أقسام المنظمة.
- تخلص من الأهداف الرقمية واللافتات والشعارات التي توجه للعمال تطلب منهم رفع مستوى الإنتاجية بدون توفير طرق الوصول إلى ذلك.
- تخلص من أماط العمل التي تحدد نسبة رقمية للأداء.
- دعم العلاقة بين مفهوم العامل الذي يتقاضى أجره حسب ساعات العمل وبين حقه في الاعتزاز بعمله.
- كون برنامجاً قوياً للتعليم وإعادة التدريب.
- اخلق كياناً داخل الإدارة العليا لدفع العمل يومياً لتحقيق النقاط السابقة.

ويوضح ديمنج عدداً من الأمراض الواجب تحاشيها والعمل على تلافيها وهي:

- عدم وجود استقرار في الهدف.
 - التركيز على الأهداف قصيرة الأجل.
 - تقييم الأداء - التقارير السنوية - وتقارير الجدارة والاستحقاق.
 - حركية الإدارة أو كثرة القفزات الوظيفية فيما بين المديرين.
 - الإدارة بالنماذج المعروفة وبدون اعتبار للنماذج غير المعلومة.
- وأكد ديمنج في نموذجه على عدد من الجوانب المهمة للإدارة أوجزها في أربعة عشر مبدأ؛ كإطار عام للإدارة العليا لتحقيق الجودة، بحيث يمكن للمنظمات الاستعانة به من أجل وضع نموذج خاص بها، وشعاره هو «أن العنصر البشري في العمل هو الأساس ومحور الاهتمام».
- وتعد مبادئ ديمنج من أكثر المبادئ تطبيقاً على نطاق واسع، وتهدف إلى الوصول بالمنظمة إلى حالة أقرب إلى الكمال، وهي تشكل منظومة متكاملة لتحقيق الجودة وفيما يلي عرض لمبادئ نموذجه:

- 1- تحديد أهداف ثابتة للمنظمة من أجل تحسين جودة منتجاتها، وضرورة نشر تلك الأهداف من خلال رسالتها إلى المهتمين؛ كالمستفيدين من الموظفين وأفراد المجتمع المحلي.
- 2- تبني فلسفة جديدة للجودة، بحيث يكون التوجه نحو عمل الأشياء بطريقة جديدة مبتكرة وليس عمل الأشياء بطريقة تقليدية.
- 3- تغيير هدف الرقابة من كشف الخطأ والمحاسبة، إلى رقابة وقائية تستهدف منع وقوع الخطأ وتقديم الدعم لمن يخطئ؛ ليتخطى الأداء الخاطئ ويتابع ويستمر.
- 4- عدم بناء القرارات على أساس التكاليف فقط، فالمهم ليس الحلول السهلة؛ لأنها قد تكون أكثر تكلفة، ولذا لابد من تغيير فلسفة الشراء التي تعتمد على السعر فقط.

- 5- الابتعاد عن فكرة وسياسة تحقيق الربح بأية وسيلة كانت؛ فهذه النظرة قصيرة الأمد.
 - 6- التدريب المتواصل أثناء الخدمة، واعتماد الطرق الحديثة في التدريب وربطها بخطط لتحسين الجودة.
 - 7- تبني وتأسيس القيادة الإدارية، وتفعيل دورها في تحسين النظام؛ نواتجه وعملياته ومخرجاته، باستمرار نحو الأفضل.
 - 8- إحداث تغيير جذري في الهيكل التنظيمي للمنظمة. وإزالة العوائق والحدود التنظيمية بين موظفي الوحدات التنظيمية المختلفة بالمنظمة.
 - 9- الاستقرار الوظيفي للعاملين، وتوفير الأمان لهم، وإبعاد شبح الخوف عنهم.
 - 10- التوقف عن استخدام سياسة التقييم القائمة على أساس الكم، والتوجه إلى سياسة التقييم على أساس الجودة النوعية المحققة، واعتبارها المعيار الأساسي للتقييم.
 - 11- إزالة العوائق والحواجز التي تمنع العاملين من تحقيق إنجازاتهم والتفاخر بها.
 - 12- تجنب ومقاومة الخوف من التغيير.
 - 13- التركيز على عملية التطوير الذاتي للعاملين، وإكسابهم معارف ومهارات جديدة.
 - 14- تعزيز العمل بروح الفريق الواحد داخل المنظمة، وذلك لتحقيق التحول إلى نظام الجودة من خلال فرق العمل والمشاركة المستمرة كفلسفة عمل.
- الأفكار السابقة هي مجرد مقدمة مختصرة لعمق تفكير ديمينج، وقد وضع ديمينج شكلاً هندسياً يلخص نقاطه السابقة على هيئة مثلث أطلق عليه مثلث ديمينج Deming Triangle وهو يمثل المبادئ الأساسية الثلاثة لفلسفته في تحسين الجودة الإنتاجية من خلال إدارة الجودة الشاملة، ويوضح ذلك الشكل رقم (4).



تحليل نموذج ديمينج:

يعتمد المبدأ الأساسي لديمنج على أن المنظمات ما هي إلا مجموعة من الأنظمة، وأن القيادة هي أهم عناصرها. ويتكون نموذج ديمينج وفقاً لمجموعات سبع:

1- نظام المعرفة المتعمقة. 2- دورة التخطيط والمراقبة.

3- الوقاية عن طريق تحسين العمليات. 4- سلسلة ردود أفعال تحسين الجودة.

5- الأسباب العامة والخاصة للتنوع. 6- النقاط الأربع عشرة.

7- العقبات المميّنة والمفجرة.

وفيما يلي عرض مختصر لها:

1- نظام المعرفة المتعمقة: فبدون المعرفة المتعمقة لكل العمليات وتنوع الانتاج وخصائص الأفراد فسوف يصبح السلوك الإداري سبباً رئيسياً لفناء المنظمة. ويضم نظام المعرفة أربعة عناصر مترابطة؛ هي: (أ) نظرية النظام. (ب) نظرية التنوع. (ج) نظرية المعرفة. (د) المعرفة بعلم النفس.

(أ) نظرية النظام: يعد النظام مجموعة من الأنشطة والوظائف التي تتفاعل مع

بعضها البعض وتحقق أهداف المنظمة. ووفقا لديمنج فإن عدم وجود آلية للتشغيل يؤدي إلى التشتت ونقص الاتساق بالإضافة إلى حساسية وضع المنظمة المفردة للعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأداء.

(ب) نظرية التنوع: تنوع الخبرات المؤسسية قد يزيد من تكلفة العمليات؛ وبخاصة عندما تكون الإدارة عاجزة عن فصل السبب عن المؤثرات الأخرى. وقد أكد ديمنج أن التحكم في هذه الاختلافات يعد وسيلة لتوقع السلوك داخل النظام. وعلى الرغم من ذلك يحتاج العديد من المديرين الرجوع إلى النظريات الإحصائية؛ حتى يتمكنوا من جمع البيانات اللازمة واستخدام الأساليب المناسبة لقياس الاختلافات في النظام القائم.

(ج) نظرية المعرفة: يرى ديمنج أنه يجب على المديرين استخدام الاجراءات العلمية -كالتفسير والتوقع والتحكم- للوقوف بشكل دقيق وأعمق على الأنظمة والعمليات داخل المنظمات. وقد وجه ديمنج المديرين إلى ضرورة زيادة معرفتهم عن العمليات التي تقع في نطاق مسئولياتهم؛ عن طريق المساهمة في هذه الممارسات العلمية؛ كصياغة النظريات، وتطوير الفروض واختبار صحتها؛ ومن ثم تصميم واجراء التجارب؛ مما يؤدي إلى التركيز على كيفية تقديم المعرفة داخل المنظمات. وقد أكد على أهمية استيعاب أسباب نجاح النظريات قبل تبنى أى منها في العمليات والأنظمة المتعلقة بالمنظمة.

(د) المعرفة بعلم النفس: وتعد هذه المعرفة هى لغة ديمنج في التعرف على ديناميكية الأفراد في مكان العمل، وأداء الفريق، وأنماط التعلم وثقافة المنظمة. ويعتقد ديمنج أن المديرين عليهم أن يتفهموا كيف يتفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، واحتياجاتهم الفردية، وأداء عملهم وأساليب تعلمهم.

2- دورة التخطيط والمراقبة: ويؤكد ديمنج من خلالها على التحسين المستمر.

3- الوقاية عن طريق تحسين العمليات: يعتقد ديمنج أن الفحص والتفتيش بعد انتهاء

العمليات تعد مرحلة متأخرة ومكلفة. وبناء عليه يكون من الأفضل تبني عملية التحليل، والسيطرة، والتحسين. ولهذا فإن الجودة وفقا لديمنج تنبع من دراسة وتطوير النظام، لا من مراقبة المنتج فقط. وتستخدم العديد من المقاييس لمراقبة العمليات غير مقبولة في النظام الحالي سواء فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات.

4- سلسلة رد فعل تحسين الجودة: اتضحت هذه النظرية عندما ربط ديمنج الجودة باقتصاديات المنظمات. وتلخص هذه النظرية في أن تحسين الجودة يقلل التكلفة ويحسن الإنتاجية. ولكي تتحسن الجودة اشترط ديمنج أن يتفهم المديرون المدخل الإحصائي لتحسين العملية؛ ومن ثم تبني الأربعة عشر مبدأ لإدارة الجودة.

5- الأسباب العامة والخاصة للاختلاف: حدد ديمنج مصدرين للاختلاف؛ هما السبب العام والآخر الخاص. وتكمن الأسباب العامة في الأمور المتعلقة بالهيكل العام للنظام، ومعالجتها تكون غالبا بإعادة هيكلة النظام بأكمله. وعلى الصعيد الآخر يكمن الاختلاف في الأسباب الخاصة نتيجة الانعزال والاستثناءات في التطبيق وعدم الدقة في لوائح وسياسات النظام. وعلى الرغم من ذلك، يمكن تجاوز الأسباب الخاصة من خلال حل المشكلات.

6- المبادئ الأربعة عشر: هذه النقاط الأربع عشرة تعد القاعدة الأساسية لتدعيم التحول في ثقافة وعمليات المنظمات لبلوغ إرضاء العميل من خلال تطبيق الجودة. ومسئولية المديرين في هذه النقاط الأربع عشرة حتمية بلا جدال؛ فهم مطالبون بمزج أنظمة التفكير قصير المدى بالتفكير طويل المدى.

7- الأخطاء المميتة والأمراض المفزعة: إن الأخطاء المميتة تتطلب تغيير النظام الإداري، في حين أن تلك الأمراض المفزعة تنجم عن ممارسات إدارية خاطئة وضارة ويمكن تفاديها عند الأخذ بالنقاط الأربع عشرة.

نموذج «جوزيف جوران J. M. Joran»: «

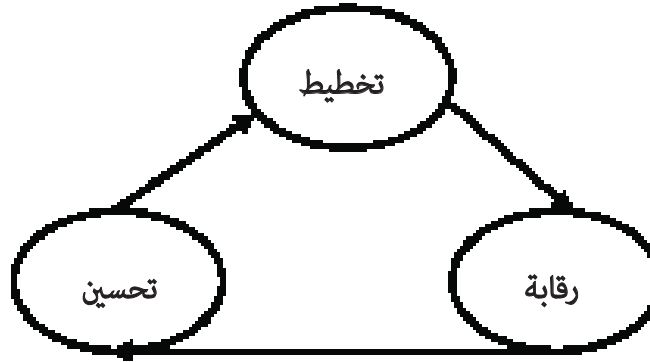
أسهم «جوران Juran» في ثورة الجودة في اليابان شأنه في ذلك شأن ديمنج، واعتمد «جوران

Juran « على مفهوم واسع للجودة وتنفيذ برنامج لتحسينها، وربط ذلك بكفاءة الإدارة.

وقدم جوران ثلاثية الجودة التي تضم العناصر الأساسية الآتية:

- تخطيط الجودة Quality Planning: ويتضمن وضع أهداف الجودة، وتحديد العملاء (الداخليين والخارجيين)، تطوير خصائص المنتج ووضع ضوابط العملية، تحويل إلى العمليات.
- ضبط الجودة Quality Control: ويضم اختيار موضوعات الضبط والتحكم، واختيار وحدات القياس ووضع الأهداف، واستخدام نظام المجسات لكشف المعيب، وقياس الأداء الفعلي.
- تحسين الجودة Quality Improvement: ويضم تحديد الأولويات، تحديد المشروعات، تنظيم فرق المشروعات، تشخيص الأسباب، توفير الحلول وإثبات فاعليتها.

والشكل رقم (5) يوضح إدارة الجودة كما تصوره وقدمه جوران:



شكل (5)

ثلاثية جوران للجودة

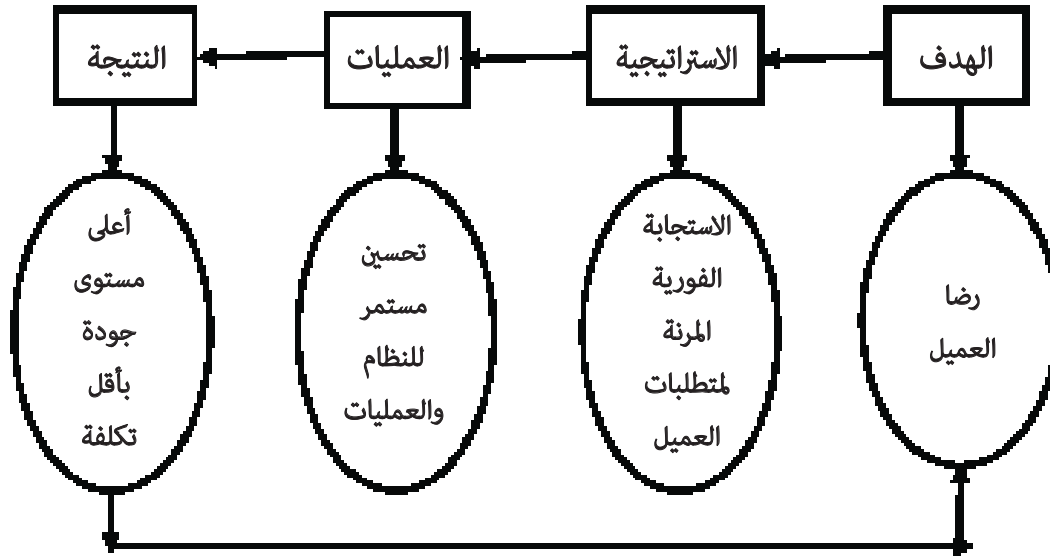
في عام (1954م) دعا اتحاد العلماء والمهندسين اليابانيين الدكتور جوزيف جوران من الولايات المتحدة للمشاركة في إرساء قواعد ومفاهيم الجودة الكلية؛ ومن ثم فقد أسهم

بفاعلية في إطار ثورة الجودة بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء اليابان، وهو صاحب المقولة المشهورة «الجودة لا تحدث بالصدفة بل يجب أن تكون مخططاً لها». وقد كانت له مساهمة كبيرة في مفاهيم الجودة. وترتكز رسالته على أن:

- الجودة هي مسئولية الإدارة العليا.
- تحسين الجودة هو هدف مستمر لا ينتهي.
- تحسين الجودة يستهدف تخفيضاً مستمراً في التكلفة.
- جميع مشروعات التحسين تتم في خطوات متتالية بالمشروع تلو المشروع.
- 80 % من مشاكل الجودة تقع ضمن مسئولية الإدارة.
- مشاكل الجودة تكون مزمنة Chronic أو عرضية Sporadic.
- ولجوران مجموعة توصيات يجب اتباعها مدخلا لتطبيق إدارة الجودة الشاملة؛ وهي:
- اخلق الوعي بالحاجة إلى التحسين وتوفير الفرص لذلك لدي العاملين.
- ضع أهدافاً لعملية التحسين.
- صمم التنظيم اللازم والمناسب للوصول إلى الأهداف.
- طور واعمل على تنمية إمكانات التدريب.
- أنجز المشاريع التي تؤدي إلى حل المشاكل داخل المنظمة.
- سجل واكتب تقارير التقدم الدورية ووثق ما تحققه.
- أعط التكريم للمتميزين واعمل على التشجيع.
- راجع النتائج مع الأهداف واهتم بالتغذية المرتدة عن طريق الاتصال.
- حافظ على قوة الدفع بجعل التقدم السنوي جزءاً من أنظمة وأعمال المنظمة.

نموذج «فيكتوري Victory-C`s»:

قدم «سايلاي Saylar» هذا النموذج، ويشتمل على الفكرة الآتية: «وضع رؤية واضحة عن نظام إدارة الجودة الشاملة، مع ضرورة توفير القيادة الإدارية القادرة على وضع هذه الرؤية موضع التطبيق وجعلها حقيقية من خلال آليات عمل فاعلة» كما تم توضيحه بالشكل رقم (6) التالي:



شكل (6)

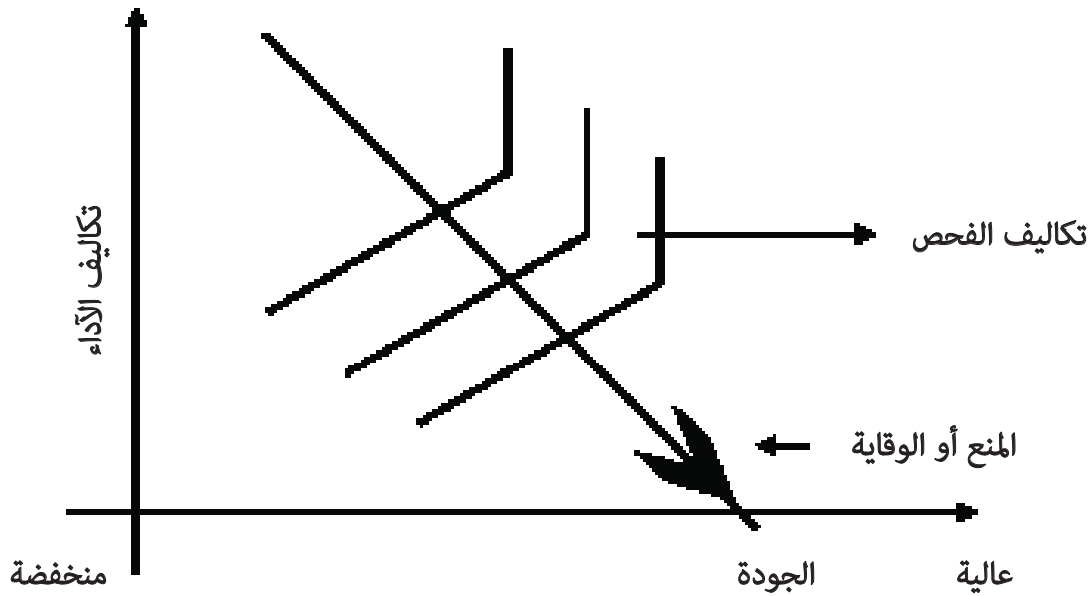
توضيح للرؤية والتصورات المستقبلية لإدارة الجودة الشاملة

نموذج «كروسبي Philip Crosby`s»:

هو مؤسس أول كلية للجودة، وركز مجهوداته على أساليب تطوير الجودة وتخفيض تكاليفها، وكان أول من نادى بفكرة عدم وجود معيب في المنتج Zero Defect كذلك اهتم بوضع بعض المعايير التي لا تقيس الخلل فقط، بل وتقيس التكلفة الإجمالية للجودة.

ولقد اختلف كل من ديمينج وجوران مع فيليب كروسبي ولم يتقبل كلاهما مقياس أو معيار العيوب الصفرية؛ حيث إن هذا الأمر يتعارض أفكارهما، إذ يريان أن الجودة عند

نقطة معينة إذا تم إدخال تحسينات أكثر عليها فإنها ستكون أكثر تكلفة عن تحمل مستوى الفشل. ولقد نادى كروسبي بفكرة العيوب الصفرية وعلى هذا الأساس فهو يحث المنظمات أن تكافح باستمرار لتحقيق الهدف النهائي للجودة وبنسبة صفر من الخطأ واستطاع تحليل تكلفة الأداء والجودة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



شكل (7)

العلاقة بين تكلفة الأداء والجودة

حيث كلما تطورنا في عمليات التحسين، بداية من الفحص وحتى التحسين المستمر، مروراً بالوقاية، نجد أن تكاليف الأداء في زيادة مطردة، على الرغم من تحسين الجودة.

ويرى كروسبي أن الجودة هي التوافق مع متطلبات المنظمة، والتي تم تأسيسها بناء على احتياجات العميل، وأنه لا يجب قبول أية انحرافات بسيطة للجودة؛ لأن هذه الانحرافات تؤدي إلى إهدار إمكانات المنظمة بنسبة 20 %.

لقد حدد «كروسبي» أربعة معايير لضمان وصول المنظمات لمستويات من الجودة الشاملة؛ هي :

- المعيار الأول: التكيف مع متطلبات الجودة؛ من خلال وضع تعريف واضح ومتسق لها.
- المعيار الثاني: وضع معايير للأداء الجيد / السيئ / العالي / المنخفض / الأول / الثاني؛ بهدف تحقيق الجودة والوقاية من الأخطاء بمنع حدوثها تبعاً لهذه المعايير.
- المعيار الثالث: تحديد مستويات أداء الأفراد، ومنع حدوث الأخطاء؛ من خلال ضمان الأداء الجيد من أول مرة والتدريب المستمر.
- المعيار الرابع: تقويم الجودة، فبعد تحقيق الجودة يتم تقويمها من خلال المعايير الموضوعة لذلك سلفاً، وحساب تكلفة كل شيء، ثم القيام به بشكل جيد من المرة الأولى، ثم حساب الفاقد.

ويرى كروسبي أن العناصر الأساسية للتحسين المستمر هي:

- إصرار واضح من جانب الإدارة العليا بأهمية مشكلة الجودة.
- التدريب المستمر للعاملين لضمان الفهم الكامل للمفهوم والفلسفة.
- التركيز على الجانب البشري والتنظيمي في التطوير.
- وقد حدد مجموعة من الخطوات لتحسين الجودة هي:
- ضرورة اهتمام الإدارة بمشكلة الجودة.
- تكوين فريق تطوير الجودة، والذي يجب أن يمثل جميع الأقسام بالمنظمة.
- تحديد مشكلات الجودة الحالية والمستقبلية.
- تقييم تكلفة الجودة مع توضيح استخداماتها كأداة إدارية.
- جعل جميع العاملين بالمنظمة على دراية تامة بالجودة وأهميتها.

- اتخاذ قرار لتصحيح أي خطأ وقع في الخطوات السابقة.
 - تهيئة مناخ بالمنظمة يؤكد على عدم وجود معيب في المنتج.
 - تدريب المشرفين على القيام بدورهم في تحسين الجودة.
 - تشجيع الابتكار الفردي داخل التنظيم.
 - تشجيع العاملين على الاتصال بالإدارة لوضع حد لمعوقات تحسين الجودة وتحقيق أهدافها.
 - مكافأة وتحفيز من يقدم جهودا غير عادية في تطوير وتحسين الجودة.
 - تأسيس مجلس للجودة يقوم بالتنسيق بين أعضاء فرق تطوير الجودة.
 - الاستمرار في التحسين لإعطاء انطباع بأن برنامج الجودة لم ينته بعد.
- ولم يختلف كروسبي مع ديمينج في وجهة نظره عن مسئولية الإدارة، بل إنه نسب مشكلات الجودة للإدارة، وكان تقديره أن حوالي 80 % من المشاكل تنشأ بسبب الإدارة؛ ولذلك فإنه أكد على أن علاجها ينطوي تحت قيادة الإدارة وقد ذكر ذلك صراحة في قوله «إن المنظمات تعكس مقاييس قيادتها وأن أدوات الجودة لن تغير هذه المقاييس».
- نموذج جائزة مالكوم بالدريدج للجودة القومية بالدريج Baldridge's : Award Malcolm Baldridge National Quality
- يعتبر مالكوم بالدريج أحد رواد إدارة الجودة الشاملة الأمريكية، الذي خصصت جائزة باسمه، ويعتبر هذا النموذج أول نموذج لقياس الجودة وأول معيار للتمييز بين المنظمات التي تطبق إدارة الجودة الشاملة. وقد أفرزته وأوضحته اختلافات المديرين التنفيذيين للمنظمات في الإجابة على السؤال: «ما هي أداة قياس الجودة؟». وفي الوقت الذي اختلفت فيه الإجابات من منظمة لأخرى، ظهرت نقطة البداية الممتازة وتمثلت في معايير الفحص الخاصة بجائزة مالكوم بالدريج للجودة القومية.

ففى 2 من أغسطس عام 1987م وفى عهد الرئيس الأمريكى ريجان أقر الكونجرس تأسيس هيئة مالكولم بالدريج لتحسين الجودة، وهذه الهيئة أنشأت جائزة الجودة القومية الأمريكية السنوية، ويشرف على هذه الجائزة «المعهد الوطنى للمعايير والتكنولوجيا الأمريكية»، ويتمثل الغرض من الجائزة فى تشجيع الاهتمام بالجودة، والاعتراف بإنجازات الجودة التى تحققها المنظمات الأمريكية، ونشر استراتيجيات الجودة الناجحة لهذه المنظمات لتشجيع الآخرين.

واعترفت الجائزة رسمياً بالمنظمات التى لديها قيادة دائمة للجودة، وسمحت لهذه المنظمات بالنشر والإعلان عن جوائزها، كما أنها شجعت المنظمات الأخرى على تحسين ممارسات إدارة الجودة بها حتى تتمكن من المنافسة بفعالية أكبر للحصول على جوائز أخرى.

ويصور مضمون نموذج بالدريج مفهوم إدارة الجودة الشاملة بنظام متكامل يسعى إلى تحقيق الرضا لدى عملاء المنظمة. ويتكون النموذج من:

- القيادة الإدارية: وتشكل محور النظام المتكامل الذى يسعى إلى تحقيق الجودة باعتبار أنها المسئول الأول وبشكل مباشر عن إرضاء العملاء.

- التخطيط الاستراتيجى للجودة: يري بالدريج أن التخطيط الاستراتيجى للجودة هو عملية متكاملة، وأشار إلى ضرورة جعل خطط تحقيق إدارة الجودة مترابطة، وتسعى جميعها إلى تحقيق أهداف هذا الخطة.

- إدارة عملية الجودة: وقصد بالدريج بها فعالية تصميم العمليات وفعالية إدارة جودتها.

- إدارة الموارد البشرية وتنميتها: يشتمل هذا المكون على جوانب متعددة تتعلق بجودة تشغيل الموارد البشرية واستثمارها.

- قياس الجودة وتقييمها: وتهتم بقياس درجة رضا العميل والتى لا تكفى وحدها، بل يتطلب الأمر مقارنة هذه الدرجة من الرضا مع درجة رضا العملاء لدى المنظمات المنافسة.

جدول رقم (2)

مجموعات الفحص بجائزة مالكولم بالدريدج للجودة القومية وبنود المجموعات والنقاط الخاصة بكل منها:

مجموعة الفحص العام	الحد الأقصى للنقاط	
	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
القيادات:	100	
- قيادة المديرين التنفيذيين.	30	
- قسم الجودة.	20	
- إدارة الجودة.	30	
- المسؤولية العامة.	20	
المعلومات وتحليلها:	60	
- نطاق وإدارة بيانات ومعلومات الجودة.	35	
- تحليل بيانات ومعلومات الجودة	25	
التخطيط الاستراتيجي للجودة:	90	
- عمليات التخطيط الاستراتيجي للجودة.	40	
- قيادة الجودة.	25	
- أولويات الجودة.	25	
الاستفادة من الموارد البشرية:	150	
- إدارة الموارد البشرية.	30	
- مشاركة العاملين.	40	
- تعليم الجودة والتدريب عليها.	40	
- الاعتراف بالعاملين وقياس الأداء.	20	
- مصلحة العاملين ومعنوياتهم.	20	

تابع جدول رقم (2)

مجموعات الفحص بجائزة مالكولم بالدريدج للجودة القومية وبنود المجموعات والنقاط الخاصة بكل منها:

مجموعة الفحص العام	الحد الأقصى للنقاط	
	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
تأكيد جودة السلع والخدمات:	150	
- تصميم وإدخال الجودة للسلع والخدمات.	30	
- عملية مراقبة الجودة.		
- التحسين المستمر للعمليات والسلع والخدمات.	25	
- تقييم الجودة.	25	
- التوثيق.		
- تأكيد الجودة، وتقييم الجودة، وتحسين جودة خدمات الدعم والعمليات.	15	
	10	
- تأكيد الجودة، وتقييم الجودة، وتحسين جودة الموردين.	25	
	20	
نتائج الجودة:	150	
- جودة السلع والخدمات.	50	
- مقارنة نتائج الجودة.	35	
- عمليات المنظمة، ودعم وتحسين جودة السلع والخدمات.	35	
- تحسين جودة الموردين.	30	

تابع جدول رقم (2)

مجموعات الفحص بجائزة مالكوم بالدريدج للجودة القومية وبنود المجموعات والنقاط الخاصة بكل منها:

مجموعة الفحص العام	الحد الأقصى للنقاط	
	العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية
رضا العميل:		300
- معرفة متطلبات العميل وتوقعاته.	50	
- إدارة العلاقات مع العملاء .	30	
- معايير خدمة العميل.	20	
- الالتزام نحو العملاء.	20	
- حل الشكاوى المتعلقة بتحسين الجودة.	30	
- محددات رضا العميل.	50	
- نتائج رضا العميل.	50	
- مقارنة رضا العميل.	50	
إجمالي		1000

نموذج «هامبر's Hamber»:

يتكون هذا النموذج من العناصر الآتية:

- الهدف.
- القيادة.
- تقييم العمليات.
- الهيكل التنظيمي.

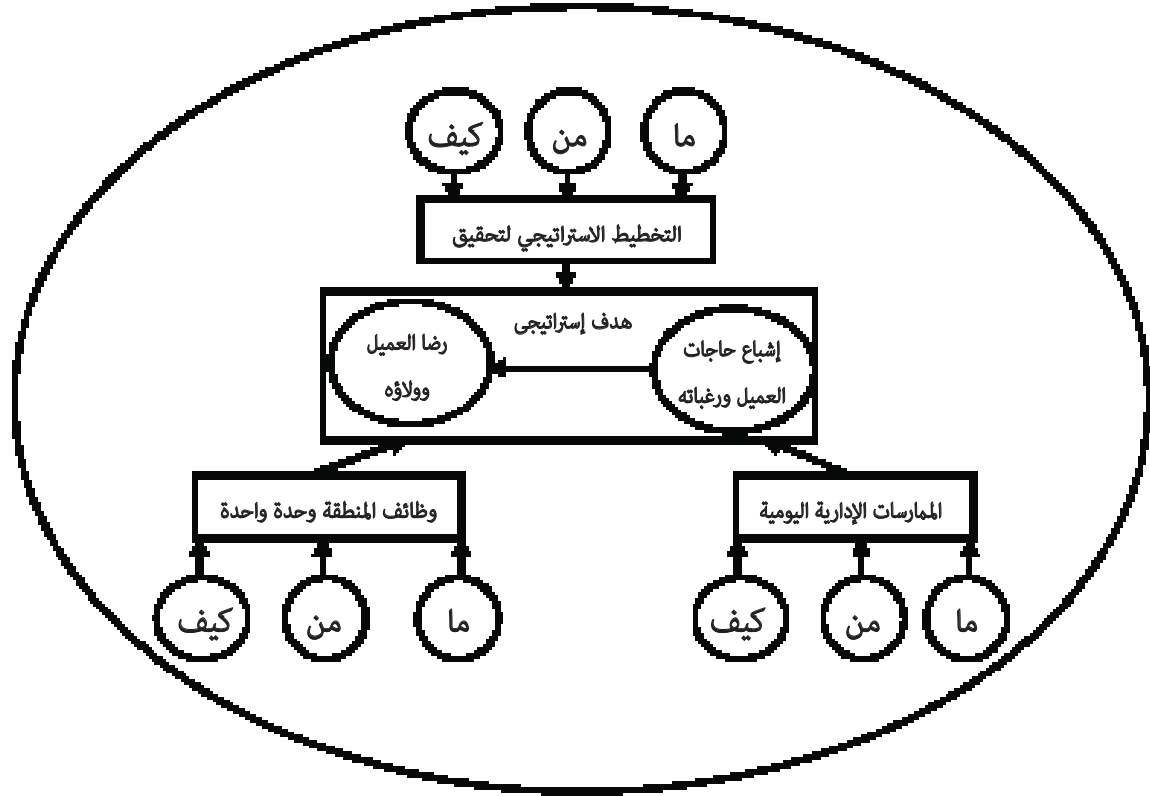
- التعليم والتدريب.

- الاتصال والمعلومات.

- التحسين المستمر.

وهو أحد النماذج المميزة، وقد ارتكز في تصميمه على تجارب ديمنج وجوران.

- النموذج الدائري: ظهر هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسية، تسعى نحو تحقيق هدف استراتيجي هو رضا العميل، وإشباع حاجاته ورغباته، ويعتبر هذا الإشباع المحور الذي تدور حوله هذه العناصر التي يقوم عليها النموذج كما يوضحه الشكل (8) التالي:



شكل (8)

النموذج الدائري

والأجزاء الثلاثة لهذا النموذج هي:

Daily Management - الممارسة اليومية للإدارة.

Strategic Planning - التخطيط الإستراتيجي.

Integrity - Functional Management - الإدارة التكاملية لوظائف المشروع

نموذج «إيشيكاوا` s`Ishikawa»:

هو أحد أساتذة الهندسة بجامعة طوكيو والذي تقدم بمساندة النقابة اليابانية للعلماء والمهندسين باقتراح فحواه أن تؤلف مجموعات صغيرة من العاملين تقوم بالتعرف على المشكلات المتعلقة بأعمالهم بهدف تحسين مستوى الأداء وتطويره مع مراعاة الجانب الإنساني في العمل والحرص على إبراز القدرات الإنسانية وبالتالي إظهار عدد من التحسينات داخل المنظمة.

وقد عاصر إيشيكاوا ديمنج وجوران وتأثر بهما، وأسهم بشكل كبير في نشر مفهوم الجودة بين العاملين، ويرى أن الجودة تبدأ بعملية التدريب والتعليم للعاملين وتنتهي كذلك بها. ويعتبر إيشيكاوا الأب الروحي لحلقات الجودة حيث إنه كان أول من نادى بها. وحلقات الجودة هي مجموعات صغيرة من العاملين ينضمون مع بعضهم بصفة تطوعية ويكرسون اجتماعاتهم لمناقشة مشاكل الجودة في العمل. وقد اقترح إيشيكاوا مخططات تحليل عظمة السمكة، والسبب والنتيجة، وكان يركز على الجانب العمالي في حل مشكلات الجودة وكانت رسالته:

- العمال يختارون مشاريع التحسين.

- يجب تدريب العاملين على أساليب حل المشاكل.

- الدعم الكامل بواسطة الإدارة.

- الاهتمام بتقديم الحلول ومتابعة التنفيذ.

- توفير الزمن للمشاركين في مجهودات تحسين الجودة لإجراء عمليات التحسين.
- عمليات التحسين هي عمليات مستمرة لا تنتهي.
- النشاط العمالي لتحسين الجودة أطلق عليه «دوائر مراقبة الجودة».
- وكان تركيز ايشيكاوا على أهمية مشاركة العمال ينبع من اقتناعه بالحقائق التالية:
- 80 % من المشاكل المتعلقة بالجودة هي مشاكل تمثل 20 % فقط من تكاليف الجودة.
- لا تستطيع الإدارة حل هذه المشاكل المتعددة والصغيرة لأنها ليست تحت سيطرتها.
- استعمال نظام تايلور دعم سلبية العمل نحو حل هذه المشاكل.
- ويطلقون على إيشيكاوا الأب الحقيقي لحلقات الجودة Quality Circles. وحقق نموذج ايشيكاوا تحولاً في مراقبة الجودة القائمة على التفتيش إلى برنامج شامل يركز على العمليات الداخلية التي تراعي العملاء الذين هم جزء من تحسين الجودة.
- ويمكن تلخيص مبادئه في مراقبة الجودة فيما يأتي:
- تتحدد الجودة بناء على توجهات العميل.
- العملية الإدارية استثمار حقيقي يركز على الأهداف طويلة المدى جوهر عملياتها الجودة.
- تستند الجودة وتعتمد على المشاركة الفاعلة بين كل الأفراد داخل المنظمة، ويتطلب أسلوب إدارة الجودة إزالة الحواجز بين الأقسام المختلفة.
- عملية اتخاذ القرار تستدعي استخدام المعالجة الإحصائية للبيانات.

نموذج بيل كان واى: Bill Can Way

هو أحد رواد الجودة، وقد تأثر كثيراً بمبادئ ديمينج، ولم يقدم «كان واى» تعريفاً محدداً للجودة، لكنه نظر إليها من منظور جودة الإدارة ككل، وجودة التصنيع والتوزيع والخدمة المتميزة التي يرغبها المستهلك أو العميل، وهو يعتقد أن الجودة تعنى تحسين العمليات في

جميع الاتجاهات، شاملة دور الموردين والموزعين في تقليل الضياع في الوقت والمواد، فلقد صرح أن ضياع الوقت يعتبر أكثر معوقات الإدارة في تحقيق الجودة، كما يعتبر أيضاً أن زيادة المخزون تعتبر من أكثر الخسائر التي تواجه إدارة المنظمة، وهو يشارك رواد إدارة الجودة في أن تحقيق الجودة يبدأ من اقتناع الإدارة والعاملين بالتحسين والتطوير المستمر الذي يترجم في شكل خطط قابلة للتنفيذ.

وإضافة إلى ذلك أكد «كان واى» على ضرورة إعطاء اهتمام خاص للأساليب الإحصائية في تقليل نسبة التالف والفاقد في العملية الإنتاجية، ولتطبيق هذه الأساليب دور فعال في حل مشكلات الجودة، إلا أنه يرى أن حل تلك المشكلات لا يمكن أن يتحقق -فقط- من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المتنوعة، حيث إنها تحدد -فقط- أين تقع المشكلة ويبقى على الإدارة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد لهذه المشكلة.

وحدد «كان واى» ست خطوات لتحسين الجودة؛ هي:

- تنمية مهارات العلاقات الإنسانية داخل العمل وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة العليا.
- دراسات ميدانية تعتمد لجمع بيانات ثانوية وأولية عن العملاء، والتكنولوجيا، والمعدات.
- استخدام أساليب الإحصاء؛ كخرائط مراقبة الجودة، والأشكال، للمساعدة في حل المشكلات.
- استخدام أساليب الرقابة الإحصائية في كشف أية انحرافات في العمليات الإنتاجية.
- اتخاذ الإجراءات والخطوات الكفيلة بتصحيح أية انحرافات.
- استخدام أساليب الهندسة الصناعية في تبسيط العمل والتخطيط الداخلي للمصنع ومناولة المواد للوصول إلى التحسين المطلوب.

نموذج أرماند فيجنباوم: Fiegenbaum

هو أول من أرسى قاعدة أن مسئولية تخطيط وتطوير الجودة تقع بالدرجة الأولى على إدارة الإنتاج. أما الأنشطة الأخرى - كمراقبة الجودة - فمسئوليتها ثانوية، والهدف الأساسي لإدارة الجودة يجب أن ينصب على إنتاج وحدات جيدة بصفة أساسية قبل أن يكون منصباً على اكتشاف الوحدات المعيبة بعد ظهورها.

نموذج شيوارت: Shewhart

يهتم شيوارت بالأساليب الكمية في الإدارة؛ ومن ثم في إدارة الجودة الشاملة؛ حيث رأى ضرورة الاعتماد على الأساليب الإحصائية في مختلف مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وقام بنشر بحث بعنوان «التطبيقات الإحصائية بوصفها مساعداً في الحفاظ على الجودة للمنتجات المصنفة»، حيث قدم لأول مرة خرائط مراقبة الجودة، والتي أصبحت من الوسائل الأساسية التي تستخدم في الرقابة على الجودة في جميع المنظمات الصناعية.

نموذج دودج: Dodge

هو صاحب فكرة استخدام معاينة الفحص بالصفات أو المواصفات للمنتج، كما عرف مفهوم مخاطرة المنتج ومخاطرة العميل، مما أدى إلى استنتاج مخاطر الخطأ من النوع الأول، والخطأ من النوع الثاني في اختبارات الفروض الإحصائية.

وبذلك نكون قد استعرضنا مصطلح الجودة، والتعريفات المتعددة له، وتطورها التاريخي، ومساهمات رواد وآباء الجودة في تطوير هذا المفهوم وأبعاده؛ حيث جعلوه مفهوماً وفلسفة ومنهجاً ونظاماً وأمرأ واقعاً يجب الأخذ به في جميع الأعمال بلا استثناء.

والخلاصة: يجب أن نراعي ما يلي:

- أننا نعيش عصر ثورة إدارية نحو الجودة الشاملة.

- الجودة هي التمحور حول حاجات العملاء الراهنة والمتوقعة.

- الجودة ذات أهمية لكل من الموظف والمورد والعميل.
- الجودة لن تتحقق من تلقاء نفسها؛ فالقيادة الفعالة وفريق العمل هما الضمان الوحيد للسير نحو هدف الجودة.
- يعتمد تحقيق الجودة على كل من البيئة الخارجية والموارد الداخلية، وعند التعارض يجب تغيير القطاع السوقي المستهدف أو إعادة فحص الموارد الداخلية.
- يجب مراجعة الجودة في ضوء الظروف الجارية والمستجدات.
- لابد من إدارة تكاليف الجودة بكفاءة.
- تتمثل تكاليف الجودة في تكاليف الفشل (الداخلي والخارجي) التقييم والمنع.
- مصطلح الجودة يعنى العيوب الصفرية، والتحسين المستمر والتركيز على العميل.
- مسئولية الجودة هي مسئولية المنظمة ككل؛ إدارة وعاملين.

نموذج سيجما ستة Six Sigma:

- تعتبر سيجما ستة (Six Sigma) منهجية من المناهج الحديثة التي فرضت نفسها ولاقت قبولاً عاماً في مجال تحسين الجودة. ولقد حظي هذا المنهج باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة؛ حيث انتشر استخدامه في البداية في المجال الصناعي، وبعد ذلك بدأ الانتشار والتطبيق في مجال الخدمات. ويرجع مفهوم سيجما ستة إلى رائد الجودة فيليب كروسبي، حيث طرح المفهوم في كتابه الشهير Quality is Free وذلك عام 1979، ويجزم بعض الباحثين أن الشركة العالمية موتورولا قد قامت بتبني هذا المفهوم وطورته كمحاولة لإنعاش منهجية كروسبي (الأخطاء الصفرية) ولتحسين جودة منتجاتها الإلكترونية واستعادة حصصها السوقية أمام منافستها اليابانية. وبذلك أصبحت سيجما ستة ماركة مسجلة باسم الشركة (WWW.sixsigma) واستطاعت الشركة من خلال استخدامها لسيجما ستة الفوز بجائزة مالكولم بالدريدج في عام 1988م.

اتجاهات تعريف سيجما ستة:

وقد حظي مفهوم سيجما ستة باهتمام العديد من المفكرين والممارسين في الإدارة الصناعية والخدمية، ولأنه مفهوم يختلف تطبيقه تبعاً لنوع المنظمة التي تطبقه فقد تعددت تعريفاته، ويمكن إيجازها في أربعة اتجاهات؛ وهي:

(1) مفهوم سيجما ستة بوصفه مفهوماً إحصائياً: يعود في الأصل إلى علم الإحصاء ويشير إلى (99,99966) من الدقة والثقة، والعيوب أو الخطأ لا يتجاوز (4,3) من كل مليون عملية أو منتج، ويعرف بأنه «منحنى يعتمد البيانات الإحصائية لتقدير العيوب في أي عملية وذلك بتخفيض التباينات» وكلما ارتفع مستوى سيجما انخفضت العيوب المسموح بوجودها في المنتج.

(2) مفهوم سيجما ستة بوصفه منهجاً إدارياً: تعتبر سيجما ستة فلسفة إدارية ونظرة منضبطة نحو اتخاذ القرارات، وهي أنجح وسيلة إدارية عرفها التاريخ للوصول إلى أرقى درجة من الجودة، والهدف منه مساعدة الإداري في التعرف على مالا يعرفه، والتركيز عليه، واتخاذ الإجراءات لتقليل الأخطاء أولاً بأول.

(3) سيجما ستة بوصفه استراتيجية للتحسين: حيث يعتبر منهجاً للتطوير والتحسين، فهو استراتيجية تمكن المنظمة من التحسين المستمر بصورة كبيرة فيما يخص عملياتها الأساسية وهيكلها؛ من خلال تصميم أنشطة الأعمال اليومية ومراقبتها، بحيث يتم تقليل الفاقد، وتستثمر الموارد المتاحة الاستثمار الأمثل، وفي الوقت نفسه تلبى احتياجات العميل وتحقق القناعة والرضا لديه.

(4) سيجما ستة بوصفه فكراً تنظيمياً: فقد اعتبر سيجما ستة كطريقة نظامية في التطوير الاستراتيجي، تعتمد على الطريقة العلمية لإحداث انخفاض مرحلي متتالي في معدلات الأخطاء في المنتج.

محاور نموذج سيجما ستة لإدارة الجودة:

ويعتمد نموذج سيجما ستة لإدارة الجودة على ثلاثة محاور أساسية، وهي:

1- الفلسفة: تتمثل فلسفة الجودة في الإطار الفكري الذي ينطلق منه تحسين الجودة، من خلال الفرص المتاحة للتحسين والابتكار والإبداع، كما أن عيوب الإنتاج؛ سواء أكانت سلعاً أو خدمات لها تكلفة باهظة، يضاف إلى ذلك أن فهم الإجراءات وتحسينها يعتبر أكثر الطرق كفاءة لتحقيق الأهداف.

2- الإجراءات أو العمليات: لتحقيق مستوى معين من جودة الأداء، يجب القيام بحزمة من العمليات والآليات تتمثل في في التحديد، والقياس، والتحليل، والتحسين، والتحكم فيما يخص المنظومة الإنتاجية بمختلف عناصرها.

3- الإحصاءات: توظيف تطبيقات علم الإحصاء والطرق والأساليب الكمية للوصول لنتائج تستهدف تحديد الإجراءات التي تحد من العيوب؛ مثل أن يصل قدرها إلى أقل من 3,4 من المليون. وبالتالي تعتبر سيجما ستة بمثابة رؤية إدارية إستراتيجية تسعى إلى تحقيق درجة التميز عن طريق التركيز على العملاء، وتحليل احتياجاتهم، ومراقبة العمليات وتحسينها بصفة دورية، فهي تمثل كلا من الرؤية والهدف والرمز في مبادرة الجودة.

الثقافة التنظيمية المهيئة لسيجما ستة:

ويتطلب تطبيق «سيجما ستة» توافر ثقافة تنظيمية داعمة للتطبيق؛ تتكون هذه الثقافة من سبعة عناصر أساسية هي:

1- إخضاع جميع قوة العمل في مختلف المستويات التنظيمية للتعليم.

2- وضع برامج تدريب لكل المهارات المطلوبة.

3- على جميع العاملين فهم أدوارهم من أجل تحقيق النجاح.

4- توحيد جميع قوة العمل من أجل خلق شعور عام بأن كل عامل هو جزء من العمل.

5- احترام معرفة ومهارة كل عامل.

6- التعهد بالنجاح.

7- التركيز على تلبية حاجات العملاء.

مفهوم تصميم خطوات (DFSS) في مقابل تصميم (DAMIC):

يعد استخدام منهجية النموذج سيجما ستة من الأمور الأكثر اختلاطاً في أذهان من يقرر استخدامه؛ ففي معظم الوقت تقرر المنظمات استخدام منهجية (DAMIC) باعتبارها خطوات واضحة ومنهجية لحل مشكلات المنتجات التي تقدمها المنظمة. ثم تأتي الأقلية من المنظمات، تقرر استخدام مدخل سيجما ستة (DFSS) لتصميم منتج جديد وفقاً لمعايير الجودة.

أولاً مفهوم سيجما ستة (DAMIC):

عندما يشير البعض الى خطوات «سيجما ستة» فإنهم في حقيقة الأمر يشيرون إلى (DAMIC) باعتبارها منهجية تستخدم بشكل خاص عندما يكون المنتج أو العملية موجودة بالفعل ولكنها لا تقابل متطلبات العميل أو أنها لا تعمل على نحو ملائم، وتتضمن بعض العيوب والأخطاء وتحتاج لتعديلات.

وتعرف منهجية (DAMIC) عالمياً بأنها الخطوات الخمس التالية: التعريف، والقياس، والتحليل، والتحسين، والضبط. وفي بعض مجالات الإنتاج، وبحسب المنتج، يتم استخدام الأربع خطوات التالية فقط (القياس، التحليل، التحسين، الضبط). وفي هذه الحالة تعتبر مرحلة «التعريف» خطوة أولية أو يتم دمجها مع خطوة القياس.

مراحل وخطوات تطبيق نموذج حل مشكلات منتج موجود «منهجية (DMAIC)»:

يعبر مصطلح (DMAIC)، وهو النموذج الرئيسي، عن الحروف الأولى للمراحل الخمس التالية:

1- تحديد وتعريف العمليات والنقاط المحورية Define: حيث يتضمن ذلك تحديد العيوب والأخطاء من وجهة نظر العميل والتعبير عنها بأسلوب كمي وتوضيح أهداف المشروع ومتطلبات العميل داخلياً وخارجياً.

2- قياس الأداء الحالي ومشكلاته Measure: قياس العمليات لتحديد وضع الأداء الحالي. وهنا سيتم التعرف على المقاييس ذات الكفاءة والفاعلية، وجمع البيانات عن المنظمة والعملاء، مع التركيز على الأرقام والحقائق التي تسهم في التعرف على أسباب المشكلة.

3- تحليل أسباب الاختناقات Analyze: تحليل وتحديد أسباب العيوب والأخطاء في العمليات، من خلال تحليل البيانات التي سبق جمعها في الخطوة السابقة، ويتم ذلك من خلال دراسة العلاقات السببية بين متغيرات العملية بعضها البعض، ثم بعد ذلك يمكن التعرف على أسباب المشكلة التي تحتاج إلى تدخل وإجراء عمليات تحسين وتطوير.

4- تحسين العمليات Improve: من خلال تحسين العمليات الإنتاجية وتطبيق الإجراءات التصحيحية بعد إزالة أسباب الأخطاء والعيوب، ويتم تحديد حزمة من الأنشطة والآليات التي تسهم في تحسين الأداء، ووضع الحلول المقترحة واختبارها ثم اختيار أفضلها من حيث النتائج.

5- الرقابة والتحكم والضبط Control: ضبط الأداء المستقبلي للعمليات، ومتابعته ومراقبته، وتفعيل عملية التحسين باستمرار. ويعتبر الضمان الوحيد لذلك هو وضع المعايير الرقابية لمراقبة الأداء، وتوثيقها، ونشر الدروس المستفادة منها، والتأكد من عدم العودة إلى السلوكيات والممارسات القديمة.

ويعبر عن تلك المراحل بمختصر (DAMIC). ويجب ملاحظة أن ترتيب هذه الخطوات يعتمد على طبيعة العمليات في المنظمة، وبالتالي فمن المتوقع وجود بعض التشابك والتداخل بين الخطوات والمقاييس المستخدمة؛ ومن ثم ظهرت في ضوء اختلاف مراحل التطبيق

في ضوء المنتجات المختلفة ومراحل إنتاجها العديد من المناهج المشتقة. وهذه الطريقة (DAMIC) هي الأكثر انتشاراً ورواجاً في المنظمات، وقد تصلح للتطبيق في حالة وجود مشكلة غير معروفة الحل لمنتج موجود بالفعل، أما الطريقة الثانية لسيجما ستة فيطلق عليها (DFSS) اختصاراً لمصطلح Design for Six Sigma وهي الطريقة الأحدث، وتستخدم في حالة تطوير المنتجات الجديدة لكي تصبح خالية من العيوب من وجهة نظر العملاء.

ظهر فيما بعد عدة تصميمات أخرى لمنهجية سيجما ستة منها (DMADV) وهو تصميم يحتفظ بنفس عدد الخطوات؛ ومن ثم نفس عدد الحروف ونفس الفلسفة والمفهوم لـ (DAMIC) وبنفس النمط. وتقوم المراحل أو الخطوات الخمس لـ (DMADV) على الخطوات التالية:

- التعريف: تعريف أهداف المشروع ومتطلبات العميل داخلياً وخارجياً.
 - القياس: تحديد وقياس مواصفات ومتطلبات العميل، ومعايير الصناعة والإنتاج والمنافسة
 - التحليل: تحليل ودراسة بدائل العمليات الإنتاجية المتاحة لمواجهة احتياجات العميل.
 - التصميم: تصميم العمليات وفقاً لاحتياجات العميل .
 - التحقق والتأكد: التحقق والمراقبة والمتابعة للأداء والقدرة على مقابلة احتياجات العميل .
- ثم طرأ تعديل آخر طفيف على نموذج (DMADV) وأطلق عليه (DMADOV) الذي يتضمن (التعريف، القياس، التحليل، التصميم، التحسين، التأكد).

ثانياً مفهوم سيجما ستة (DFSS):

يعتبر (DFSS) هو مدخل يتضمن العديد من التصميمات أو المناهج، كما أن خطوات أو حالات (DFSS) ليست ذات صيت عالمي بالمقارنة وعلى النقيض من منهجية (DAMIC).

وغالباً ما تعرفه كل منظمة وتطبقه بصورة مختلفة، وذلك بحسب طبيعة عمليات الإنتاج والمنتج نفسه، ولذلك يعتبر (DFSS) مدخلاً أكثر من كونه منهجية، ويستخدم لتصميم أو إعادة تصميم المنتج منذ الخطوة الأولى أو عند تصميم منتج جديد. كما أن معدل الخطأ طبقاً لمستويات سيجم (DFSS) للمنتجات سواء خدمات أو السلع أقل من 4.5 (أي ما لا يتعدى معدل خطأ واحد لكل ألف فرصة)، ولكنها مع (DAMIC) قد تبلغ أكثر من ذلك وفقاً للمنتج، كما أن الوصول إلى ذلك المعدل المتدني من الأخطاء للمنتجات والعمليات لا يعنى سوى أن احتياجات وتوقعات العميل قد تم أخذها في الاعتبار بالفعل في مرحلتى التصميم والتنفيذ.

مراحل وخطوات تطبيق نموذج حل مشكلات تصميم وتطوير المنتجات الجديدة Design for Six Sigma - طريقة (DFSS):

يعد (DFSS) مدخلاً منهجياً لتطبيق سيجم ستة في تصميم وتطوير المنتجات والخدمات والعمليات، حيث إنه مدخل منهجي لتصميم جديد للمنتجات وفقاً لخطوات سيجم ستة لكي يفوق توقعات العميل من خلال استخدام أدوات هندسية في دورة تطوير المنتج.

ويعد التنوع أحد السمات المميزة لـ (DFSS) والتي تميزه عن الخطوات الخمس لسيجم. كما يعد مدخل (DFSS) مدخلاً منهجياً شاملاً لإعادة الهيكلة الإنتاجية لا مجرد أسلوب لاستكمال خطوات ومراحل سيجم ستة. ولا يحل هذا الأسلوب محل الطرق الهندسية، بل إنه يضيف إليها بعداً آخر في تطوير المنتج؛ فهو يمد المنظمة بالأفكار الإبداعية الابتكارية والتطور ونقل التكنولوجيا الجديدة إلى برامج تصميم المنتج.

ويدمج الـ (DFSS) ثلاثة عناصر رئيسية لتحقيق أهداف المنظمة وخفض التكلفة وزيادة جودة المنتج، وهى:

- تحسين واضح ومرن لكل مراحل الإنتاج.
- تحقيق التوازن بين أدوات التصميم وممارسات العمل.
- الاستخدام المنضبط لطرق إدارة المشروعات.

إن خطوات سيجما ستة تعد منهجاً تم تطويره في موتورولا في بداية 1980 بحيث يعزز إرضاء العميل عن المنتج أو الخدمة عن طريق تطوير عمليات التصنيع. ثم ظهر بعد ذلك تصميم الخطوات الخمس لسيجما كفرع يطبق مبادئ سيجما ستة على تحسين المنتج الجديد، مؤكداً على أن أي قرار يتخذ في المرحلة الأولى من التصميم من شأنه أن يحدث أثراً بالغاً بالتبعية على الأنشطة الأخرى الفرعية لتصميم وإنتاج المنتج. ومحور مدخل (DFSS) خمس عمليات رئيسية مرتبة بدءاً من التعريف، ثم القياس والتحليل؛ انتهاءً بالتحقق.

وهي منهجية لجعل الخدمات والمنتجات أكثر كفاءة وواقعية وتحقيقاً لتوقعات ومتطلبات العميل.

وهناك العديد من الإضافات لنموذج (DFSS) وسوف نلقي عليها الضوء؛ وهي (CCDI) (IDOV), (DMEDI):

- نموذج (CCDI):

يعتبر منهجية جيدة. ويمكن القول إنه يلقي الضوء على العميل، ويتضمن مختلف العمليات بأكملها من بداية العمل والخدمات. وهي منهجية اشتهرت كثيراً، وتقوم على التعريف والعميل والمفهوم والتصميم والتنفيذ. وسوف نلاحظ العديد من أوجه الشبه بينها وبين حالات (DMADV) ويتكون من:

التعريف: بأهداف المشروع.

العميل: استكمال تحليلات عن العميل.

المفهوم: وهي الأفكار والمفاهيم التي تم تطويرها ومراجعتها وتبنيها.

التصميم: تم وضعه وتصميمه ليتوافق مع مواصفات الأداء والعميل.

التنفيذ: تطبيق وتنفيذ العمليات الإنتاجية للوصول للمنتج المطابق ومن ثم التسويق للسلعة أو الخدمة.

- نموذج (IDOV):

يعتبر منهجية ذات فعالية خاصة في مجال الصناعة، باعتباره صاحب أسبقية في التعريف والتحديد والتصميم والتأكد، ويختلف عن ما سبقه من مناهج ومداخل. ويمكن وصف عملياته كما يلي:

1- التحديد (صوت العميل):

التحديد الدقيق لمواصفات واحتياجات العميل المستهدف، من خلال تعريف احتياجات العميل، باعتبارها خطوة هامة لبداية تصميم أى منتج أو خدمة، من خلال فريق متميز يقوم بتحليل ودراسة المنتجات المنافسة وتحديد متطلبات العميل بدقة، ومن أهم النقاط الحاسمة في هذه الحالة تحديد متطلبات كل من العميل والمنتج، وإقامة نموذج عمل مناسب، وتحديد المتطلبات الفنية؛ مثل معرفة احتياجات العميل، توزيع المهام والمسؤوليات، وضع المعايير...

2- التصميم:

ترجمة احتياجات العميل في صورة متطلبات إنتاجية ووظيفية وبدائل. فعملية الاختيار تعطى قائمة من البدائل يتم اختيار أفضلها على الاطلاق، وتتعامل هذه المرحلة مع المشكلات المتعددة مثل المتطلبات الوظيفية، تطوير البدائل الاختيارية للعمليات، تقييم البدائل المتاحة، واختيار أفضل العمليات ملائمة للعمل والتي غالبا ما تكون قائمة على متطلبات العميل التي تم الانتهاء منها في المرحلة الأولى. وتضم هذه المرحلة صياغة مفهوم التصميم، التعرف على عناصر المخاطر المحتملة، تحديد معايير التصميم بالاستفادة من الأدوات المتقدمة وصياغة خطط الشراء والتصنيع. ومن أدوات سيجما المستخدمة هنا: التصميمات البسيطة، وتقييم المخاطر، ووسائل الإخفاق، وتحليلات الكفاءة، والتحليلات الهندسية، وبرمجيات اختيار الخامات، وتصميم التجارب، وبرمجة النظام، وأدوات التحليل.

3- التحسين:

استخدام أدوات إحصائية متقدمة من أجل بلوغ التوقعات ثم تحسين التصميم والأداء،

وتستفيد هذه المرحلة من متطلبات العميل واحتياجاته في تقييم مدى مصداقية خطوات العمل التي تم اختيارها؛ بالاستعانة بأدوات المحاكاة والإحصاء المتطورة. وتستخدم لتوقع مدى قدرة أداء العمليات، ونظام التحسين المتبع، وتطوير البدائل المختارة. وتشمل تلك المرحلة تقييم قدرة العمليات، وتحسين مؤشرات الأداء، وتحسين نموذج أداء قوى ذي مصداقية عالية، وتأسيس أهداف قياس تم التأكد من صدقها وثباتها وموضوعيتها.

4- التحقق والتأكد:

التأكد من أن التصميم الذي تم وضعه سوف يقابل احتياجات العميل ومتطلباته، وهي آخر مرحلة من هذه المنهجية، وتقوم على أساس قياس مصداقية وصدق التصميم الذي تم وضعه.

- نموذج DMEDI:

يشير إلى (التعريف والقياس والاكتشاف والتطوير والتحسين والتنفيذ).

فمدخل (DFSS) - كما ترى - بإمكانه أن يستفيد من أي من هذه المنهجيات. وفي حقيقة الأمر فإن كل منهجيات الـ (DFSS) تستخدم نفس أدوات التصميم المتقدمة (انتشار وظائف الجودة، وصيغ الإخفاق وتحليل الكفاءة، والمعايير، وتصميم التجارب، والتحسين الإحصائي، وتصميم روبست، والمحاكاة ... إلخ)

- أوجه الاختلاف بين (DAMIC), (DFSS):

بالرغم من أن (DFSS) مدخل استباقي إلا أنه لا يزال يفتقد بعض المنهجية؛ مثل (DAMIC).

إن خطوات سيجماستة هي فلسفة لتحسين العمليات ومنهجية في الوقت ذاته، في حين أن (DFSS) يركز على تصميم سلع أو خدمات جديدة. والاختلاف الجوهرى بينهما هو أن سيجماستة يركز -فقط- على مقياس واحد أو مقياسين، تهتم بالعمليات، وتهدف إلى تحسين المنتج ليقابل متطلبات العميل. وعلى النقيض من ذلك فإن (DFSS) تركز على كل ما يتعلق

بمتطلبات العميل؛ لذلك فهي تهتم بالخدمات والسلع، وتظهر اهتماماً ملحوظاً بالعمليات التي يتم من خلالها إنتاج سلعة أو خدمة، بمعدل خطأ طبقاً لمستويات سيجم (DFSS) للمنتجات أقل من 4.5 (أي ما لا يتعدى معدل خطأ واحد لكل ألف فرصة).

ومن الاختلافات الأخرى أن المشروعات القائمة على (DFSS) تكون أكبر وتستمر لفترة أطول، وتقوم فكرتها الأساسية على الخدمات والمنتجات طويلة المدى التي تتطلب منتجات جديدة؛ ومن ثم لا يتم توقع الأرباح سريعاً فيها، بعكس (DAMIC)، التي تعتبر منهاجية قصيرة المدى، وتهتم بعلاج المشكلات التي يعلق عليها العميل فيما يخص عمليات الإنتاج؛ وبالتالي يتوقع من خلالها تحقيق الأرباح سريعاً.

وعلى المستوى العملي لم يلاحظ وجود فوارق بين مشروعات (DFSS) الرسمية وبين المشروعات القائمة على (DAMIC)، إلا أنه يمرور الوقت تزايد الاهتمام بمشروع خطوات سيجم ستة (DAMIC) حتى تتحسن فعالية (DAMIC) باستخدام التصميم وإعادة التصميم للمشروع بصورة جذرية (بدلاً من الاعتماد على تحسين الأداء؛ فحسب).

وتتركز الاختلافات الرئيسية بينهما في النقاط التالية:

- تضع (DFSS) في اعتبارها العميل بوصفه محصلة نهائية للعملية الإنتاجية؛ في حين يركز (DAMIC) على المشكلات المتعلقة بمراحل الإنتاج.
- صعوبة تحديد المكاسب في (DFSS) برغم الحصول عليها على المدى الطويل مقارنة بسيجم (DAMIC) التي تترجم أرباحها في صورة مادية سريعة.
- يسعى نموذج (DAMIC) إلى تقديم تحسينات على المنتجات التقليدية مقارنة بـ (DFSS) الذي يقدم حلولاً جذرية لمشكلات الإنتاج التقليدي ويحولها لمنتجات جديدة تتميز بالجودة.
- إن تحسينات الإنتاج باستخدام (DAMIC) مقيد بالموصفات المتوافرة داخل مرحلة التصميم والتحسين، في حين أن (DFSS) يؤمن جودة المنتج بدءاً من التصميم والأدوات مروراً بالعمليات والتحسينات ورد فعل العميل.

- محددات استخدام المناهج المختلفة (سيجما ستة) في المنظمات:

نشير لعملية اتخاذ القرار حول أي المنهجيات أو النماذج يتم تطبيقها في منظمة ما، ونجد أنه إذا كانت المنظمة تتوجه بأهدافها نحو التوسع والانتشار المستقبلي، يمكن اتخاذ قرار تطبيق وتنفيذ (DFSS)، وسوف تحقق المنظمة دفعة للاتجاه المتوقع وتحقيق مستوى عال من الجودة للخدمات والمنتجات الجديدة في حالة تطبيقها للمنهاجية. وإذا ما أرادت تحسين المنتج الحالي أو الخدمة الحالية، فإن (DAMIC) هو الأكثر ملاءمة للتطبيق.

- تطبيقات نموذج سيجما ستة:

يمكن تقسيم تطبيقات نموذج سيجما ستة إلى مجالين رئيسيين هما قطاع الإنتاج السلعي، وقطاعات الإنتاج غير السلعي:

أولاً: في قطاع الإنتاج السلعي:

استفادت العديد من المنظمات من هذا التصميم وقد كانت شركة موتورولا على رأسها، ثم امتد الأمر إلى العديد من المنظمات في أنحاء العالم، كما أثبتت بعض الدراسات أن نموذج سيجما ستة يساعد على حل المشكلات داخل المنظمات.

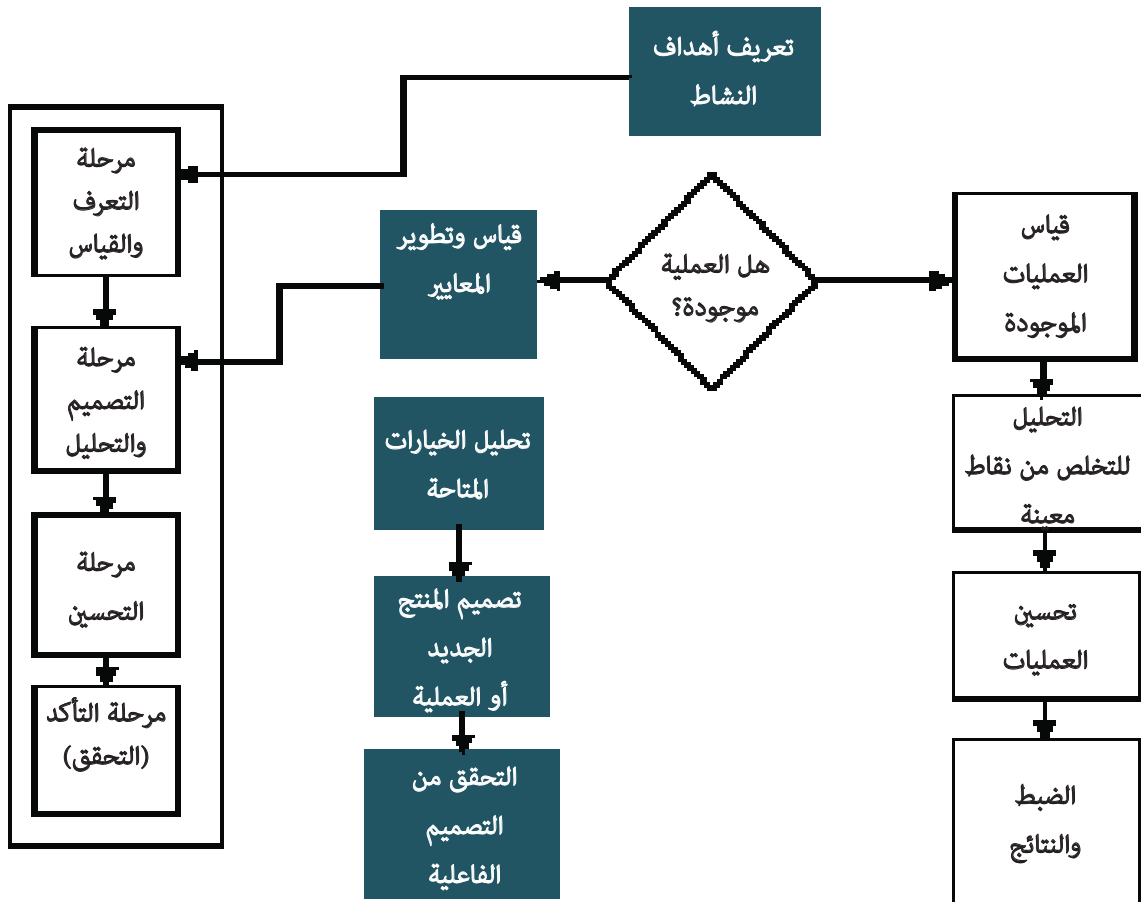
ثانياً: في القطاعات الإنتاج غير السلعي:

(1) في قطاع الصحة: وهي من القطاعات المهمة التي تتناسب مع مع تصميم سيجما ستة. وقد طبق بنجاح في الولايات المتحدة. وقد نجح التصميم بالفعل في تقليص حجم الأخطاء وزيادة معدل الأمان بالنسبة للمرضى.

(2) قطاع الخدمات المصرفية: وقد اشتمل تصميم سيجما ستة على تحسين دقة توزيع الأموال، والمدفوعات الإلكترونية، وغيرها. وقد أفاد تصميم سيجما ستة الخدمات المصرفية من خلال تحسينه لانسائية وسهولة العمليات، وجذب وإرضاء العملاء، التنافسية بين الاتحادات المصرفية.

(3) قطاعات أخرى: امتد تصميم سيجما ستة ليشمل قطاعات أخرى. فقد ثبت أن هذا المدخل يساعد في تحقيق إدارة أفضل للمنظمات ويؤثر على تحويل المتطلبات إلى تصميمات متوافقة. مما أوجد علاقة قوية بين هذا التصميم والمنظمات الميكانيكية، كما أن هذا التصميم يفيد في إنشاء شبكة اتصال قوية. وقد يحدث في القريب العاجل استخدام DFSS لتصميم منازل وفقاً للمواصفات العالمية ISO، فضلاً عن احتمالية تطبيقه في القطاع التعليمي والفندقة والطيران وغيرها من القطاعات الخدمية.

والشكل التالي رقم (9) يوضح العلاقة بين نموذج سيجما ستة المتطور (DFSS)، والنموذج الكلاسيكي لسيجما (DAMIC)، والمدخل الجديد (IDOV).



شكل رقم (9)

يوضح العلاقة بين نموذج الخطوات الست لسيجما (DFSS)،

والنموذج الكلاسيكي لسيجما (DAMIC)، والمدخل الجديد (IDOV)

نموذج الجائزة الأوروبية للإدارة (EFQM) EFQM Excellence Model:

بعد إنشاء الاتحاد الأوروبي سنة 1986 قام عدد من رؤساء المنظمات العملاقة بأوروبا مع عدد من خبراء الجودة والنظم الإدارية بإنشاء «المنظمة الأوروبية للجودة الإدارية (EFQM)» عام 1988 بدولة مقر الاتحاد الأوروبي «بلجيكا» بروكسل، مع إعلان ظهور نموذج التميز الأوروبي في نسخته الأولى عام 1991 وقيمت أول دورة لجائزة الاتحاد الأوروبي للجودة الإدارية في أكتوبر عام 1992 وبالطبع كان نموذج التميز هو المعيار الأساسي في التقييم لهذه الجائزة، بحيث تقدم المنظمات وثيقة تصف فيها ما تقوم به، ولماذا تقوم به، وكيف تم تطويره، وما هي النتائج التي وصلت إليه؟. وفي عام 1999 - 2000 ظهر نموذج التميز في نسخته الثانية بشكل جديد بعد إشهار المفاهيم الأساسية للتميز وإنتاج آلية قادرة على التحكيم والتقييم (الرادار)، واستمر البحث والتحليل والدراسة لجميع التطبيقات والممارسات حتى تم تطوير النموذج و خروجه في نسخته الثالثة عام 2003، وبالحفاظ على مبدأ التطوير المستمر للنجاحات استمر النموذج في التحسن والتطور بظهور النسخة الرابعة الأكثر انتشاراً في العالم العربي عام 2010، والتي إستعانت بها العديد من الدول والمنظمات العربية لبناء وتطوير نماذج ونظم التميز المؤسسي الخاصة بها، كما كان معيار التحكيم في أغلب جوائز الجودة والتميز التي ظهرت في العالم العربي خلال الأعوام السابقة. وأخيراً ومع بداية عام 2013 ظهرت النسخة الخامسة والمعمول بها حالياً على صعيد واسع من العالم.

ويُعرّف نموذج التميز على أنه يُمكن المنظمات من وضع الإطار العام المُحدّد للنظام الإداري مع قابليته للتطبيق على جميع الوحدات التنظيمية والمنظمات الإنتاجية بمختلف أنشطتها وأحجامها ومنتجاتها؛ سواء أكانت سلعا أم خدمات، و بغض النظر عن مستوى النضج الإداري بها فهو مطبق في كبرى المنظمات الأوروبية بنجاح كبير، وفي العديد من القطاعات الحكومية، وقد لاحظنا جميعاً مستوى التطور الإداري للمنظمات الحكومية بدولة الإمارات والتي تبنت تطبيق نموذج التميز الأوروبي منذ أكثر من 15 عاماً بالإضافة للنجاحات التي حققتها العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية والمنظمات غير الربحية

بعد تطبيقها لنموذج التميز الأوروبي؛ لما فيه من مرونة وقابلية للتطبيق في العمليات الإدارية بكامل تفاصيلها، وما ينفرد به النموذج من تبسيط وتفسير لمكوناته، هذا التفسير يمكن المنظمات من تحديد المهام والتكليفات والمسئوليات وتوزيعها بشكل واضح ودقيق وفق البرنامج الزمني للخطة الموضوعة والتي تستهدف تطبيق و تحقيق التميز المؤسسي.

وفي جميع الإصدارات السابقة لنموذج التميز كان المكون الأساسي له هو (معايير التميز) التسعة، بالإضافة لحزمة من التعريفات والمفاهيم يطلق عليها اسم (المفاهيم الأساسية للتميز) بالإضافة لأداة القياس والتقييم والتي تسمى (آلية الرادار)، وكما ذكرنا سابقاً أن المنظمة الأوروبية (EFQM) كانت ولا زالت حريصة كل الحرص على تطبيق التميز، حتى على نفسها وعلى أسلوبها؛ كإحدى أعرق المنظمات العالمية المسؤولة عن وضع وضبط وتطوير النظم الإدارية في عالمنا المعاصر؛ حيث تقوم المنظمة بالمحافظة على تطوير وتحسين دوري لنموذج التميز؛ حتى قدمت للعالم الإصدار الأخير من نموذج التميز في نسخة 2013؛ حيث ظهر النموذج في شكل قالب جديد يحتوي على ثلاثة مكونات أساسية؛ هي «المفاهيم الأساسية للتميز» و«معايير التميز» و«آلية الرادار»، التي ترتبط ببعضها بطريقة فائقة التكامل؛ حتى توفر نموذجاً للتميز المؤسسي بأسلوب أكثر يسراً ويتسم بالحدثة والتطور، يجمع -بشكل متناغم؛ وفي آنٍ - بين الموسوعية والتكامل، مع البساطة والسهولة في التطبيق.

وفيما يلي شرح مبسط لمكوناته الثلاثة:

(1) المكون الأول: (المفاهيم الأساسية للتميز):

يحدد ويوضح المفاهيم التي يجب أن يتبناها قادة ومديرو المنظمات المختلفة كي يتمكنوا من إرساء وتطبيق نظام التميز المؤسسي، بما يشمل ويحقق هذه المفاهيم الثمانية.

(2) المكون الثاني: (معايير التميز التسعة):

حيث يعد نموذج التميز إطاراً أو هيكلًا مكوناً من تسعة محاور. وعادة ما يظهر على شكل خريطة تنظيمية أو رسم بياني، و ينقسم إلى مجموعتين؛ هما مجموعة معايير المدخلات؛ المكونة من خمسة معايير؛ هي: القيادة، والإستراتيجيات، والعاملون، والموارد والشراكات،

والعمليات. والمجموعة الثانية مجموعة معايير النتائج؛ المكونة من أربعة معايير؛ هي: نتائج العملاء، ونتائج العاملين، ونتائج المجتمع، ونتائج الأعمال الرئيسية. وينقسم كل معيار رئيس إلى مجموعة من المعايير الفرعية، بحيث يصل إجمالي المعايير الفرعية إلى 32 معياراً.

ولقد تم بناء هذا النموذج للتطبيق في المنظمات التجارية، إلا أنه وبعد تعديله وتطويره أصبح بالإمكان تطبيقه بفاعلية في منظمات الإنتاج الخدمي؛ ومنها التعليمية. فعند تطبيق المحاور التسعة الخاصة بالنموذج بالشكل الصحيح المتوازن؛ ومن ثم مقارنة الأداء الفعلي للمنظمة التعليمية بهذه المحاور، تستطيع بذلك تحديد نقاط القوة وفرص التحسين. -

(3) المكون الثالث (آلية الرادار):

يعد الابتكار ذا القيمة العالية بالمقارنة بباقي نماذج التميز العالمية الأخرى؛ حيث إنه أداة قياس وتقييم للمنهجيات المكونة للنظام الإداري و قيمته الابتكارية العالية تكمن في كونه يمكننا من القياس الكمي الدقيق للنظام الإداري الذي يعتبر شيئاً غير ملموس، وقد يمكن قياسه الكيفي ولكن يصعب قياسه الكمي، وفي وجود آلية الرادار نستطيع قياس النظم الإدارية وفقاً لقيمة كمية دقيقة، كما يساعدنا الرادار في إجراء عمليات تقييم دورية فعالة؛ تمكنا من تحديد نقاط القوة، ومناطق فرص التحسين، والمخاطر ونقاط الضعف التي تقودنا لوضع خطط التحسين والتطوير وفق الخطة التنفيذية الموضوعية لتحقيق التميز المؤسسي.

الأسس والمبادئ التي يركز عليها النموذج: -

1. الوصول إلى النتائج المتوازنة: بين أهداف قصيرة وطويلة المدى لجماعات أصحاب المصالح المختلفين ذوي العلاقة بالمنظمة؛ متضمنين العاملين، والعملاء، والموردين، والمجتمع في مجموعه، فضلاً عن أصحاب رأس المال.

2. تقديم قيمة مضافة للعميل: من خلال التركيز على العملاء بتقديم قيمة مضافة تحقق حاجاتهم وتطلعاتهم ومتطلباتهم؛ عن طريق دراسة سلوكهم وتوقع رغباتهم المستقبلية، حيث العميل هو -في النهاية- من يحكم على الأداء بحسب ما يحصل عليه

من خدمات، وقيم النتائج. من هنا يجب تنمية وتحسين علاقات التعامل مع العملاء والاحتفاظ بولائهم للمنظمة.

3. القيادة بالرؤية الواضحة والعمل المنسق والمشاركة: لأن القائد في المنظمة الناجحة يعتبر الملهم الأول لجميع المبادئ والقيم؛ من خلال بناء وإعداد وغرس الأفكار والرؤى في العنصر البشري، حيث إن تهيئة الظروف المناسبة لتمييز الأداء لعناصر المنظمة يتم بحسب فعالية القادة وأنماط سلوكهم، وهي أهم محددات الأداء التنظيمي ومحور تطويره.

4. الإدارة بالعمليات: تصميم أنشطة المنظمة في شكل عمليات مترابطة يتم إدارتها وتوجيهها في صالح تحقيق الأهداف، وفق معلومات صحيحة ورشيقة ومتجددة.

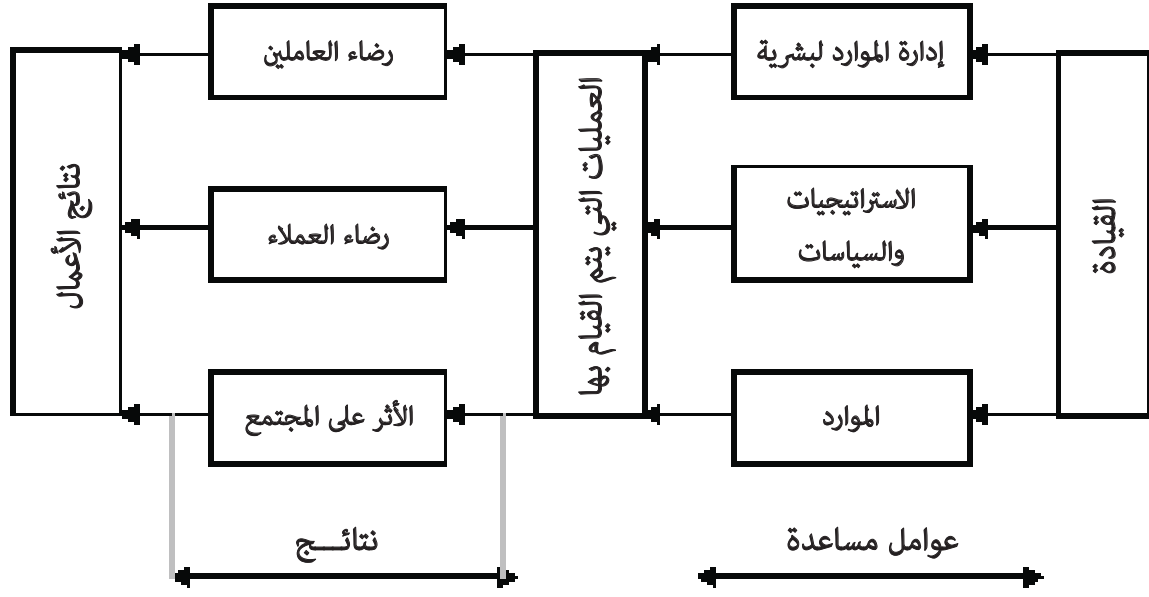
5. النجاح من خلال الأفراد: تمكين أفراد المنظمة من المشاركة وإطلاق طاقاتهم الإبداعية والابتكارية وقدراتهم الفكرية وخبراتهم بما يحقق أفضل النتائج.

6. إنعاش التطوير والابتكار: من خلال البحث المنظم والمستمر والمنهجي عن المستحدث، والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة ونتائج البحث العلمي والتكنولوجيا المعاصرة في تطوير المدخلات العمليات والمخرجات، سواء أكانت السلع أم الخدمات.

7. بناء الشراكة: توفر بروتوكولات الشراكة المفصلة فرصاً أفضل للعمل بكفاءة من خلال اكتساب الخبرات المتبادلة والتواصل المعرفي والمعلوماتي؛ حيث تستثمر علاقات التعاون والتكامل مع جميع شركاء العمل.

8. تحمل المسؤولية من أجل مستقبل مستمر: إدراك المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، واحترام قواعد ونظم المجتمع، قاعدة وركيزة نجاح لابد من التأسيس عليها وتأكيد دعمها.

وتتفاعل عناصر النموذج التسعة الأساسية مع بعضها بعلاقات تربطها في إطار عام يوضح العناصر وعلاقاتها ببعضها كما في الشكل رقم (10):



شكل رقم (10)

نموذج الجائزة الأوروبية للجودة

وقد تمت مراجعة نموذج التميز ليصبح إطار عمل مرجعي لمقابلة اتجاهات واحتياجات العمل الحالية والمستقبلية؛ حيث يستخدم بوصفه نموذجاً للتقييم، ويقدم أيضاً صورة واضحة عن كيفية وضع إطار مقارنة بين المنظمة والمنظمات الأخرى المناظرة أو المختلفة عنها، كما يستخدم أيضاً للتعبير عن طموحات وتطلعات المنظمات في ضوء قدراتها وأدائها. كما يساعد نموذج التميز المنظمات في فهم وتعريف وتفسير وسائل الاستمرار والمنافسة، وتحقيق الاتساق والتناغم والتكامل بين المساهمين والقيادات التنفيذية والموظفين والمجتمع المحيط المستفيد والتي قد تبدو في مجملها متنازعة في ضوء العمل في جزر منعزلة.

وتكمن نقاط التعديل الرئيسة في هذا النموذج كالتالي:

- المفاهيم الأساسية أصبحت أكثر تناغماً، وتحتوي تسعة معايير محددة.

- المفاهيم الأساسية أصبحت ترتبط بالمعايير ارتباطاً وثيقاً.

- تبسيط اللغة وتقليص النقاط الرئيسة؛ مما وضع هذا النموذج بشكل إجرائي تطبيقي.
- أصبحت المفاهيم تركز على: الإبداع والابتكار، والاستدامة، وإدارة المنظمة، وديناميكيته، وإدارة الأزمات والمخاطر، وتحقيق الأرباح، وإدارة الموارد.
- أصبحت النتائج مركزة على الوسائل المطلوبة لتحقيق رؤية استراتيجية للمنظمة.
- أصبح التركيز على المستقبل (استدامة الأداء المتميز).
- مراجعة وتبسيط الأوزان المعطاة لهذه المعايير.

وقد طرأ تعديل على نموذج التميز عام 2010 ليصبح كما بالشكل رقم (11) الآتي:

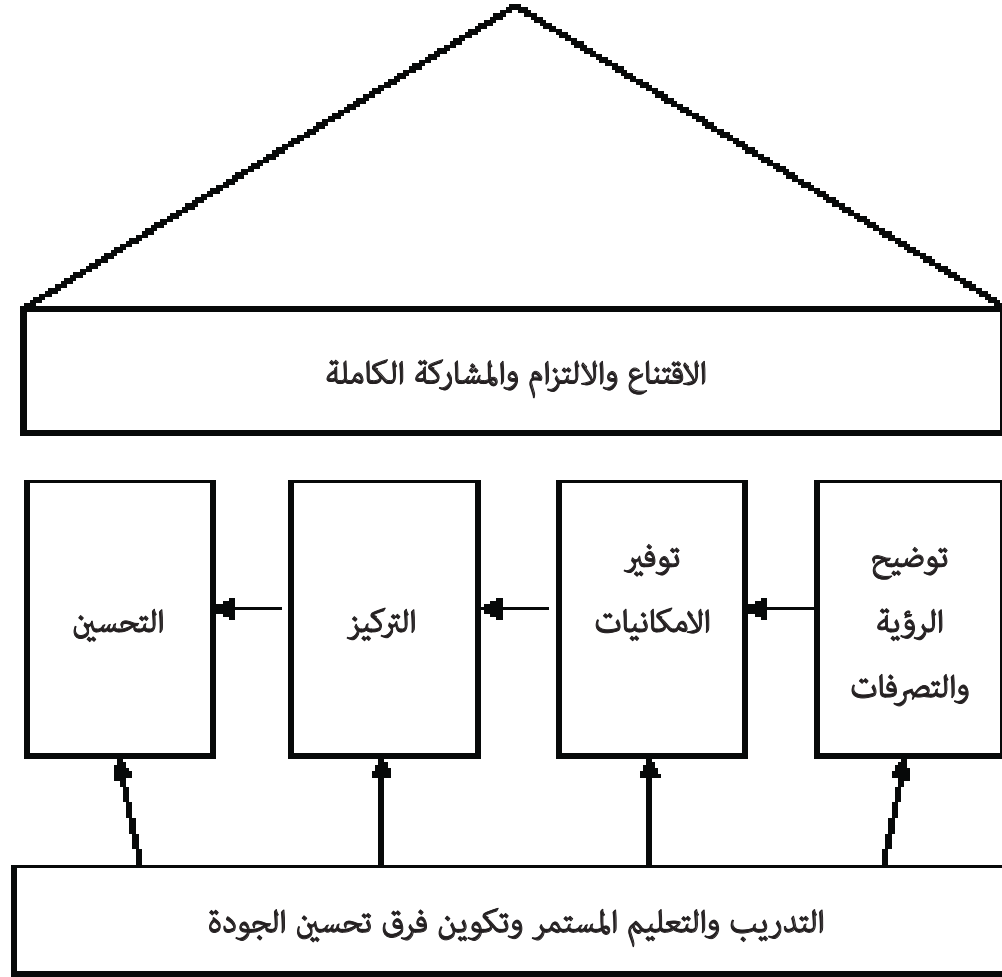


شكل (11)

النموذج الأوربي المعدل

نموذج معهد إدارة الإمداد للتحسين المستمر للعملية:

يركز النموذج على التغيرات التنظيمية والسلوكية المطلوب القيام بها لإيجاد ثقافة فاعلة للتحسين المستمر للمنظمة. ويوضح الشكل رقم (12) معالم ومكونات هذا النموذج وعلاقة عناصره المكونة ببعضها البعض.



شكل رقم (12)

الإطار العام لنموذج معهد إدارة الإمداد للتحسين المستمر للعملية

نخلص من توصيات ومساهمات رواد علماء الجودة الشاملة إلى مجموعة اعتبارات من الواجب مراعاتها في أية منظمة حتى يتسنى لها إدارة العمل وفقاً لفلسفة الجودة الشاملة؛ وهي:

- الجودة تتطلب دعم الإدارة العليا وهي إحدى مسؤولياتها الرئيسية.

- الجودة تتطلب أساليب وإجراءات جديدة في إدارة العمل.

- الجودة تتطلب الابتكار والمبادأة والتغيير والتطوير.

- الجودة تتطلب الاستمرار في التحسين.
- الجودة تتطلب مشاركة كل العاملين بفعالية.
- الجودة تتطلب التدريب المستمر للعاملين.
- الجودة هي تحسين الإنتاج وتخفيض التكاليف.
- الجودة تتطلب التأكد من تحقيق الأهداف والإنجاز.
- الجودة تتطلب وضع حلول قابلة للتنفيذ لكل المشكلات.
- الجودة تتطلب وعياً كاملاً من كل العاملين بأهميتها وماهيتها.
- الجودة تتطلب التحفيز والمكافأة والعقاب.
- الجودة تتطلب نظام معلومات متكامل للمنظمة.
- الجودة تتطلب أساليب قياس إحصائية لكشف الانحرافات وتصحيحها.
- الجودة تتطلب التمركز حول العميل؛ الداخلي والخارجي.
- عقبات تطبيق أنظمة ونماذج الجودة والتميز العالمية:
- ضعف القناعة والدعم والمشاركة من القيادة العليا.
- عدم وجود وعي كاف بالجودة وأهميتها.
- ضعف التركيز على العملاء.
- المركزية وعدم تفويض العاملين.
- نقص الولاء والانتماء وعوامل التحفيز.
- ضعف مشاركة العاملين.
- قلة الوقت المبذول لمشروعات الجودة وخطتها.

- ضعف الخطط الاستراتيجية، أو عدم وجودها.
- ضعف قنوات الاتصال والتواصل.
- الاعتقاد بأن نموذج التميز هو حل سريع للمشكلات الإدارية والمالية.
- مقاومة التغيير.
- الصراعات التنظيمية الداخلية.
- ضعف الميزانيات المرصودة للاستيفاء والتطبيق والتحسين.

الفصل الثالث

العناصر والوظائف والمراحل

والمبادئ والعمليات والمنهج والأدوات



الفصل الثالث

العناصر والوظائف والمراحل والمبادئ والعمليات والمنهج والأدوات

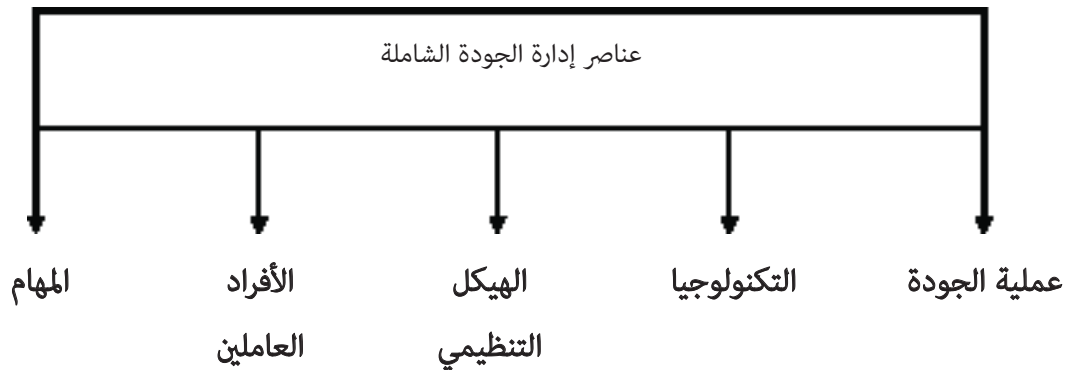
تمهيد

يركز الفصل الحالي على تناول عناصر إدارة الجودة الشاملة، ووظائفها، ومراحل تطبيقها، ومبادئها العامة، كذلك تم رصد عمليات إدارة الجودة الشاملة؛ من حيث القيادة والتخطيط الاستراتيجي والتنظيم والاتصال والرقابة. ومن خلال تحليل منطقي وبسيط تم عرض مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وأهمية تبني فلسفة إدارية تحكم عملية التطبيق. وينتهي الفصل بتوضيح منهج إدارة الجودة، والأساليب والأدوات المتبعة في هذا السياق، والتي شملت عددا من الأساليب؛ أهمها: العصف الذهني، وتحليل السبب والنتيجة، ونظرية القرار، ونظرية الاحتمالات، والجداول الإحصائية، وخرائط المراقبة، وتحليل باريتو، وتحليل ماركوف، وغيرها من الأساليب والأدوات الكمية الشهيرة في هذا المجال، كما نلاحظ أن المؤلفان قد تناولا ورصدا العديد من المفاهيم التي قد تبدو للبعض أنها واحدة، إلا أنها تحتاج للتوضيح وإلقاء الضوء عليها إمعانا في وضوح التباين بينها فلسفياً وفكرياً، لمزيد من الفهم والوضوح للقارئ ومن ثم إمكانية وسهولة استيعابها عند التطبيق.

عناصر إدارة الجودة الشاملة

نظام إدارة الجودة الشاملة عبارة عن نموذج متكامل يتطلب توفر عناصر تحتاج إلى الربط والتكامل؛ من أجل تحقيق أهداف نظام الجودة؛ وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- الهيكل التنظيمي: ويتضمن مسؤوليات الأفراد العاملين وظروف عملهم في بيئة المنظمة، والاتصالات الرسمية وغير الرسمية التي تتم داخل المنظمة.
 - نظام الأفراد: يتكون النظام الفرعي للعاملين في المنظمة من التعليم، والتدريب، وتغيير الثقافة، وغيرها.
 - المهام: وتشمل: مهام الجودة، ووظائف الأعمال، وغيرها. ويمكن تمثيل هذه العناصر في الشكل التالي.
 - عملية الجودة: وتشمل نظام الجودة في مختلف العمليات.
 - التكنولوجيا: يتمثل هذا النظام الفرعي لإدارة الجودة الشاملة في العديد من المكونات الضرورية لأداء المهام بشكل كامل .
- ويوضح الشكل التالي (13) تلك العناصر.



شكل (13)

العناصر الخمسة لإدارة الجودة الشاملة

- كما أشار أحمد سرور وآخرون؛ يتكون نظام إدارة الجودة الشاملة من عدة عناصر؛ هي:
- أبحاث السوق - التعرف على رغبات العميل - معلومات عن المنافسين .
 - ترجمة رغبات العميل إلى مواصفات تتوافق و رغباته Deserts .
 - التصميم والتطوير المستمر وفقاً لاحتياجات ورغبات العميل والسوق.

- التخطيط للاحتياجات Needs - والتخطيط للإنتاج Production.
 - منظومة تدبير الاحتياجات من مواد وآلات وأفراد.
 - عمليات الإنتاج الجيد والمستمر.
 - نظام تقييم مستوى الجودة والتفرقة بين التفتيش والاختبار المرحلي والنهائي.
 - نظام جودة لمراحل التعبئة والتغليف والمناولة والتخزين، بأقل نسبة فاقد وتكلفة.
 - الاهتمام بوظائف التسويق والبيع والتوزيع.
 - الاهتمام بمرحلة ما بعد البيع بتدريب العميل على التركيب والتشغيل، مع توفير المراجعة والأدلة الفنية، وتقديم المشورة، والصيانة، والاتصال الدائم بالعملاء.
- وظائف إدارة الجودة الشاملة
- تعتبر إدارة الجودة الشاملة منهجا وأسلوب عمل يتم تطبيقه لتحقيق الوظائف الآتية:
 - اختيار وتطبيق برنامج الترخيص والاعتماد وإعادة الترخيص للاستمرار في تقديم المنتج.
 - تقديم الدعم الفني لإدارة الإنتاج ومقدمي الخدمات فيما يتعلق ببرامج تحسين الجودة.
 - وضع نظام المتابعة والإشراف وإعداد التقارير والوثائق والأدلة والخرائط والمواصفات.
 - تصميم البرامج التدريبية المرتبطة بمفاهيم ومهارات ممارسات الجودة.
 - تدعيم وتطوير الدراسات والبحوث المتخصصة المتعلقة بالجودة.
 - إنشاء مركز توثيق ومعلومات وتوفير مراجع متطورة عن برامج الجودة.

مراحل إدارة الجودة الشاملة

يعد تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات عملية ليست سهلة، وتتطلب وقتاً طويلاً لاستكمال مراحلها؛ فإدارة الجودة الشاملة هي منهجية علمية وعملية متطورة ترتبط بكافة أنشطة المنظمة، وتهدف إلى تهيئة أجواء الإنتاج والعمل، وتطوير العاملين؛ لتحسين جودة المنتج، وإرضاء العملاء.

وهناك مجموعة من الخطوات الأساسية التي يمكن اتباعها في تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وتتمثل بالخطوات الخمس الآتية:

- مرحلة الاقتناع: أي تبنى الإدارة فلسفة إدارة الجودة الشاملة، حيث تقرر الإدارة في هذه المرحلة الرغبة في تطبيق هذا النظام، ويبدأ المديرون في تلقي برامج تدريبية متخصصة فيما يخص مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

- مرحلة التخطيط: وفيها توضع الخطط الفرعية والتفصيلية للتنفيذ، والمواد اللازمة للتطبيق.

وفي هذه المرحلة أيضاً يتم اختيار وتحديد:

- الفريق القيادي لبرنامج إدارة الجودة.

- المقررين.

- المشرفين.

- الميزانية.

- السياسات.

- مؤشرات الأداء الرئيسة.

- الإجراءات والآليات.

- ويتم التصديق على هذه الخطة بعد الموافقة عليها من جميع أعضاء الفريق.

- مرحلة التنفيذ: وهذا يتطلب أفراداً أكفاء يمتلكون قدرات ومهارات نوعية للتنفيذ.
- مرحلة التقويم: تنفيذ برامج الجودة بناء على الخطة الموضوعية، والأهداف المحددة؛ إذ يتم تقويم المخرجات، وتقديم التغذية الراجعة، وتعديل إعداد الخطط التصحيحية؛ بناء على التغذية الراجعة.
- وغالباً ما تبدأ عملية التقويم ببعض التساؤلات المهمة التي يمكن في ضوء الإجابة عليها تهيئة المناخ المناسب للبدء في تحسين نظام إدارة الجودة الشاملة وفقاً للخطط الموضوعية؛
مثل :

- ما الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها؟
- ماذا يجب على المنظمة القيام به لتحقيق هذه الأهداف؟
- ما المداخل المطبقة حالياً بالمنظمة مستهدفة تحسين الأداء؟
- هل هناك إمكانية لإحلال مدخل إدارة الجودة الشاملة بدلاً من المطبق حالياً؟
- ما المنافع التي يمكن أن نحققها عند تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة؟
- ما متطلبات تطبيق النظام بفعالية داخل المنظمة؟
- ما أهم العقبات التي يمكن أن تعوق تطبيق النظام؟
- مرحلة تبادل الخبرات ونشرها: الاستفادة من الخبرات واستثمارها لتحقيق أهداف الجودة.

متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

تعتبر المتطلبات التي نعرض لها بإيجاز فيما يلي عوامل رئيسية لتبني فلسفة الجودة الشاملة في التطبيق العملي:

- إيمان واقتناع والتزام الإدارة العليا بإدارة الجودة الشاملة: يجب على الإدارة العليا

أن تدرك مسؤولياتها تجاه التغيرات العالمية الجديدة (الشراكة - العولمة - التكتلات الاقتصادية، وغيرها) وما ترتب على ذلك من زيادة حدة المنافسة؛ فالكثير من اللوائح والأعمال الروتينية يجب أن تتطور باعتبارها ضمن العقبات التي تحد من تطبيق الجودة الشاملة، كذلك اقتناع الإدارة بالتحسين المستمر؛ والذي يترجم في صورة خطط ومواصفات واختبارات ودعم، ثم يلي ذلك التنفيذ الفعلي.

وإلحاقاً بالنقطة السابقة نجد أنه عند تبني الإدارة العليا تطبيق الجودة تستلزم توفير ووضع الخطوات التالية:

- 1- القناعة والتأييد والدعم.
 - 2- إقناع جميع القيادات بالمشاركة والمساندة.
 - 3- تقدير ومكافأة الإنجازات.
 - 4- تذليل المعوقات والصعوبات.
 - 5- توفير الموارد المطلوبة.
 - 6- تكليف الجهة المعنية بتنفيذ وإقرار التحسينات والقرارات المتخذة.
- ويلاحظ أهمية التركيز في الخطوة رقم (1) على الآتي:
- تكوين سياسة الجودة وأهداف الجودة بالمنظمة والحفاظ عليها.
 - ضمان التركيز على العميل.
 - التأكيد على أن التطبيق من فرضيات العمل الأساسي وليس عملاً إضافياً.
 - ضمان تشكيل فرق العمل بقناعة ودعم المسؤول المباشر.
 - إشراك المدراء والرؤساء في اختيار العمليات المراد تحسينها.
 - ضمان تكريم فرق العمل المتميزة في الأداء والإنجاز.
 - ضمان المراجعة والمتابعة المستمرة والدعم الفني.

- وجود أهداف محددة للمنظمة: ضرورة وجود أهداف محددة تسعى المنظمة إلى تحقيقها؛ باعتبار أن تحديد الأهداف هو المدخل الرئيسي في إدارة الجودة الشاملة.
- التركيز حول العميل: إن الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها يجب أن تكون موجهة باحتياجات ورغبات العميل في الأجل الطويل، دون التركيز بدرجة أساسية على تحقيق الربح في الأجل القصير، فضلاً عن ضرورة تناسب المنتج؛ سواء أكان سلعة أم خدمة، مع احتياجات العميل؛ خارجياً كان أو داخلياً.
- مشاركة العاملين في عمليات التحسين: التأكيد على تعاون كافة الوحدات التنظيمية بالمنظمة نحو تبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، مع إيجاد نوع من التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل الهيكل التنظيمي، بل وضرورة إيجاد ذلك النوع من التعاون بين إدارات المنظمة والجهات الاستشارية المتخصصة في تطبيق مدخل الجودة الشاملة .
- استخدام الأساليب الحديثة في حل المشكلات: إدخال التحسينات والتعديلات على أساليب ونماذج حل المشكلات الإدارية ومشكلات الجودة مع ضرورة تدريب المديرين والعاملين على كيفية استخدام هذه الأساليب والنماذج ومن أهمها:
 - العصف الذهني.
 - تحليل السبب والأثر.
 - البرمجة الخطية.
 - نظرية القرار.
 - نظرية الاحتمالات.
 - تحليل البيانات.
 - الجداول الإحصائية.

- الأعمدة البيانية.
- الرسوم البيانية المدرجة.
- لوحات التشتت.
- خرائط المراقبة.
- تحليل باريتو.
- تحليل ماركوف.
- تحليل شبكات الأعمال.
- الأساليب الإحصائية الأخرى.
- الاعتماد على نظام معلومات متكامل: ضرورة ارتكاز فلسفة إدارة الجودة الشاملة على قاعدة عريضة من البيانات والمعلومات التي ترشد عملية اتخاذ القرارات داخل المنظمة.
- الإدارة الفعالة للعنصر البشري: إعطاء العاملين السلطة اللازمة لأداء العمل المنوط بهم ودون التدخل في كل كبيرة وصغيرة من قبل الإدارة أثناء عملية التنفيذ؛ بهدف منح العامل الثقة والدعم وتشجيعه على أداء عمله، من خلال التوجيه، والقيادة الفعالة، والثناء والجزاء المرتبط بالأداء والإنجاز؛ الفكرة الرئيسية لدى بعض العاملين أن الإدارة تطلب المزيد دائماً ومن الصعب إرضاؤها في جميع الأحوال؛ مما يترتب عليه الفشل في تحقيق الأهداف المحددة وانخفاض مستويات الجودة بصفة عامة.
- ارتباطاً بالنقطة السابقة يجب الابتعاد عن سياسة التخويف والمتمثلة فيما يلي:
 - الخوف المتبادل بين المدير والعامل من تقديم أفكار جديدة.
 - إمكانية أداء العامل المهمة بطريقة أفضل، ولكن عدم معرفته بالمرحلة التالية لها يجعله يخشى من السؤال بما يؤثر على هذا الأداء.

- الخوف من انخفاض معدل الأداء .
- الخوف من المساهمة بأقصى جهد ممكن .
- الخوف من عقوبات الإدارة .
- عدم القدرة على خدمة مصالح المنظمة؛ نظراً للالتزام بقواعد أولوائح معينة.

التدريب المستمر للعاملين:

تظهر الحاجة إلى التنمية البشرية والتدريب والتأهيل المستمر؛ فجميع العاملين بحاجة إلى التدريب الذي يجعلهم في وضع مهاري ومعلوماتي أفضل، فيما يخص الإلمام بجميع العمليات؛ ومن هنا تنشأ الحاجة الماسة لتطوير منظومة التدريب بالمنظمة، وينبغي أن يشتمل التدريب على دورات تنشيطية في إدارة الجودة الشاملة، والطرق والأساليب المتقدمة التي تؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من الجدارة والتصدي لمشكلات تتسم بمزيد من التحدي.

الاعتماد على فلسفة التطوير المستمر:

عملية تطوير وتحسين الجودة تعتبر عملية مستمرة، الأمر الذي يتطلب وجود فرق عمل مهمتها تصميم وتطوير وتحسين جودة المنتجات؛ لتكون ملبية لاحتياجات العميل (المستهلك) النهائي؛ وهذا يتطلب تأسيس حلقات رقابة على الجودة، كما هو مطبق بالمنظمات اليابانية.

عوامل نجاح برنامج إدارة الجودة الشاملة:

يرى معهد الجودة الفيدرالي أنه حتي يتم التطبيق الناجح والفعال لبرامج إدارة الجودة الشاملة لابد من توافر مجموعة من العوامل؛ من أهمها:

1- توفر التزام وقناعة لدى الإدارة العليا بأهمية البرنامج ودعمه وتشجيعه.

2- توجيه التركيز على العميل المستفيد.

3- التخطيط طويل المدى.

4- تدريب الموظفين وإعطاؤهم الفرص للفخر بأدائهم المتميز.

5- ضمان التحسين المستمر للجودة.

6- قياس الأداء وتحليل مواصفات المنتج وعمليات الإنتاج.

7- تنمية روح الفريق، وإعطاء الموظفين السلطة اللازمة؛ لأداء أعمالهم.

ويعتبر هذا الطرح من أفضل ما أفرزته المنظمات الحكومية الاستشارية، وفقاً لتجارب الدول المتقدمة عن العوامل المؤثرة في نجاح برنامج الجودة إلا أنه أغفل الإشارة إلى أهمية توافر وحدة تنظيمية تبني الإشراف على تطبيق البرنامج وتقدم المساعدة الفنية عند الحاجة إلى ذلك، بحيث تكون قادرة مستقبلاً على وضع تصور لنموذج الجودة تبعاً لمتطلبات المنظمة ومناسبة للثقافة التنظيمية السائدة.

مبادئ إدارة الجودة الشاملة

وتتمثل مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مجموعة من المرتكزات والأسس الإدارية التي تدعم آليات تحسين الجودة، وإذا ما طبقت المنظمة هذه المبادئ بفاعلية فإنها ستنتج -قطعاً- في تحقيق مستوى متميز من الجودة. ونبين هذه المبادئ على النحو الآتي:

- ثقافة المنظمة: يجب خلق ثقافة المنظمة، بحيث تنسجم القيادة مع بيئة إدارة الجودة الشاملة، وتدعم الاستمرار في العمل وفقاً لخصائص الجود، وذلك عن طريق تبني قيم ومفاهيم العمل التعاوني وخلق علاقات عمل، بمشاركة جميع أفراد المنظمة، وبتشكيل فرق عمل ممكنة لاقتراح التغييرات المناسبة وإجرائها، بغرض إرضاء العميل عن طريق تقديم خدمات وسلع ذات جودة ترقى لمستوى توقعات العملاء واحتياجاتهم، والعمل بشكل مستمر على تحسين جودة الخدمات والسلع وتطويرها.

- المشاركة والتمكين: إشراك كل فرد يتأثر بالتغيير في جهود التغيير؛ من خلال تحسين أدائه في مراحل العمل التي تختص به، واشتراك الأفراد في التعرف على

مشاكل الجودة والعمل على حلها؛ من خلال الاستخدام المستمر للطرق الإحصائية، وأساليب البحث العلمي وتحليل المشكلات.

- التدريب: إن حالات الإبداع المتميز في العمل تعتمد على القوى البشرية المؤهلة، وعليه فإن تدريب تلك القوى بصورة مستمرة لإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة في الأداء أمر ينطوي على جانب كبير من الأهمية.

- التزام الإدارة العليا بالجودة: ولضمان ذلك الالتزام وإقناع الآخرين به، لا بد أن يبدأ التطبيق في قمة الهرم التنظيمي، ثم ينحدر إلى المستويات الدنيا؛ من خلال التفهم الكامل وروح المشاركة من قبل الإدارة العليا، بجعل الجودة في المقام الأول من اهتمامها، وضرورة إيجاد الهياكل التنظيمية وإجراءات وسياسات العمل المناسبة وأنظمة الحوافز التي تشجع جهود تحسين الجودة.

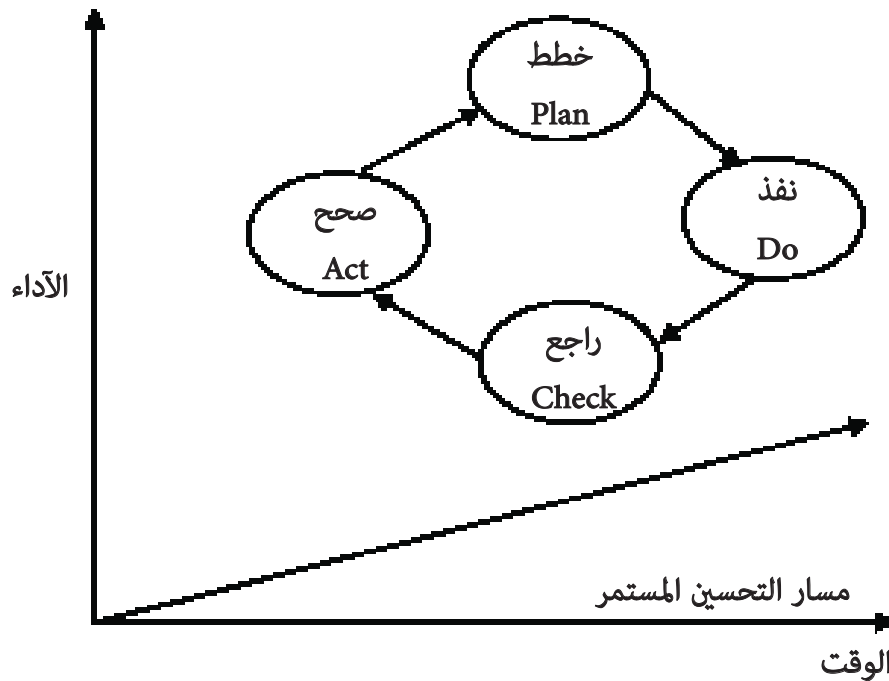
- التحسين المستمر: إن إدارة الجودة الشاملة قائمة على مبدأ أن فرص التطوير والتحسين لا تنتهي أبداً مهما بلغت كفاءة الأداء وفعاليتيه كما أن مستوى الجودة ورغبات المستفيدين وتوقعاتهم ليست ثابتة بل متغيرة، لذلك يجب تقديم الجودة والعمل على تحسينها بشكل مستمر، وفق معلومات يتم جمعها وتحليلها بشكل دوري فالعمل في إدارة الجودة الشاملة مستمر دائماً للتقويم والبحث عن فرص التطوير كما يؤكد ذلك ديمينغ «Deming» أحد رواد إدارة الجودة الشاملة من خلال «عجلة ديمينغ للجودة» Deming Quality Cycle.

وتشمل عجلة الجودة P-D-C-A الخطوات التالية: خطط Plan، افعل Do، تحقق Check، اتخذ الخطوة المناسبة Act. وقد تم تطوير تلك العجلة لديمنغ، أو كما تسمى ويطلق عليها أحياناً باسم شوهارت Shewhart، من خلال المستشفى الأمريكي المتحد Hospital Corporation of America في عام 1980م (والمستشفى معروف عالمياً بتميزه وريادته في مجال تطبيق إدارة الجودة في المجال الطبي، وهو الآن جزء من اتحاد الرعاية الصحية الكولومبي)، وسمي نموذج إتش سي إيه HCA نسبة إلى المستشفى والمعروف بنموذج

FOCUS P-D-C-A model، حيث قام العاملون في إدارة الجودة بالمستشفى بالدمج بين فكرة دائرة ديمينغ P-D-C-A ونموذج FOCUS الذي تتبعه في حل المشكلات وإدارة فرق العمل والتحسين المستمر، وبذلك دعم الرعاية الصحية على مستوى العالم بنموذج جديد يطلق عليه FOCUS P-D-C-A ويعد اليوم ثقافة مشتركة وإطار موحد وأداة فعالة لتحسين المستمر للجودة CQI، ويطبق على مستوى العالم في المجال الطبي لتحسين الأداء المستمر للقطاعات الصحية.

ويمكن تطبيق هذا النموذج في كل المجالات الإنتاجية؛ سواء أكانت سلعا أم خدمات، ولكنه قد يكون أقرب للتطبيق في القطاعات الخدمية بشكل أكثر نجاحاً، فهو مجرد قالب يستخدم في تنظيم آليات التحسين المستمر ويساعد على حل المشكلات وتطوير الأداء وتحسين فرص نجاح المشروعات.

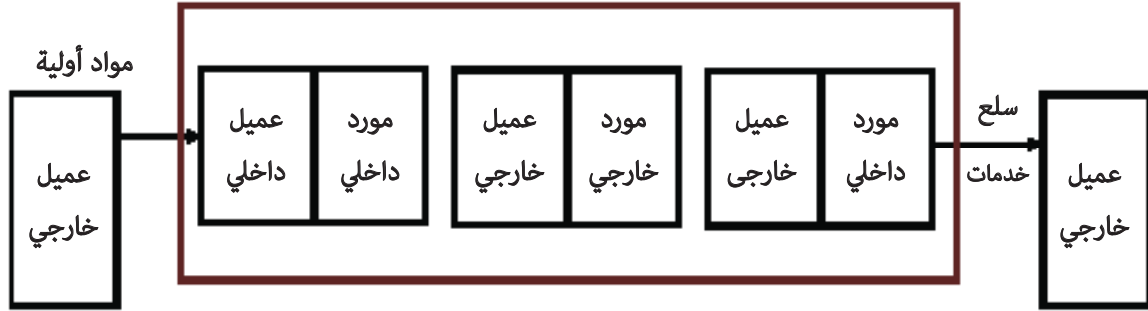
ويمكن توضيح دورة ديمينغ وعلاقتها بالتحسين المستمر في الشكل رقم (14) والمكونة من أربعة أنشطة يتم القيام بها بشكل دوري، على شكل دائرة دون أي توقف، وهي:



الشكل (14)

دورة ديمينغ وعلاقتها بالتحسين المستمر

- التركيز على العملاء: على المنظمة أن تسعى بشكل مستمر نحو تحقيق رضا العملاء في الداخل؛ سواء أكانوا موظفين أم إدارات، وعملاء الخارج، وهم المستفيدون من المنتجات، وذلك من خلال تقديم منتجاتها بشكل متميز يتناسب مع توقعات المستفيدين، حتى تكسب ولاءهم، وبذلك يتحقق النجاح والقدرة على المنافسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي رقم (15):



شكل (15)

شبكة العلاقات بين العميل والمورد داخل وخارج المنظمة

- التخطيط الاستراتيجي: يبدأ تطبيق إدارة الجودة الشاملة بوضع رؤية مستقبلية وأهداف بعيدة المدى تسعى المنظمة لتحقيقها، وهذا لن يتحقق عن طريق العمل بعشوائية، فالخطة الاستراتيجية هي أفضل أداة للتقويم المستمر من خلال معرفة ما تم إنجازه، مقارنة بما ينبغي تحقيقه.

- توفير نظام معلومات واتصال فعال: من خلال بنية معلوماتية، ومناخ داعم للتعاون، والشفافية، ودعم العنصر البشري وتوجيهه بهدف التحسين لا المحاسبة.

- اتخاذ القرار بناءً على الحقائق: من الارتكاز على قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومحدثة باستمرار تضمن العدالة والموضوعية والشفافية والصالح العام في اتخاذ القرارات.

- منع الأخطاء قبل وقوعها: عبر حزمة من الإجراءات والآليات والسياسات التي توفر مدخلا للتصحيح والمراجعة والدعم الفني في كل مرحلة من مراحل الأداء الإنتاجي.

- وضوح العلاقة بالموردين: وضع قاعدة بيانات واضحة للموردين، ودعم سبل مشاركتهم في مختلف مراحل الإنتاج؛ باعتبارهم متضامين في المسؤولية نحو تحقيق رغبات وتطلعات العميل.

- التوقيت، الجدولة: وضع جداول عمل وبرامج زمنية وخطط تفصيلية تتضمن الأهداف، والأنشطة وآليات تنفيذها، وأهم المخرجات والعوائد، ومسؤولين التنفيذ، والميزانيات المتوقعة بشكل تقديري، وتوقيت الإنجاز.

- المناخ النفسي للعمل: توفير مناخ تنظيمي اجتماعي داعم ومشجع وخالٍ - إلى حد كبير - من الخوف من الفشل والإدارة، وينمي قيم الولاء والانتماء والمواطنة لدى العنصر البشري العامل من خلال تشجيعه ودعمه وتصحيح أخطائه عبر آساليب التدريب وورش العمل المعاصرة.

عمليات إدارة الجودة الشاملة

قيادة الجودة الشاملة:

إن القيادة؛ بما تمتلكه من فلسفة ومط تفكير وسلوك، تمثل العنصر الجوهرى الحاكم فى قدرة TQM على إحداث التغيير فى ثقافة وطريقة العمل بالمنظمة، حيث إنها تمثل عنصراً أساسياً فى التنفيذ الناجح للتغيير على نطاق واسع، وبدونها وعلى كل مستويات المنظمة فإن عملية التحسين لا يمكن أن تُعزز أو تبقى طويلاً، وذلك لأن العاملين بدون القيادة اللائقة يسعون لتكوين بيروقراطيات فاقدة الوعي، ودوائر غير منتهية من الإجراءات تضمن عدم تحمل المسؤولية.

وقيادة TQM تساعد الأشخاص على صناعة قرارات قائمة على الحقائق، وتسمح للآخرين بالاندماج الفاعل فى أدوار القيادة؛ من خلال مدخل أكثر مرونة للقيادة. إنها مسئولة عن ابتكار الثقافة التى تتيح للأشخاص استخدام قدراتهم العقلية لتحسين العملية، ومسئولة عن أن تذهب بصناعة القرار فى كل حالة، إلى أولئك الأشخاص الذين يملكون

معرفة أكثر عن الحالة «وضع الرجل المناسب في المكان المناسب» كما أنها تعزز تحسين العمليات من خلال فرق عمل.

التخطيط طويل المدى «الاستراتيجي»:

الجودة لا تحدث مصادفة، إنها يجب أن تُخطط، وبحاجة لأن تكون محوراً رئيساً في استراتيجية المنظمة، وربما يرجع ذلك إلى أن النقطة المبدئية في تأسيس TQM تتمثل في قبول التعهد والالتزام طويل المدى بالتحسين المتواصل، وهذا يتطلب رؤية للمستقبل وخططاً طويلة المدى لجعل هذا التعهد ممكناً.

وعلى الرغم من أن الخطط قصيرة المدى مفيدة في حد ذاتها، إلا أنها لا تؤكد على التعهد والالتزام بفلسفة TQM، لأنها أكثر تركيزاً على الأهداف قصيرة المدى أكثر من تركيزها على طويلة المدى، ومن الأفضل أن يرتبط ذلك بتطوير الإجراءات التي تجعل من الممكن القيام بالعملية صحيحة من أول مرة «ضمان الجودة» وليس مجرد المراجعة أو الفحص باستمرار للتأكد من أن الأشياء أو الإجراءات نُفذت بطريقة صحيحة.

التنظيم:

التنظيم هو الإطار الذي تتم فيه العملية الإدارية بما فيه من مسارات عمل ومسؤوليات وسلطات وعلاقات وتفاعلات بين القائمين بالعمل على اختلاف المستويات.

والتنظيم في مدخل TQM يتحول من البنية البيروقراطية الرأسية / السلطوية إلى بنية إدارية مسطحة Flatter بشكل كامل، حيث يأخذ تنظيم العمل الشكل الأفقي، حيث تتداخل الأعمال والتخصصات المختلفة مع بعضها البعض؛ بحيث تكون شبكة من العلاقات المتداخلة؛ ومن ثم فإن هذا المدخل يقطع الحدود الفاصلة بين التخصصات والعلوم المختلفة ويجعل العملية سلسلة من الخطوات المتداخلة والمتراصة.

الاتصال:

تمثل الاتصالات الجيدة عنصراً بالغ الأهمية في بيئة الجودة الشاملة، ومكوناً حيوياً في التحسين المستمر للجودة، إنها تلعب في ثقافة TQM دوراً رئيسياً في نجاح المنظمة.

ولابد من الإشارة إلى أننا حين نتحدث عن ثقافة إدارة الجودة أو ثقافة الجودة بشكل عام فمن البدهي أننا نتحدث عن تجلياتها، دون تداعياتها، أي جوانبها الإيجابية رغم أنه قد تظهر بعض السلبيات في ثنايا الحديث عن الجودة وذلك أمر طبيعي ومتوقع، إذ من الصعب بمكان أن تكون الأعمال وردية تماماً، لأننا لا نعيش في المدينة الفاضلة، بل نعيش في عالم الواقع لا الخيال، لهذا فإن ظهور بعض الهنات البسيطة لن يعكر جوهر الجودة ذاتها، وخاصة إذا ارتبطت بمفهوم الثقافة وارتكزت عليه.

ولإقامة منظمات الجودة الناجحة يجب أن تصل إلى العاملين في كل المستويات التنظيمية، وعلى نحو متواصل، حزم ومجموعات من الرسائل المتعلقة بالجودة، تسعى إلى استثارة وتحفيز قواهم ومهاراتهم العقلية لتحسين عملياتهم، وحتى يكونوا قادرين على أداء أعمالهم بطريقة صحيحة من أول مرة.

وفي ضوء ذلك فإن الاتصال في منظمة TQM يكون إلى حد بعيد أكثر انفتاحاً وانسيابية وصدقا، حيث إن المعلومات لا تنساب تماماً من القمة، إنها تأتي من كل الاتجاهات وتنساب بحرية كاملة من تبادل وتشاطر للبيانات والأفكار من خلال العمل معاً في جو من الثقة والاحترام المتبادل، والمعلومات لا يحكم عليها في ضوء كونها "مفيدة/موجبة، أو غير مفيدة/سلبية"، ولكن يحكم عليها في ضوء القدرة على توظيفها لخلق وبناء فرص التحسين المستمر.

رقابة الجودة الشاملة:

من بين المصطلحات التي تستخدمها بعض المنظمات لتشير إلى برنامجها التنظيمي الشامل لتحقيق الجودة؛ مصطلح رقابة الجودة الشاملة TQC، وتستخدمه بدلاً عن المصطلح الأكثر شيوعاً TQM، وهذا يشير إلى أن عملية رقابة الجودة عملية جوهرية في نظام TQM.

وهذا المصطلح يشير إلى تلك الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والعاملون بها بغية ضمان أن العمليات التنظيمية والإنتاجية تقدم سلع أو خدمات ذات جودة عالية.

وتعرف رقابة الجودة الشاملة بأنها عملية التأكد من أن الأعمال والإجراءات تتطابق مع إطار المعايير الموضوعة والمخطط لها، وتقويم ما إذا كانت معايير ومواصفات المنتج أو التصميم تم الوصول إليها وتحقيقها عبر السلعة أو الخدمة النهائية، أم لا.

ويعتبر مصطلح «رقابة الجودة» من المصطلحات الأكثر جوهرية في إدارة الجودة الشاملة في اليابان، ويرى إيشيكافا Ishikawa وهو أحد الرواد البارزين في إدارة الجودة اليابانية، أن رقابة الجودة تتضمن تطوير، تصميم، تقديم، تسويق ودعم السلع أو الخدمات والاستخدام الكامل للخدمة بما يجعل العميل يرضى عن المنتج المقدم، ولإنجاز هذا الهدف يجب أن تناضل كل وحدات المنظمة في أطر متعاونة لإعداد وتنفيذ المقاييس على نحو كامل يحقق الجودة.

منهج إدارة الجودة الشاملة

للجودة الشاملة منهج يجب الأخذ به عند تطبيقه يشمل:

- وضع المتطلبات الحقيقية للعملاء موضع التنفيذ.
 - التركيز على الوقاية من العيوب لا على تصحيحها.
 - تخفيض الفواقد المتكررة.
 - اتباع استراتيجية التحسين المستمر للعمليات.
 - استخدام منهج معد مسبقاً لتحسين العمليات وتقليل الأخطاء.
- المعايير التي تحكم جهود منهج إدارة الجودة الشاملة: هناك معايير من الواجب التمسك بها في إطار تطبيق وتبني هذه الفلسفة؛ هي:

- استهداف حد أعلى من متطلبات وتوقعات العملاء.
- إيمان المنظمة بأفرادها والعمل على إزالة الحواجز التي تمنعهم من الإحساس بالفخر بجودة منتجاتهم والاستمتاع بأعمالهم وانخراطهم فيها.
- البحث عن مواطن القوة في الأفراد لمضاعفتها من خلال التدريب وفرق العمل، وتركيز هذه القوى على فهم وتحسين العمليات.
- التركيز على مشكلات النظام، لا على مشكلات الأفراد والظروف المحيطة، والبحث عن التحسين المستمر في النظم واختيار القيادة المناسبة لذلك.
- الاعتماد على اتخاذ القرارات بناءً على البيانات لا على المعتقدات أو الأفكار والعواطف، والتوجه نحو التفكير الخلاق والابتكار في المنتجات والخدمات.
- التركيز على الوقاية من العيوب؛ إذ إنّ الوقاية خير من العلاج.

آساليب وأدوات إدارة الجودة الشاملة

إن إدارة الجودة الشاملة ليست مجرد عدد من العناصر والمتطلبات والعمليات داخل النظام، وإنما هي شبكة متفاعلة من العناصر المتداخلة والمعتمدة بعضها على البعض، ونظام إداري يحتوي على ركائز أساسية وأدوات وتقنيات معاصرة. وفي الحقيقة فإن أدوات وتقنيات إدارة الجودة الشاملة ضرورية لدعم وتطوير عملية التحسين.

حيث إنه من أجل تشجيع ودعم التحسين المستمر تحتاج المنظمة تفعيل استخدام مجموعة من آساليب وأدوات إدارة الجودة الشاملة، حيث يجب دمجها في العمليات اليومية للمنظمة؛ فبدون استخدام هذه الأساليب بفاعلية سيكون من الصعب حل مشكلات المنظمة. وقد ثبت أن كثيراً من المنظمات تطبق الأساليب التالية عند تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

(أ) - أسلوب حل المشكلات «Problem-Solving Techniques»:

يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب الشائعة الاستعمال في المنظمات التي تطبق

إدارة الجودة الشاملة؛ حيث يتم تكوين فرق عمل قصيرة الأجل، يكون الهدف منها عقد اجتماعات لمناقشة المشكلات من جميع أبعادها، والعمل على حلها، وإيجاد فرص جديدة للتحسين. وهناك عدة أنواع من هذه الفرق، ومن أكثرها شيوعاً:

- دوائر الجودة «Quality Circles»: تعتبر من أقدم الفرق التي تم استخدامها لتحسين الجودة. ولا توجد قواعد تحكم حجم الفريق الواحد، ويتراوح عدد أعضائها ما بين (5-8) أفراد من نفس القسم في المنظمة ويعملون طوعية، ويعقد أعضاء الفريق لقاءات دورية أثناء دوامهم الرسمي في المنظمة لمناقشة وتحليل مشكلات الجودة في العمل، ومن ثم تقديم الحلول المقترحة للإدارة أو تطبيق هذه الحلول بأنفسهم إن أمكن. وحتى تكون هذه الفرق ناجحة لا بد من أن يمتلك أعضاؤها وقيادتها التدريب اللازم على الأساليب الإحصائية في حل المشكلات، بالإضافة إلى تشجيع ودعم الإدارة لعمل هذه الفرق داخل المنظمة.
- فرق المشروع «Project Teams»: يوكل لهذه الفرق القيام بعمل محدد الأهداف من قبل الإدارة العليا لحل مشكلة ما، وتقوم الإدارة بقيادة هذه الفرق التي تشكل على أساس مؤقت، ويجب أن يكون أعضاء الفريق من أقسام مختلفة في المنظمة في نفس المستوى الإداري، وعلى مستوى كاف من المهارات والقرارات المناسبة للعمل في هذا المشروع، وغالباً ما تكون المشاركة في هذا الفريق إجبارية، حيث تقوم الإدارة باختيار أعضائه.
- فريق تحسين الجودة «Quality Improvement Teams»: يكون أعضاء فريق تحسين الجودة إما من قسم واحد، أو عدة أقسام، ومن عدة مستويات إدارية، وقد يتضمن ممثلين عن العملاء والممولين والاستشاريين، ويجب أن يكون لدى هؤلاء الأعضاء الخبرات والمهارات المطلوبة في حل المشكلات المختلفة، ويمكن للفريق اتخاذ أي إجراءات يراها مناسبة لحل المشكلة المطروحة.

وتتضح أهمية الفرق السابقة فيما يلي:

- يؤدي العمل من خلال الفرق إلى قرارات أفضل وخاصة عندما تكون المشكلات مهمة جداً ومعقدة.

- هذه المشكلات تحتاج إلى خبرات متعددة يصعب على الشخص الواحد الإحاطة بها كلها.

- تساعد وتكون أكثر إيجابية من خلال ردود الفعل وعصف الأفكار والمشاركة في كمية المعلومات المتوفرة، ومعرفة أوجه لا يمكن اكتشافها فيما لو قام بها شخص بمفرده.

- تحسن من المهارات والقدرات الفردية لأعضائها، وتزيد المشاركة والاتصال بين أفراد القسم الواحد والأقسام الأخرى داخل المنظمة والمستويات الإدارية المختلفة.

(ب) مقارنة المرجعية «Benchmarking»:

يتطلب هذا الأسلوب البحث عن أفضل الممارسات التي تقوم بها المنظمات المنافسة والتي تؤدي إلى التفوق في أدائها، حيث تعمل المنظمة على جمع المعلومات حول هذه الممارسات والآليات، ومن ثم تقوم بقياس أدائها مقارنة مع منافسيها، وتطبق التغيير المطلوب باستمرار ودعم الممارسات الأفضل دائماً. وتهدف المقارنة المرجعية إلى تحديد توقعات العملاء الداخليين والخارجيين من المنافسين كجزء أساسي في تحديد احتياجاتهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم، وتعلم طرق بديلة ومستحدثة في أداء العمل، والمساعدة في إيجاد أهداف واضحة لتحسين الجودة.

(ج) أنظمة الاقتراحات «Suggestion Systems»:

أحد مبادئ إدارة الجودة الشاملة هو إشراك الأفراد داخل المنظمة في جهود تحسين الجودة، وحتى تضمن المنظمة المشاركة الفعالة لهؤلاء الأفراد تقوم بوضع نظام اقتراحات للموظفين، حيث يقدم كل منهم اقتراحاته للإدارة، حول طرق تحسين العمل وحل

المشكلات الناجمة أثناء العمل، ومن ثم تقوم الإدارة بتقييم وتبني الاقتراحات بعد دراستها. ومن الضروري لإنجاح هذا النظام أن يكون لدى الموظفين الالتزام القوي نحو المشاركة في جهود تحسين الجودة.

ولا بد من وجود أسس معينة لتطوير نظام الاقتراحات داخل المنظمة مثل إيجاد الوسائل المناسبة لتقديم هذه الاقتراحات، وتشجيع الإدارة لهذا النظام، وتقديم الحوافز المناسبة للموظفين الذين يتقدمون باقتراحات جيدة.

(د) أنظمة التوقيت المناسب «Just in Time System»:

ظهرت هذه الأنظمة حديثاً، حيث كانت تستخدم لتحديد المطلوب من المواد الخام للمصانع بدون انقطاع؛ حتى تستمر في عملية الإنتاج بالشكل الذي يكفل عدم ربط الكثير من رؤوس الأموال في المخازن؛ وبالتالي فلا تتحمل المنظمة تكاليف التخزين، وبما يكفل توفر المنتج للعميل حال طلبه وبدون تأخير. وقد تطورت أنظمة التوقيت المناسب حتى أصبحت الأسلوب الأكثر كفاءة في الإنتاج، هذا بالإضافة إلى أنها أثبتت فعاليتها في عملية التوزيع وإيصال الخدمات للعميل. وقد تم تطبيقها بشكل واسع في المنظمات العالمية، وبشكل خاص في عمليات الإنتاج والشراء، وهذه الأنظمة تعطي الإدارة الفرصة الكافية لتحقيق أهدافها بالشكل والوقت المحددين دون تأخير، كما تساعد على حل المشكلات التي تواجهها الإدارة مباشرة وفي نفس المكان الذي تقع فيه.

إن معظم العمليات الشائعة الاستخدام في الجودة الشاملة هي إما حل المشكلات أو توليد الأفكار. وحتى تكون هذه العمليات سهلة الفهم والتطبيق نذكر فلسفتها بشيء من التفصيل فيما يلي:

- مخطط إشيكاوا البياني Ishikawa diagram، أو مخطط السبب والتأثير البياني لتحليل المشكلات؛ ويتم رسمهما بعد جلسة عصف فكري لتحديد الأسباب الممكنة للمشكلة وتصنيفها.

- ورقة المراقبة Control sheet: وعادة ما تكون نموذجاً لتجميع وتصنيف المعلومات وتبويبها وتقسيمها بحيث يسهل الاعتماد عليها.
- رسم المراقبة البياني Control graph: ويحتوي على ثلاثة خطوط: واحد للقيم المتوسطة والآخرا للعتمي والصغرى. وبوضع الأعداد على الرسم البياني يمكن تقييم ما إذا كانت العملية تحت المراقبة أم لا.
- خرائط انسيابية Flow charts: وهي رسومات تمثل خطوات عملية ما ونقاط اتخاذ القرار فيها وبذلك توجه المسار بعد كل نشاط في تلك العملية.
- رسم المستطيلات البياني Histograms: ويُعرف أيضاً برسم الأعمدة، وتستخدم لتنظيم البيانات ورسمها في مجموعات أو أنواع. ويساعد هذا في التفسير والتحليل في حالة وجود بيانات ذات أنواع كثيرة ومتباينة وضرورية.
- رسم باريتو البياني Pareto graph: في هذا الأسلوب يتم تجميع بيانات إحصائية عن عدد مرات تكرار حدوث كل مشكلة والخسارة التي تترتب في كل مرة، بهدف تحديد المشكلات الأكثر تكراراً في الحدوث أو الأكثر تسبباً في الخسارة؛ حتى يتم البدء في حلها؛ إذ أن كل المشكلات لا ينبغي أن ينظر إليها نفس النظرة؛ وإلا فقد يضيع الوقت والجهد في حل بعض المشكلات دون أن تسفر عن تحسين حقيقي في الجودة.
- مخطط التشتت Dispersion diagram: ويستخدم لدراسة العلاقة الممكنة بين متغيرين، مثل الارتفاع والوزن؛ حيث يمثل الارتفاع أحد المحورين، بينما يمثل المحور الآخر الوزن. وبرسم بيانات الوزن والارتفاع بيانياً لأشياء مختلفة ستحصل على فكرة جيدة عن علاقة المتغيرين معاً.
- عملية دورية (ديمنج) Deming process: خطط -نفذ-راجع-صح بعد المراجعة. وهي تمثل عملية هيكلية لتحليل وحل المشكلات.
- عملية عصف الأفكار Brainstorming Process: وتستخدم هذه الآلية في منظومة

إدارة الجودة الشاملة لمساعدة مجموعات العمل لتوليد أفكار عن الأسباب والحلول الممكنة للمشكلات، وهي عملية أصيلة ذات قواعد خاصة يجب مراعاتها، مثل «قل أي شيء يحضر في خاطرك ولا تقيّم أفكار المشاركين الآخرين، واستفد من جميع الأفكار»، لتبادل المعلومات والخبرات وتظهر الحلول.

- تقنية المجموعة الاسمية Nominal group Technique: عملية هيكلية عالية تستهدف توليد الأفكار، بمشاركة كل عضو من أعضاء المجموعة والمحافظة على بقاء الأفراد المسيطرين بعيداً عن التحكم في تلك العملية، باعتبارها إحدى الطرق الجماعية المعروفة باسم كتابة الأفكار brain writing.

- تحليل القوى Force Analysis: تقنية قديمة جداً تهتم بتصنيف القوى الإيجابية أو النقاط القوية، والقوى السلبية أو النقاط الضعيفة، وتصنيفها، وتحديد السليبي والضعيف، ودعم القوى والإيجابي.

ويمكن الاستفادة من بعض هذه الأدوات أو إضافة أو تجاهل بعض الأدوات الأخرى (حسب حاجة وطبيعة عمل المنظمة)؛ مثل: قائمة المراقبة، المخططات الصندوقية، مخططات النسبة، ومصفوفات المراقبة، وتعتبر تلك الأدوات ومن ثم العمليات في إدارة الجودة الشاملة، هي أساليب كمية تستهدف حل المشكلات أو توليد الأفكار.

معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة

قد تنجح بعض المنظمات في تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة، في حين يفشل بعضها الآخر. وفي الواقع فالصفات الأساسية التي تمتاز بها مبادئ إدارة الجودة الشاملة بسيطة، ويرجع السبب الرئيس لفشل هذه المنظمات في عملية التطبيق إلى ما يلي:

- عجز الإدارة العليا عن توضيح ودعم التزامها بإدارة الجودة الشاملة.

- التركيز على الفعاليات الداخلية للجودة والاهتمام بها لأنها مؤثرة على الأداء الرئيس للجودة وإغفالها حاجات العملاء الخارجيين على المدى الطويل.

- التغيير المستمر في القيادات مما يحول دون السيطرة على برنامج إدارة الجودة الشاملة.
 - طول الوقت الذي يتطلبه إنجاز بعض الأعمال عند استخدام نموذج إدارة الجودة الشاملة.
 - كبر حجم المستفيدين وتنوع فئاتهم ومطالبهم وتعارضهم في بعض الأحيان، تجعل عمليات استطلاع رضاهم تتصف بالصعوبة.
 - توضع الإمكانيات المالية والمعلوماتية وخاصة في أجهزة القطاع الحكومي.
- بينما أشار خالد بن سعد إلى أن من أهم العقبات التي تحول دون تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة قد يكون مجموعة من الأمراض المنتشرة والتي لا تحقق الجودة بالمنظمات بصفة عامة باعتبارها مزمنة ومتراكبة ومعقدة وهي كما حددها إدوارد ديمينج Edward Deming وسماها بالأمراض القاتلة كالآتي:
- عدم وجود استقرار في الهدف: فكثيراً ما تقسم الأهداف إلى شهرية - ربع سنوية - سنوية، وغيرها، دون العمل المستمر من أجل تحسين الجودة والوفاء باحتياجات العميل ورغباته.
 - التركيز على الأرباح قصيرة الأجل: العامل الأساسي في المنظمات و الذي أدى إلى عدم نجاحها هو التركيز على الأرباح دون النمو والتحسين وعلى حساب الجودة.
 - إدارة المنظمة بالأرقام والزيادات الهامشية: إغفال اعتبارات أخرى؛ مثل رضا العميل - تكوين انطباع جيد عن المنظمة - تحسين الجودة - زيادة النصيب السوقي.
 - زيادة التكاليف: زيادة تكاليف المنظومة الإنتاجية، سواء تدريب العاملين وقواعد البيانات والتكاليف الباهظة للصيانة وتجهيزات العمل والنظم الحديثة.
 - عدم استقرار الإدارة وتغيرها الدائم: بمعنى حركية الإدارة أو كثرة القفزات الوظيفية فيما بين المديرين.

- التركيز على تقييم الأداء: التركيز على التقييم وليس على القيادة الواعية التي تساعد الأفراد في تحقيق معدلات جودة أعلى؛ وبالتالي تتحول الإدارة إلى إدارة بالأرقام، وتأثير ذلك في تحول معدلات أداء العاملين إلى معدلات قصيرة الأجل.

أما توفيق محمد عبد المحسن فقد أشار إلى عقبات تطبيق برنامج الجودة الشاملة في الآتي:

- تصور أن الشعارات قد تؤدي إلى تحسين الجودة.
- التدريب غير الواعي لطرق حل المشكلات واستخدام الأساليب الإحصائية؛ الأمر الذي يؤدي إلى الاستخدام غير السليم لها في تحليل البيانات؛ وبالتالي الوصول إلى نتائج خاطئة ومضللة.
- الشعور لدى الكثيرين بأن الآلات الجديدة والصيانة المستمرة والمكثفة ستؤدي إلى تحسين الجودة.
- انخفاض المستوى التعليمي بالمدارس والجامعات؛ حيث أصبحت لا تعلم المهارات اللازمة للعمل في المنظمات المعاصرة على اختلاف نظمها الإنتاجية.
- تخصيص قسم مسئول عن الرقابة على الجودة في المنظمة بشكل دائم لا في مرحلة تأسيس منظومة الجودة فقط؛ مما يسلب المسؤولية الحقيقية من العاملين بهذه المنظمة؛ حيث إن الجودة مسؤولية جميع العاملين وليست مقصورة على قسم معين.
- الاتصال مع استشاري لتقديم وصفة جاهزة للجودة بدلاً من ابتكار وصفة تتفق واحتياجات المنظمة من العاملين فيها والمتعاملين معها.
- البحث عن أعذار؛ كالقول بأن «مشكلتنا تختلف» أو «إدارة الجودة عندنا تقوم بعملها» أو «لدينا رقابة الجودة» أو «إننا ننفذ المواصفات».
- عدم اهتمام الإدارة العليا وعدم تدعيمها وتأييدها ومؤازرتها لتطبيق برنامج الجودة الشاملة.

- التخطيط قصير الأجل دون التخطيط الاستراتيجي للجودة.
- فرق العمل متباعدة ولا يوجد من يسمع أو ينفذ اقتراحاتها.
- التوجه بالإنتاج الكمي وليس التوجه بالسوق واحتياجات العملاء.
- القرارات تتخذ وفقاً لمعتقدات أو أفكار أو عواطف دون الاعتماد على قواعد البيانات والمعلومات الدقيقة.
- لتركيز على الكشف عن العيوب دون التركيز على الوقاية منها.

الفصل الرابع

حلقات الجودة

المعوقات وآليات التطبيق



الفصل الرابع

حلقات الجودة

المعوقات وآليات التطبيق

تمهيد

تعد حلقات الجودة إحدى أهم الأسس التي كانت ولا تزال تركز عليها فلسفة إدارة الجودة الشاملة، لذا أفردنا لها فصلاً مستقلاً يتناول حلقات الجودة من حيث النشأة والمفهوم والفلسفة وأهدافها ونطاق اهتمامات حلقات الجودة والاعتبارات والمبادئ الحاكمة لذلك، ومجالات تطبيقها، وتم توضيح العلاقة بين حلقات الجودة ومفهوم إدارة الجودة الشاملة.

نوضح خلال الفصل الحالي -أيضاً- التباينات والفروق بين حلقات الجودة وفرق العمل، من خلال جدول يظهر تلك الفروق بأسلوب بسيط وسهل. وينتهي الفصل بعرض وتحليل عوامل الفشل والنجاح في تطبيقات حلقات الجودة، مع تحديد أهم متطلبات النجاح وأهم المشكلات التي تمثل عوامل الفشل؛ ومن ثم أهمية إدراك الإدارة العليا في المنظمة لتلك المشكلات والعمل الجاد والمستمر لتجنب حدوثه، ونستعين في هذا السبيل بالأشكال والرسوم التوضيحية كأسلوب ييسر فهم واستيعاب الخطوات والإجراءات والعمليات والهياكل التنظيمية لما يتعلق بحلقات الجودة.

نشأة وتطور فكرة حلقات الجودة

حلقات الجودة هي الأساس التطبيقي التي ارتكزت عليه؛ ولا تزال، فلسفة إدارة الجودة الشاملة، إذا ما أرادت منظمة ما أن تفعل عمليات التحسين والتطبيق، وبدأت

حلقات الجودة مع بداية التجربة اليابانية في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي.

منذ حوالي خمسين عاماً كانت توصف منتجات اليابان بأنها رديئة Cheap Oriental Trash، فلم تكن قادرة على تصدير سيارة واحدة حتى عام 1960.

ولكن تغير الحال بعد ذلك بفضل ما بذله اليابانيون من أجل تطوير وتحسين جودة منتجاتهم؛ حيث أدركوا أن التحدي الحقيقي الذي يواجهونه من أجل الارتقاء بجودة منتجاتهم ليس له طريق سوى تطبيق برنامج رسمي للرقابة على الجودة Formal Quality Control لتحسين منتجاتهم. ويرجع الفضل في نجاح هذا الاتجاه إلى كل من الخبير الأمريكي «شيوارت» من جامعة هارفارد، و«إدوارد ديمنج» من شركة بل للتليفونات و«جوزيف جوران» من جامعة نيويورك؛ حيث عمل هؤلاء الخبراء جنباً إلى جانب مع جمعية العلماء والمهندسين اليابانيين JUSE على تطوير مفاهيم رقابة الجودة وتعميمها في الصناعة اليابانية.

ومنذ ذلك التاريخ يقدر معدل الزيادة في الإنتاج الذي حققته اليابان لكل ساعة عمل بأكثر من 9 % في حين يقدر ذلك المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة نفسها بأقل من نسبة 3 % ؛ وبذلك أصبحت اليابان في مركز الريادة في معدل الإنتاج السنوي رغم أنها تفتقر تماماً إلى الموارد الطبيعية.

ويعتبر عام (1961) الميلاد الحقيقي لحلقات الجودة في اليابان؛ حيث ظهرت بوصفها تطوراً طبيعياً لما كان يعرف في ذلك الوقت باصطلاح Book - Reading Circles بمعرفة الدكتور «إيشكاوا» أستاذ الهندسة بجامعة طوكيو، الذي تقدم وبمساندة من النقابة اليابانية للعلماء والمهندسين باقتراح مضمونه أن تؤلف مجموعات صغيرة من العاملين مهمتها التعرف على المشكلات المتعلقة بعملهم، ومن هنا ولدت فكرة حلقات الجودة اليابانية والتي تعتبر بمثابة تطوير وتقويم Evaluation.

وفي شهر مايو (1962م) ظهرت أول حلقة جودة في اليابان بشركة نيبون للتليفون والتلغراف. أما بداية التفكير في حلقات الجودة بالولايات المتحدة الأمريكية فيرجع إلى

بداية عام (1968م)، وبحلول عام (1980م) أصبحت حلقات الجودة آلية وأسلوب عمل للتحسين واسع الانتشار في العالم كله.

مفهوم وفلسفة حلقات الجودة

تعددت التعريفات التي أوردتها الكتاب والباحثون لبيان مفهوم حلقات الجودة، ونخلص منها إلى أنها، بشكل عام:

وحدات عمل ذاتية من مجموعات صغيرة من العاملين من 4 إلى 10 أعضاء - يؤدون نفس العمل أو يشتركون في عمل واحد، أو منتج معين، ويجتمعون على أساس التطوع وفقاً لجدول منتظم أسبوعياً لمناقشة المشكلات التي يطرحونها للنقاش والمرتبطة بأعمالهم ويدير الحلقة ويوجهها مشرف أو ملاحظ لهؤلاء العاملين عند مستوى خط الإشراف الأول، وهو الذي يتولى تدريب أعضاء الحلقة على الأساليب الأساسية لحل المشكلات؛ بما فيها الوسائل الإحصائية، أو على أسلوب العمل الاجتماعي كفريق. ومهمة تلك الحلقة تحديد المشكلات التي تعرقل سير العمل، واقتراح الحلول المناسبة لها، ثم تطبيقها بعد الموافقة عليها وإقرارها من قبل الإدارة.

كما أن حلقات الجودة هي إحدى الأساليب التي ساهمت في تطوير العديد من المنظمات باعتبار أن مهمتها الأساسية هي إيجاد الحلول للمشكلات التي تصادف المنظمات، فكانت في البداية تعرف بـ «فرق حل المشكلات»، وقد أعطيت لحلقات الجودة عدة تعاريف أكثر دقة نذكر منها:

هي عبارة عن «مجموعة من العاملين في اختصاصات متشابهة يعملون طواعية، ويلتقون بمحض إرادتهم ساعة في الأسبوع؛ لمناقشة مشكلات نوعية وإيجاد الحلول المناسبة لها ويتخذون الإجراءات التصحيحية بشأنها لمقابلة الانحراف الحاصل بين المتحقق فعلاً والمخطط له».

هي عبارة عن «صيغة من صيغ العمل التعاوني لأداء الأعمال يعتمد على الإمكانيات

المتاحة وتوحيد الجهود لتحسين الجودة، وزيادة الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فرق العمل». أو هي عبارة عن «مجموعة من الأفراد الذين ينتمون في الغالب إلي مجموعات عمل عادية ويتقابلون معاً على أساس اختياري ويجتمعون مع المشرف لمناقشة التحسينات بما يمكنهم من مناقشة تحسين الإنتاجية أو اقتراح طرق جديدة وأفضل لإنجاز الأعمال».

ويمكن أن نستخلص محاور مفهوم حلقات الجودة كما يلي:

- تتطلب مساندة الإدارة لرفع الروح المعنوية للعاملين.
- لا تعمل باستقلالية بعيداً عن التنظيم الإداري القائم.
- أحد أساليب الإدارة بالمشاركة مع تطوير شخصية العاملين بالحلقة.
- أسلوب لتنمية الموارد البشرية والتشجيع على الابتكار والتجديد.
- منتدى لحل المشكلات.

ويمكن أن نستخلص الفلسفة التي تقوم عليها حلقات الجودة فيما يلي:

- إيجاد صيغة مناسبة للعمل التعاوني والذي يصل دوماً إلى حل أفضل من ذلك الذي يصل إليه شخص واحد يعمل بمفرده.
- الشخص الذي يتولى وظيفة ما، هو أفضل صانع قرارات بشأنها.
- المتخصصون والفنييون ورجال الإدارة العليا ليسوا هم الوحيدين القادرين على الإبداع، بل إن هؤلاء الذين هم أقرب إلى المشكلات يكونون على حد سواء وبنفس القدر قادرين على التفكير والإبداع في حل المشكلات.

أهمية حلقات الجودة

تظهر أهمية حلقات الجودة من خلال ما أكده أحد رواد الجودة الشاملة إيشيكاوا Ishikawa الذي يعد من أهم المساهمين في دعم فلسفة وتفعيل إدارة الجودة الشاملة فيما يلي:

- تطوير الكفاءات الإنتاجية للعاملين.
- زيادة المعرفة النوعية وتطويرها للعاملين وزيادة أهمية الجودة للمنتجات المقدمة.
- ضمان حرية التعبير والمبادرات للعاملين وإطلاق فاعليتهم في مجالات التحسين
- تطوير العمليات الإنتاجية والنوعية .
- تحسين وتطوير القدرات الإدارية للمشرفين على حلقات الجودة والعاملين فيها.
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية وفاعلية العمليات من خلال أفكار ايجابية وتحسين الجودة.
- ويرى فريد عبد الفتاح أن أهمية حلقات الجودة تتجسد في الجوانب الثلاثة الأساسية التالية:
- العمل على تحسين مستوى الأداء للمنظمة ككل وتطويرها المستمر.
- جعل بيئة العمل أكثر جاذبية للعاملين مما يشعرهم بأن لعملهم قيمة حقيقية.
- الحرص الكامل على إبراز القدرات الإنسانية؛ ويتم ذلك من خلال إظهار إمكانياتهم المتعددة والتي لا تقف عند حد معين.
- وفيما يلي مجموعة الاعتبارات التي تعكس مدى أهمية حلقات الجودة في التطبيق العملي في المنظمات:
- القيام بمساعدة المنظمة على تحقيق الاستفادة الكاملة من مواردها البشرية في حل مشاكل العمل مما يساعد على تحقيق أهداف كل من العاملين والمنظمة.

- حلقات الجودة تنظر إلى العاملين على أنهم أعظم أصول المنظمة.
- تعمل حلقات الجودة على تغيير مناخ المنظمة؛ من حيث خلق نوع من الملكية المشتركة لأهدافها، وإيجاد نوع من الالتزام من جانب القوى العاملة بها، وتحقيق الاتصال في الاتجاهين، وهذا ينعكس إيجابياً على التحسين الملحوظ في كيفية أداء الأعمال؛ ومن ثم تحسين نتائج أعمال المنظمة.
- تنمية الشعور بوحدة المجموعة، وعمل الفرق، والاعتماد المتبادل بين الأفراد، والشعور بالانتماء إلى المجموعة في بيئة العمل.
- استغلال القدرات والمواهب البشرية بالمنظمة عن طريق تقديم مزيد من المهام المرتبطة بالتشويق، والتنوع، والتي تظهر إبداع العاملين.
- تعمل حلقات الجودة على تفرغ المديرين إلى أعمالهم الأساسية بدلاً من انشغالهم في بعض المشاكل التي تخص المشرفين أو العاملين معهم مما يستهلك وقتهم، حيث تتكفل بذلك حلقات الجودة.
- تنمية أداء المشرفين على جميع المستويات الإدارية وإبراز السمة القيادية لديهم.
- بناء الثقة بين أعضاء التنظيم في كافة المستويات.
- زيادة الولاء والالتزام من العاملين تجاه المنظمة وأهدافها نتيجة حصول العاملين على قسط أكبر من الشعور بالمشاركة في العمل والرقابة من خلال حلقات الجودة.

أهداف حلقات الجودة

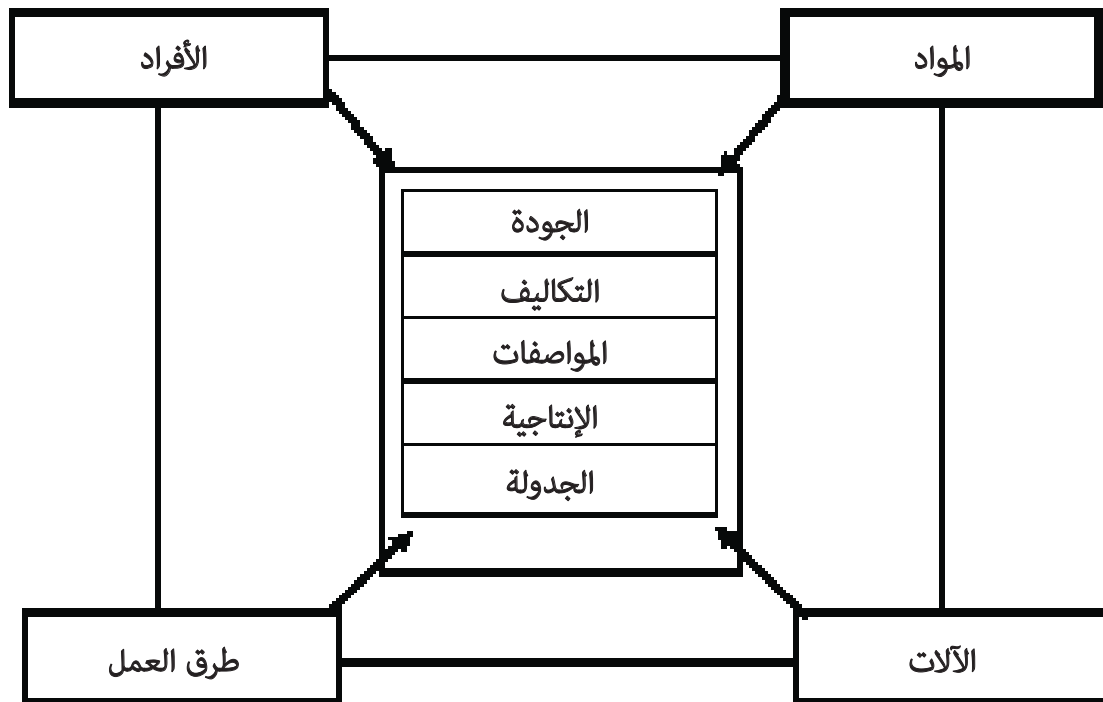
- تهدف حلقات الجودة -عموما- إلى الحفاظ على جودة المنتجات وتحسينها، لكن أهدافها -في الحقيقة- أشمل من ذلك. ويمكن تقسيم تلك الأهداف إلى ثلاثة أقسام رئيسية:
- أهداف مركزة على الجودة: وتشمل التحسين المستمر للجودة، والوقاية من الأخطاء، وزيادة رضا العملاء الداخليين والخارجيين، وزيادة الحصة السوقية.

- أهداف مركزة على الإنتاجية: وتشمل رفع الإنتاجية، وتخفيض التكاليف، وأخذ التغيرات التي تحدث في الاعتبار، وتحسين التنظيم والاتصال، واستبعاد الأعطال في المنظمة، وتخفيض عدد القطع المعيبة، والمطابقة مع المواصفات.

- أهداف مركزة على الأفراد: وتشمل زيادة التحفيز في العمل، والانفتاح على قدرات وحاجات الأفراد، ودعم الإبداع والجهود الفكرية، وزيادة الرضا والثقة لدى العاملين، وتحسين العلاقات الاجتماعية وتدريب وتأهيل العاملين على أدوات وطرق الجودة.

نطاق اهتمامات حلقات الجودة ومجالات تطبيقها

لم يقتصر عمل حلقات الجودة على حل قضايا الجودة ومشكلاتها، بل تعداه إلى قضايا ومشكلات عديدة، فهي تبحث في كافة السبل التي تستهدف تطوير المنظمة وتقديمها باستمرار سواء كان ذلك متعلقاً بأساليب العمل وطرق العمل المتبعة أو المتعلقة بأي جوانب أخرى بالمنظمة، حتى ولو كانت من الأعمال البسيطة، والتي تصل إلى تحديد قائمة المأكولات والمشروبات التي يقدمها نادي أو استراحة المنظمة أو مطعم أو كافيتريا. معنى ذلك أن الغرض الرئيسي لحلقات الجودة هو اكتشاف المشكلات ومواجهتها واقتراح الحلول لها أياً كان موقعها بالمنظمة، وهذا يستتبع إكساب الأفراد مجموعة المهارات اللازمة للتعامل مع تلك المشكلات، ويوضح الشكل رقم (16) تصوراً للإطار العام لاهتمامات حلقات الجودة ومجالات تطبيقها:



شكل (16)

اهتمامات حلقات الجودة ومجالات تطبيقها

ويتضح من الشكل السابق أن مجالات اهتمامات حلقات الجودة تتركز بصفة أساسية على نواحي: الجودة، التكاليف، المواصفات، الإنتاجية، الجدولة.

وهذه القضايا الخمس الأساسية هي التي تشكل المحور المركزي لاهتمام حلقات الجودة، كما يوضح الشكل السابق أن مجالات التطبيق تشمل عدة جوانب هي: المواد، والأفراد، والآلات، وطرق العمل.

المبادئ الأساسية لتطبيق حلقات الجودة

دور الحلقات لم يقتصر على مجرد حل مشاكل الجودة فقط كما سبق أن ذكرنا، ولذلك فبدون المعرفة والإدراك والوعي الكامل بالمبادئ الأساسية لها فإنه سيصبح من غير الممكن تنفيذها في أي مجال وفيما يلي المبادئ الأساسية لحلقات الجودة:

المشاركة التطوعية Voluntaries:

يمثل مبدأ المشاركة التطوعية نقطة الارتكاز الأساسية لحلقات الجودة؛ حيث لا ينبغي إرغام شخص على المشاركة في حلقات الجودة، فقد لا يكون مهياً للمشاركة، أو قد ينظر إليها على أنها عامل تهديد بالنسبة لاحتياجاته من الأمن والسلام التنظيمي والنفسي، كما أن بعض العاملين يكونون -بطبيعتهم- غير اجتماعيين، يعملون بمزيد من الفعالية بمفردهم؛ مما يوجب احترام رغبتهم في الامتناع عن المشاركة التطوعية، وإذا ما كان الانتساب إلى حلقة الجودة أمراً اختيارياً تطوعياً فإن الانسحاب أيضاً يكون كذلك؛ فحرية الانضمام تخلق لدى الفرد نوعاً من الالتزام تجاه هذه الحلقات مما يزيد في احتمال نجاحها في تحقيق الأهداف.

ملكية حلقة الجودة wnership:

نظراً لأن الأعضاء انضموا إلى حلقة الجودة اختيارياً، فنجد أن ذلك يولد لديهم شعوراً قوياً بضرورة الولاء والانتماء والالتزام الكامل تجاهها، وهذا بدوره يؤدي إلى شعورهم بملكية حلقة الجودة Leads To Feeling of Ownership وهذا الشعور يجب مساندته وتقويته وتنميته، حيث إن هذه الحلقات لن يكتب لها الدوام إلا إذا كان الشعور العام لأعضائها أنهم يمتلكونها. وتواجه هذا المبدأ بعض الصعوبات، حيث يتولد لدى كل من أعضاء الحلقة وبين الإدارة المسئولة عن النشاط الذي تعمل فيه الحلقة شعوراً بملكية نشاط الحلقة وقد تؤدي ثنائية الملكية Duality of Ownership إلى الإضرار بها؛ خاصة عندما يحاول أعضاء الحلقة التأكيد على استقلاليتها في العمل وحل المشكلات؛ وبالتالي ملكيتها لنشاطها، وهذا يمثل تهديداً للإدارة التي تقع في نطاق إشرافها الحلقة، ومن ثم يقلل من التزامها وتأييدها لنشاط حلقات الجودة، مما يخلق نوعاً من الصراع قد لا ينتهي، إلا من خلال زيادة الوعي والتدريب وتحسين ثقافة المنظمة.

وعلى العكس من التخوف السابق هناك من يرى أن الشعور بثنائية الملكية من جانب كل من أعضاء الحلقة والإدارة لا يدعوا إلى التخوف، ولا يجعلنا ننظر إليه بعين القلق، بل

يمكن اعتباره نقطة إيجابية Positive Strength لأنه يتسبب في وجود الالتزام المطلوب من كلا الطرفين بكل تقدير وكل احترام، إذا ما توافر حد أدنى من الثقافة المشتركة، كما أن الإدارة لها حق قبول أو رفض أي من المقترحات؛ طالما كان لديها من المبررات ما يمكن إقناع حلقة الجودة بها، حيث يقصد بالملكية حرية التصرف واتخاذ القرارات؛ سواء أكانت لأعضاء الحلقة أم للإدارة المسؤولة عن النشاط الذي تكونت فيه، فالعاملون المنضمون اختياريًا يتولد لديهم الشعور بالالتزام تجاهها وفي نفس الوقت الشعور بملكيته.

تبعية المشكلات Whose Problems:

يقصد بها خصوصية المشكلات؛ حيث إن حلقات الجودة تتعامل مع مشكلاتها الخاصة بها فقط دون أن يتسع عملها ومجهودها لتناول مشكلات أخرى، وعلى ذلك يمكن القول أن لأعضاء الحلقة الحرية في اختيار الموضوعات أو المشكلات التي يرغبون في مناقشتها وتحليلها، شريطة أن ترتبط هذه الموضوعات بمشكلات الإنتاج والعمل داخل النطاق فقط، حيث إن ذلك يقضي على أسلوب إلقاء اللوم على الآخرين ويشجع تعاون الأعضاء لحل مشكلات عملهم الذاتية وتحقيق النجاح جماعياً.

طبيعة التعامل مع حلقات الجودة The Adulate Contract:

من الأمور الهامة جداً الاعتراف المسبق أن أعضاء حلقات الجودة ليسوا صغاراً ولكنهم كبار وراشدون Adult، لذلك يتعين أن يكون التعامل معهم باعتبارهم كباراً قد تعدوا سن الرشد، كما لا يحركهم ولا يحفزهم الإغراء الذي يستخدم كما لو كانوا أطفالاً، ولكن يتعين التعامل معهم على أساس علاقة الكبار بالكبار وفي ضوء المسؤولية التضامنية المشتركة.

قاعدة بيانات لحل المشكلات Data's Base To Solve Problems:

من المبادئ الأساسية لحلقات الجودة العمل على توفير قاعدة بيانات لاستخدامها في التعامل مع المشكلات؛ فالحلول التي تقدمها حلقات الجودة يتعين أن تكون مبنية على حقائق أكثر من اعتمادها على آراء Facts Rather Than Opinions Based - on ، مما يتيح

للأفراد فرصة أكبر لكسب الثقة والمصداقية وتدعيمها، من خلال الاعتماد على المعلومات والحقائق لا على وجهات النظر والخبرات فقط في الحلول المقترحة.

التوقيت الحقيقي للنتائج المتوقعة Realistic Time Perspective:

توجد علاقة ارتباط مباشرة بين المستوى التنظيمي للوظائف وبين الوقت اللازم للانتهاء من واجبات الوظيفة، لذلك فإن تحديد التوقيتات الحقيقية للنتائج المتوقعة، يمثل جانباً أساسياً في الحياة العملية المهنية وفاعلية الحلقات، ولحلقات الجودة أن تساعد في تلك العمليات، ففي بداية عملها يكون أعضاء الحلقة عادة متلهفين Impatient ويبدلون مزيداً من الجهد ويستغرقون مزيداً من الوقت، ويجب الاعتراف أن كل شيء يستلزم وقتاً، وكلما تضخمت المشكلة وتعددت المتغيرات المتعلقة بها والمؤثرة عليها فمن الطبيعي أنها تستغرق وقتاً؛ حيث إن تحليلها والسير في مراحلها وبيان مسببات المشكلة والتوصل إلى الحل الأمثل يستغرق كل هذا الوقت.

المكسب لكل الأطراف Win / Win:

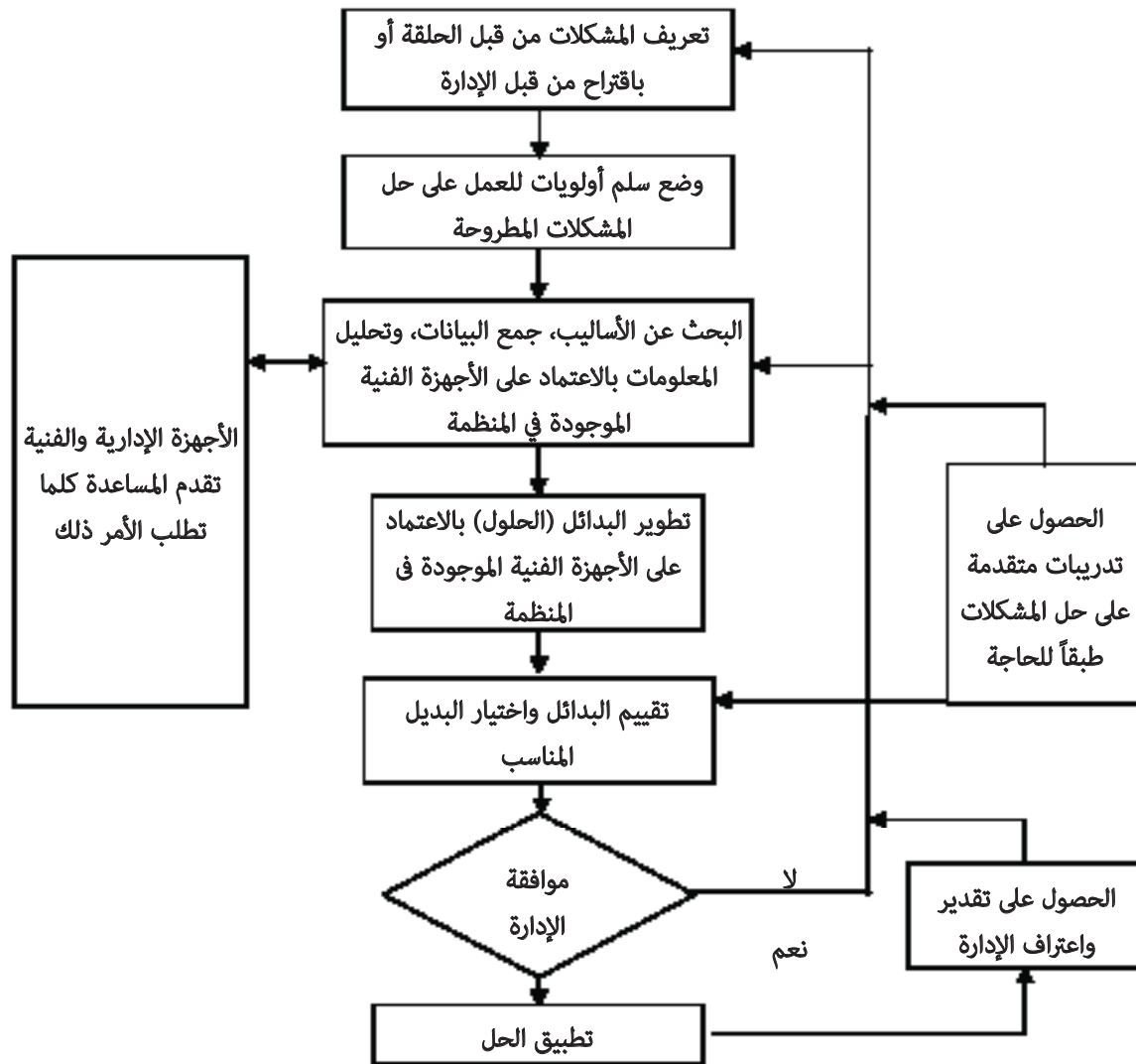
تمثل استراتيجية المكسب لكل الأطراف قلب فلسفة حلقات الجودة، والبعد عن مفهوم الصراع غير المنتج والاتجاه نحو مفهوم المشاركة والزمانة، وهذا يتطلب أن يسعى كل فرد بطريقة تبتعد عن التدخل في كل قرار يتم اتخاذه؛ حيث إن النتيجة الحتمية لمثل تلك التدخلات هي الفوضى في العمل والعلاقات والصراع. أما مفهوم المشاركة والزمانة فهي شيء آخر. من خلال مساهمة الأفراد في صنع القرارات وحل مشكلات العمل بحلول موضوعية لا تتسبب في وجود مواجهة أو صراع أو تعارض أو تناقض، ومن ثم تكون المحصلة النهائية لهذه الاستراتيجية هي المكسب للجميع، حيث تركز حلقات الجودة على مبدأ التنافس لنجاح الجميع، وتغيير نمط المنافسة غير المنتجة بين الأفراد والأقسام والإدارات ومختلف الوحدات التنظيمية إلى منافسة تعاونية بهدف النجاح للجميع.

أسلوب عمل حلقات الجودة:

يعتبر الهدف من حلقات الجودة هو تحديد ومعالجة المشكلة، باعتبارها آلية لحل

المشكلات ولتحقيق هذا الهدف بكفاءة وفعالية، يتعين أن تسير الحلقة على خطوط متسلسلة متتالية، مستخدمة في ذلك حزمة إرشادات حل المشكلات كإطار للعمل، مما يؤدي إلى انسياب العملية بسلاسة، ويساعد على انتظام مجريات العمل في اجتماعات الحلقة.

ويصور الشكل التالي رقم (17) تصوراً مسبقاً للخطوات المتسلسلة لحل المشكلات، ويوضح -أيضاً- مقدار الدعم الذي توليه الإدارة لهذه الحلقات، والذي يتمثل في تقديم الدعم الفني، والتدريب المناسب والمكافآت التشجيعية لأعضاء الحلقات.



شكل رقم (17)

طريقة عمل حلقات الجودة والدعم الذي تلقاه من الإدارة

خطوات تطبيق حلقات الجودة

يرى بعض الكتاب أن خطوات تطبيق برنامج حلقات الجودة يعتبر شرطاً أساسياً لنجاحه وتحقيق الأهداف المنشودة، وتعتبر الخطوات التالية مرشداً عاماً نحو التطبيق الفعال:

- البحث والتقييم.
- اتخاذ قرار بالبدء.
- اختيار الميسر.
- وضع إجراءات العمل.
- توفير المواد التدريبية.
- إعلان عن بدء الحلقات لدى الجهات المعنية.
- التدريب.
- اختيار مجالات التطبيق.
- اختيار القادة والعناصر البشرية.
- جمع البيانات كقاعدة للقياس.
- دعوة أعضاء الحلقة.
- بدأ اجتماعات الحلقة.

علاقة مفهوم حلقات الجودة بمفهوم إدارة الجودة الشاملة

يعتبر مدخل إدارة الجودة الشاملة من الاتجاهات الحديثة في الإدارة، وقد ثبت من التطبيق العملي لهذا المدخل أنه يؤدي إلى تحقيق وفرة كبيرة في العمليات والأنشطة تعادل أضعاف ما يمكن تحقيقه من زيادة المبيعات وحدها.

وإمعاناً في مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، والتي تتقابل مع مفاهيم حلقات الجودة، فإن إحدى البدايات الأساسية في الأخذ بأنشطة الحلقات وتفعيلها هي أن تكون المنظمة قد بدأت في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، والآن نجد المنظمات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الإنتاج الخدمي مثل البنوك والفنادق والجامعات والمدارس والمستشفيات، تبدأ أولاً بأنشطة حلقات الجودة، ثم تحاول إدخال الجودة الشاملة، بينما في الماضي كانت تتم محاولات مراقبة الجودة وتوكيدها وتحسينها، وأثناء ذلك ومن خلاله يتم تطبيق حلقات الجودة كأحد آليات العمل والتحسين.

وحيث إن الظروف ليست متشابهة من منظمة لأخرى أو من خدمة لأخرى لذا نجد بعضها يبدأ بأنشطة الحلقات والأخرى ترى أن هذه الأنشطة لا تمثل سوى جزء من البرنامج المتكامل للجودة الشاملة، وعلى ذلك فإذا بدأت منظمة ما بتطبيق حلقات الجودة ولم يكن في تخطيطها أن تدمجها مع الجودة الشاملة فلن يكتب لها البقاء والاستمرار، وبالتبعية فإن اهتمامنا بمراقبة الجودة يتعين أن يتغلغل داخل المنظمة كلها بشكل متناسق في إطار برنامج شامل. أما بأيهما نبدأ فإن ذلك يتوقف على ظروف كل منظمة وإمكانياتها واستعدادها ومستوى القوى العاملة بها ومدى تفهم الإدارة لذلك، وليس هناك من اختيار صحيح وآخر خطأ في هذا المجال.

الفرق بين حلقات الجودة وفرق العمل:

هناك الكثير ممن يخلطون بين حلقات الجودة وفرق العمل، وعلى الرغم من وجود أوجه شبه كثيرة بينهما إلا أنهما يختلفان في بعض النقاط. ويمكن إبراز أوجه الاختلاف بينهما في الجدول التالي:

جدول (3)
الفرق بين حلقات الجودة وفرق العمل

عنصر المقارنة	فرق العمل	حلقات الجودة
إنجاز العمل	إنجاز مشكلات صغيرة نسبياً	تكلف بإنجاز عمل ومهمة كاملة
صفة العمل	إجبارية	تطوعية واختيارية
السلطة	لا تتخذ قرارات - تضع توصيات	سلطته استشارية ومسئولية تضامنية وتتخذ بعض القرارات
الديمومة	تنتهي بمجرد انتهاء مدتها ووفقاً لقرار تشكيلها	تبقى طيلة حياة المنظمة من أجل التحسين
العضوية	ثابتة وفقاً لقرار التشكيل	متغيرة ترتبط بدورة عنصر بشري سريعة.
الأعضاء	متجانسون	لا يوجد تجانس من حيث الوظيفة أو المنصب الإداري
طابع العمل	إداري مؤسسي	فني أدائي إنتاجي
الركيزة الأساسية لها	ترتكز على فكرة العمل الجماعي	تعتبر بمثابة أداة تدريبية لتطوير العمل بشكل جماعي وتبادل الخبرات والمعلومات
دعم الإدارة	دعم الإدارة واضح في قرار تشكيلها	تتطلب دعم الإدارة بشكل مستمر
المسئولية	مسئولية الفريق	مسئولية تضامنية مع الإدارة
الهدف	حل مشكلات مختلفة	حل مشكلات ذاتية

عوامل الفشل و النجاح في تطبيقات حلقات الجودة

يمكن تحديد أهم متطلبات نجاحها فيما يلي:

- بناء هيكل تنظيمي يتناسب مع بناء حلقات الجودة وإعطاؤه المرونة الشاملة في التطوير والتحسين المستمر لاستيعاب الأفاق المستقبلية في أداء حلقات الجودة.
- التدريب المستمر لأعضاء حلقات الجودة النشطين كأساس لتطوير وتحسين الأداء وإدخال الأساليب الحديثة في التحسين، وتزويد العاملين بآخر المستجدات التطويرية، وكافة السبل لتشخيص المشكلات، ووضع الحلول الكفيلة بتجنبها.
- العمل في إطار موحد مع الإدارة لتحقيق الهدف العام للمنظمة ومن قبل كافة المستويات الإدارية.
- ثقة ودعم الإدارة العليا لحلقات الجودة ورغبتها في تحقيق أهداف المنظمة.
- التأكيد على أن كافة المقترحات المرشحة للتنفيذ من قبل الحلقة قد نفذت فعلاً من قبل الإدارات المعنية، باعتبارها أساليب تطويرية مستمرة في تحسين الأداء من ناحية، وتحسين الخدمة المراد تقديمها للعملاء المرتقبين والحاليين؛ من ناحية أخرى.
- على الرغم من الأهمية الكبيرة لحلقات الجودة في تحسين الأداء، بمشاركة جميع العاملين لتحقيق أهداف المنظمة، إلا أنها تنطوي على العديد من المشكلات التي ينبغي على الإدارة اتخاذ إجراءات لازمة بشأنها.
- ويمكن إيجاز تلك المشكلات فيما يلي:
- عدم إعلام العاملين في الحلقة حول معدلات الإنجاز التي تم إحرازها في مجال التطوير والتحسينات التي تم إنجازها من خلال المقترحات التطويرية لهم .
- حلقات الجودة عمل تطوعي بمحض إرادة العاملين وتحقيق كفاءته وفاعليته وتطويره يتم عادة إما بدرجة عالية أو منخفضة وفقاً للرغبة الذاتية للأفراد أنفسهم .

- المبالغة في توقع المردود المالي أو زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة من قبل العاملين والإدارة.
- العمل وفق المقترحات المقدمة من قبل حلقات الجودة دون التركيز على تفاصيل العمليات المقترنة بها والقادرة على تحسين وتطوير الجودة.
- عرض المشكلات المعقدة جداً وبشكل كبير على حلقات الجودة بغية معالجتها أو إيجاد البدائل المناسبة مما يؤدي إلى خلق حالات من الفشل والإحباط أحياناً.
- عدم وجود نوع من التجانس والانسجام بين الإدارة العليا والإدارات في الأقسام التنفيذية وحلقات الجودة فيما يتعلق بالمقترحات التطويرية المقدمة من العاملين في الحلقة مما يؤدي إلى ظهور بعض المشكلات المعقدة التي تعاني منها المنظمة.

الفصل الخامس

المواصفات الدولية القياسية



الفصل الخامس

المواصفات الدولية القياسية

تمهيد

يركز الفصل الحالي -وهو الخامس والأخير في هذا الكتاب - على المواصفات الدولية القياسية في الجودة؛ من حيث المفهوم والمصطلحات والأسس والنشأة والمكونات، ومواصفات إيزو 9000 وتعديلاتها والمبادئ الرئيسية لمتطلباتها بعد التعديل، والخاصة بمتطلبات الجودة، وفوائد أنظمة الجودة المعتمدة عليها، كما يركز الفصل الحالي على توضيح العلاقة بين أنظمة ومواصفات إيزو 9000 وإدارة الجودة الشاملة TQM، ومزايا تطبيقها في المنظمات، ومفهوم وأنواع شهادات المطابقة.

كما يعرض الفصل بشكل مفصل وواف نموذج الإيزو (14000 - 14001) في مجال البيئة أو ما يعرف بسلسلة الإيزو 14000، وهي مجموعة من المعايير والمواصفات القياسية التي وضعتها الهيئة الدولية للمواصفات القياسية، وحددت من خلالها المتطلبات الأساسية لنظم إدارة الجودة في مجال البيئة، وآليات تنفيذ الاستراتيجيات، والبرامج المرتبطة بها وفقاً للقوانين والتشريعات البيئية المطلوب توافرها في المنظمات التي لها تأثير على البيئة. وقد تم تناولها من حيث المفهوم والنشأة، وتصنيفها ومكوناتها، وأنواع نظم الإدارة البيئية. كما تم تناول سلسلة أيزو- الشهادة (14000) - والمواصفات (14001) وأهدافها ومكوناتها وخطوات التأهيل طبقاً للمواصفة إيزو 14001، وأهم مميزات الحصول على شهادة المطابقة الإيزو (14000) وفقاً للمواصفة 14001.

واختتم الفصل والكتاب بتناول «الميزة التنافسية» كهدف استراتيجي لمختلف

المنظمات الإنتاجية على المستوى العالمي، ومما لاشك فيه أن الهدف الأسمى لأيّة منظمة هو الاستمرارية والتفوق على منافسيها، لذا فالمنظمات مطالبة بامتلاك مزايا تنافسية تحقق من خلالها التفوق والتميز. وقد تم تناولها من حيث المفهوم، واستعراض أنواعها، وسماتها، ومحدداتها، ومعايير الحكم على جودتها، وتوضيح دور كل من إدارة الجودة الشاملة ومواصفات إيزو 9000 في تحقيق الميزة التنافسية.

المواصفات الدولية (إيزو 9000) والمنافسة

قامت المنظمة الدولية للقياس بإصدار سلسلة مواصفات إيزو 9000 في مجال إدارة وتأكد الجودة لأول مرة سنة 1987 وقامت بتعديلها سنة 1994 وسنة 2000 وذلك بهدف الوصول بهذه المواصفات إلى تحقيق أعلى درجات الرضا من قبل العملاء، وبغرض وضع شكل إجرائي للمفاهيم الحديثة للجودة الشاملة.

تعتبر سلسلة المواصفات الدولية إيزو 9000 مواصفات عامة يمكن استخدامها من قبل أي منظمة صغيرة أو كبيرة، إنتاجية أو خدمية وهي بمثابة متطلبات وإرشادات يجب على المنظمات الالتزام بها بغرض التحكم وضبط العمليات الإنتاجية والخدمية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص الانحرافات والأخطاء والعيوب.

وقد كانت المفاوضات المتعلقة بالمنتج أو الخدمة تقوم أساساً على السعر، وفي السوق العالمي الجديد أصبحت شروط الجودة المرتبطة بخصائص المنتج هي الأساس الرئيس في المفاوضات، بحيث سيكون لدى كل من المنتجين والموزعين وتجار الجملة والتجزئة والعملاء المستهلكين فهم مشترك لمكونات جودة مقبولة لسلعة أو خدمة ما.

وأسفرت تلك المحاولات المضنية لإرساء القواعد أن ارتفعت مستويات الجودة على نطاق عالمي؛ مما نتج عنه الحاجة لمواصفات قياسية لجودة عالمية، حيث وضعت المنظمة العالمية للمواصفات القياسية بجنيف بسويسرا International Organization For Standardization الخطوط الإرشادية للجودة والتي تعرف بـ الإيزو 9000 وهي منظمة

عالمية متخصصة في المواصفات القياسية وتضم ممثلين عن هيئات المواصفات والمقاييس الوطنية في أكثر من 120 دولة، وتساهم في وضع مواصفات قياسية تغطي جميع مجالات العمل تقريباً. وتقوم المنظمة العالمية للمواصفات بوضع وتطوير المواصفات القياسية الدولية للجودة من خلال لجانها الفنية، فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة الفنية ISO- TC 176 بتطوير عائلة المواصفات القياسية الدولية الخاصة بأنظمة إدارة الجودة وضمانها، والتي تعرف بـ ISO 9000 Family .

المواصفات الدولية القياسية إيزو 9000 قبل تعديلها

تشتمل عائلة المواصفات الدولية القياسية ISO 9000 على جميع المواصفات التي تم وضعها من قبل اللجنة الفنية ISO/TC/176

وتتألف مواصفات إيزو 9000 من:

- المواصفات القياسية الخاصة بالمصطلحات.

- المواصفات القياسية الإرشادية العامة.

- المواصفات القياسية الخاصة بالمتطلبات.

والمواصفات القياسية تضع الأسس للتطابق العالمي؛ حيث يجب على المنظمات التي تتوقع المنافسة في الأسواق العالمية أن تتوافق أداؤها وأعمالها ومنتجاتها مع المواصفات القياسية، والتي تطبق على كل المشاركين في السوق، كما أن المواصفات الدولية صالحة للتطبيق على مختلف الصناعات سواء في مجال الإنتاج السلعي أو مجالات الخدمات.

وتتكون المواصفة الخاصة بنظم الجودة والتي تغطي مجالات الإنتاج من:

- التصميم Design

- التطوير Development

- الإنتاج Production

- الفحص والاختبار Inspection & Testing

- التركيب والخدمة Installation & Servicing

وهذه المجالات تحتوى على عشرين عنصراً، والمنظمة التى تسعى للحصول على شهادة المطابقة العالمية لابد أن تتوافر لديها عدة مقومات أساسية؛ منها:

- الالتزام والقناعة لدى الإدارة العليا بالمنظمة بأهمية العمل من أجل التسجيل للشهادة، ونشر هذا الالتزام بين جميع أفراد المنظمة، ولابد أن يصدر هذا الالتزام عن إيمان بأهمية الوصول إلى رضا العميل Customer Satisfaction والتعامل مع متطلبات السوق وقيادته Market Driven.

- أن تشيع في المنظمة روح العمل من أجل إرضاء العميل.

- ضرورة وجود فرد من الإدارة مسئول عن نظام الجودة والعمل من أجل الحصول على شهادة المطابقة والمحافظة على استمرار التسجيل، ويشار إليه بممثل الإدارة Management Representative.

- ضرورة الالتزام فى تقنين نظام الجودة فى المنظمة الذى تشترطه المواصفة الدولية، ويشمل الآتى:

- دليل الجودة The Quality Manual: ويشمل سياسة الجودة، وترجمة الشروط الفرعية للمواصفات الدولية بما يناسب المنظمة.

- دليل الإجراءات Procedures Manual: يعد دليل إجراءات لكل إدارة تبين فيه الإجراءات المتصلة بالجودة فيما يخص عمليات الإدارة، ويتضمن دليل الإجراءات كافة التفاصيل المتعلقة بالجودة فى النطاق الخاص به.

- تعليمات العميل Work Instructions: وهى تعليمات تفصيلية كما جاء فى دليل

الإجراءات، وتوضح تماماً كيف يتم كل إجراء حتى يأتي مطابقاً لشروط الجودة المحددة.

- سجلات وتقارير الجودة The Quality Records&Reports: وتتضمن كل السجلات والتقارير التي تثبت فيها المعلومات والنتائج المتعلقة بجزئيات نظام الجودة.

المواصفات الدولية القياسية إيزو 9000 إصدار 2000

قامت اللجنة الفنية ISO/ TC 176 عبر إجراء تعديلات جوهرية في بنية سلسلة المواصفات الدولية القياسية إيزو 9000 والإبقاء على المتطلبات الأساسية، ضرورة حتمية؛ وذلك استجابة لحاجات ومتطلبات مستخدمي هذه المواصفات بهدف الوصول بالمواصفات إلى أعلى درجات الرضا من قبل المستفيدين منها، وكإجراء تطبيقي يعكس المفاهيم الحديثة للجودة الشاملة وتحسين الممارسات التنظيمية وأصبحت مواصفات إيزو 9000 إصدار سنة 2000 تتألف من:

المواصفات الدولية إيزو 2000/9000 أنظمة إدارة الجودة (الأسس والمصطلحات):

صدرت هذه المواصفة سنة 2000 وجاءت لتحل محل المواصفة إيزو 8402 (1994)، وتستند هذه المواصفة إلى مجموعة من الأسس كمتطلبات أنظمة إدارة الجودة إلى جانب التوثيق وتقويم أنظمة إدارة الجودة ومدخل العملية.

كما أنها توفر تعاريف لـ 80 مصطلحاً من مصطلحات الجودة والتي تنقسم إلى عشر مجموعات كالتالي:

1- مصطلحات تتعلق بالجودة وعددها 5.

2- مصطلحات تتعلق بالإدارة وعددها 15.

3- مصطلحات تتعلق بالمنظمة وعددها 7.

- 4- مصطلحات تتعلق بالمعالجة والمنتوج وعددها 5.
- 5- مصطلحات تتعلق بالصفات وعددها 4.
- 6- مصطلحات تتعلق بالمطابقة وعددها 13.
- 7- مصطلحات تتعلق بالتوثيق وعددها 6.
- 8- مصطلحات تتعلق بالاختبار وعددها 7.
- 9- مصطلحات تتعلق بالتدقيق وعددها 12.
- 10- مصطلحات تتعلق بتوكيد الجودة لقياس المعالجة وعددها 6.

المواصفة الدولية القياسية إيزو 2000/9001 (متطلبات نظام إدارة الجودة):

حلت المواصفة إيزو 9001/2000 محل المواصفات (إيزو 9001/9002/9003)، وقد سميت هذه المواصفات بمواصفات المطابقة، ولعل هذه المسمى ينطلق من المتطلبات الأساسية الواجب توفرها في أنظمة إدارة الجودة، حيث إن المنظمات التي تستوفي متطلبات هذه المواصفة تستطيع الحصول على شهادة المطابقة، وعليه فإن هذه المواصفة تستخدم لتأكيد الجودة الخارجية، لدعم ثقة العميل بأن نظام الجودة في المنظمة قادر على توفير سلع وخدمات تحقق الرضا من خلال توافر الخصائص المطلوبة والمحددة.

المبادئ الرئيسية لمتطلبات المواصفة بعد تعديلها:

أولاً: المجال: يتضمن التزام المنظمة بتطبيق المواصفة العالمية إيزو 9001 لتحقيق رضا العملاء من خلال تقديم المنتجات مماثلة.

ثانياً: المرجع المعياري: وثيقة تصدرها المنظمة تتضمن التزام الإدارة العليا والعاملين فيها نحو تحقيق احتياجات وتطلعات العملاء، مع تحديد أهداف واستراتيجيات واحتياجات واستعدادات المنظمة وإداراتها المختلفة نحو تحقيق الجودة بوصفها نظاماً دولياً.

ثالثاً: التعريفات والمصطلحات: ويتضمن تعريفاً لكل مصطلح أو مسمى يتم ذكره داخل الدليل وغير معروف لدى المهتم والباحث والقارئ؛ مثل: اسم المنظمة، أنشطتها، خدماتها، منتجاتها.

رابعاً: نظام إدارة الجودة: يحتوي على متطلبات عامة؛ مثل تحديد عمليات المنظمة، وتعاقب تلك العمليات المطلوبة لضبطها، وتوفير الموارد، وطرق القياس والتطوير اللازمة لتحقيق النتائج، بالإضافة إلى تحديد متطلبات التوثيق وإعداد دليل الجودة، والإجراءات المرتبطة بالمواصفة، والإجراءات الخاصة بالمنظمة، وأسلوب ضبط المستندات والوثائق.

خامساً: مسؤولية الإدارة: ويتمثل دور الإدارة في المواصفة الدولية إيزو 9001/2000 من خلال إظهار التزامها بتطبيق وتحقيق وتطوير نظام الجودة؛ من خلال توفير الموارد والتركيز على العملاء وتحقيق متطلباتهم، وكذلك المتطلبات التنظيمية والقانونية في المنظمة، مع وضع سياسة للجودة والتأكد من مناسبتها للبيئة الداخلية، وتطبيقها من قبل الجميع، بالإضافة إلى التخطيط للجودة؛ من خلال تحديد ومتابعة تحقيق أهداف الجودة خلال الاتصالات الداخلية والخارجية وتنظيم المراجعة الداخلية.

سادساً: إدارة الموارد: توفير وضمان كفاءة الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق الجودة، وما يتطلبه ذلك من حسن اختيار الأفراد؛ وفقاً للمهارات والخبرات والمؤهلات المناسبة، مع ضرورة توفير التدريب اللازم وتقييم الأداء الدوري، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية؛ كالمباني والتجهيزات والمعدات والخدمات اللازمة لتحقيق المطابقة لمتطلبات المنتج.

سابعاً: تحقيق المنتج النهائي: يتضمن جميع أنشطة التخطيط للعمليات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات؛ بدءاً بالتخطيط لتحقيق المنتج، والاتصال بالعميل (متطلبات العملاء)، ومراحل التصميم، وضبط عمليات الشراء من الموردين، والتفتيش والفحص، والتأكد من صلاحية عمليات الإنتاج، وتوفير الخدمة، والتحديد والتقني والدراسة للمنتج والحفاظ عليه في المخازن حتى تسليمه للعميل.

ثامناً: القياس والتحليل والتطوير: يتضمن جهود المنظمة نحو عملية التحسين المستمر في أنشطة وإجراءات العمل؛ من خلال البيانات والمعلومات المرتدة؛ من قياس ومراقبة رضا العملاء، والمراجعة الداخلية، ومراقبة العمليات والسلعة والخدمة، ويتم تحليل تلك البيانات واتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية اللازمة، لضمان مطابقة المنتج.

إرشادات تحسين الأداء في المواصفة الدولية القياسية إيزو 2000/9004 (أنظمة إدارة الجودة):

حلت المواصفة الدولية إيزو 2000/ 9004 محل المواصفات التوجيهية إيزو (9004 - 1 / 2 / 3 / 4) وما يتصل بها من ملحقات. وتوفر هذه المواصفة أدلة توجيهية تهتم بفاعلية وكفاءة نظام إدارة الجودة، وتهدف إلى تحسين أداء المنظمة وتحقيق رضا العملاء وأصحاب المصالح، حيث إنها تشمل أغلب عناصر نظام إدارة الجودة وفقاً للمواصفة إيزو 9001 بشيء من التفصيل لدعم المنظمات نحو تحسين أنظمة إدارة الجودة فيها.

وقد أعيدت صياغة هذه المواصفة كلياً لتكون أكثر توافقاً مع المواصفة إيزو 9001 حيث أصبح يطلق على المواصفتين إيزو 9001 وإيزو 9004 الشئ المتوافق وذلك لكونهما تتكونان من نفس الفقرات والمكونات والبنود، إلا أن الإيزو 9004 تحتوي على مزيد من المتطلبات التي تقود المنظمة إلى إنشاء نظام لإدارة الجودة الشاملة.

العلاقة بين أنظمة ومواصفات إيزو «ISO 9000» وإدارة الجودة الشاملة «TQM»

هناك علاقة وثيقة بين أنظمة مواصفات «ISO 9000» وإدارة الجودة الشاملة «TQM»، فليس صحيحاً أن المنظمة القادرة على الحصول على مطابقة لمواصفة الإيزو تستطيع تطبيق إدارة الجودة الشاملة، إلا أنه من الجدير بالذكر أن المنظمة التي تسعى نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة، هي منظمة قادرة على التوافق مع مواصفات الإيزو، فضلاً عن أن المطابقة مع المواصفة تعتبر مؤشراً لاستعداد المنظمة لتحقيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة.

مبادئ إدارة الجودة الشاملة التي تتضمنت بالمواصفة

أولاً: التركيز على العميل: يعتبر العملاء ركيزة نجاح المنظمة؛ لذا فلا لابد لها أن تقوم بدراسة احتياجاتهم الحالية والمستقبلية وأن تلبي هذه الاحتياجات والمتطلبات وتدير وتقود توقعاتهم المستقبلية.

ثانياً: القيادة: تتحدد مسؤولية القيادة في توفير بيئة داخلية داعمة ومحفزة للأفراد نحو تحقيق أهداف المنظمة، كما أنها تقوم بوضع تلك الأهداف وتوجيه أعضاء النظام بالشكل الذي يؤدي يحقق الأهداف.

ثالثاً: اندماج الأفراد: يعتبر العنصر البشري العامل في المنظمة - باختلاف مستوياته الوظيفية والتنظيمية - الركيزة الأساسية؛ وعليه فإن عمليات تماسكهم واهتمامهم وولائهم نحو المنظمة يمكنها من استثمار قدراته ومواهبه لتحقيق أهدافها.

رابعاً: أسلوب إدارة العمليات: تطبيق منهج إدارة العمليات في إدارة أنشطة وموارد المنظمة لتحقيق أهدافها يؤدي إلى تحقيق أهدافها المرغوبة بفعالية أكبر.

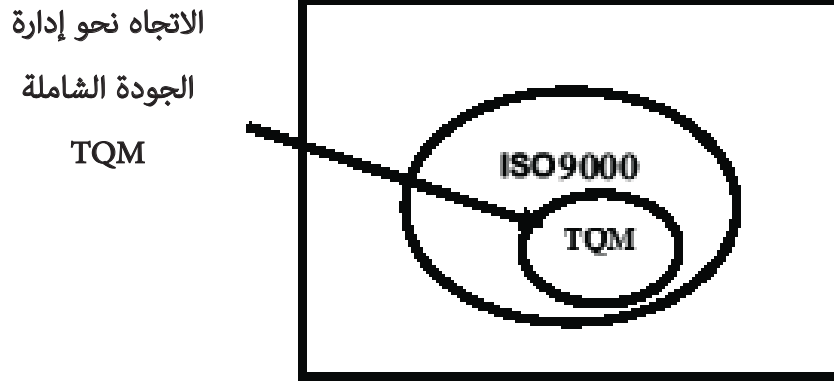
خامساً: أسلوب النظم في الإدارة: إن إدراك وفهم وإدارة العلاقات والمتغيرات الداخلية والخارجية يؤدي إلى كفاءة وفعالية المنظمة في تحقيق الأهداف؛ فتكامل العمليات يعطي فهما أفضل لدور كل موظف ومسؤولياته، واستثمار الإمكانيات، والبرنامج الزمني، والموارد المادية لتحقيق الأهداف.

سادساً: التحسين المستمر: يعتبر التطوير والتحسين المستمر لأداء المنظمة مطلباً وهدفاً لازماً وضرورياً يجب أن تسعى المنظمة إلى الوصول إليه؛ من خلال خططها وأدلتها وإجراءاتها وآليات عملها ونظام المتابعة والتقييم لديها.

سابعاً: الاعتماد على الحقائق عند اتخاذ القرارات: تعتمد فعالية القرارات على تحليل المعلومات والبيانات، الأمر الذي يعكس أن تكون تلك المعلومات والبيانات دقيقة وموثوقة بها، بالإضافة إلى ضرورة إتاحتها أمام من يحتاجها.

ثامناً: العلاقة المشتركة مع الموردين: يجب أن تتسم علاقات المنظمة مع مورديها بوجود مصالح مشتركة بين الطرفين لتعزيز قدرتهم على الاستفادة منها.

والشكل التالي رقم (18) يوضح تلك العلاقة:



شكل (18)

أنظمة إدارة الجودة الشاملة

يتضح من الشكل (19) أن إدارة الجودة الشاملة TQM هي أكثر شمولاً من مواصفات ونظم الإيزو «ISO 9000» وأن هذه الأخيرة تعد إحدى مدخلات، وفي الوقت نفسه إحدى عوائد، تحقيق إدارة الجودة الشاملة TQM، وأن البيئة التنظيمية التي تفرزها إدارة الجودة الشاملة تعد مناخاً مناسباً جداً للحصول على مختلف شهادات المطابقة مع المواصفات.

أ- تعريف ISO لإدارة الجودة: إنها جميع الأنشطة المتعلقة بوظيفة الإدارة التي تحدد سياسة الجودة وأهدافها ومسؤولياتها وكيفية تطبيقاتها؛ من خلال تخطيط وضبط وضمان وتحسين الجودة ضمن نظام الجودة.

ب- المكونات الأساسية لمواصفات «ISO 9000»: تعتبر سلسلة المواصفات العالمية «ISO 9000» نظاماً متكاملًا يتكون من مجموعة من المعايير المتعلقة بأنشطة المنظمة التي تم وضعها من قبل المنظمة الدولية، ويمكنها منح شهادات المطابقة للمنظمات التي تثبت مدى تطابقها مع هذه المعايير «ISO».

- سلسلة المواصفات العالمية «ISO 9000»: المتعلقة بأنظمة إدارة الجودة والمبادئ الأساسية والمصطلحات، والتي تضم المبادئ الأساسية لأنظمة إدارة الجودة وتعريف المصطلحات المتعلقة بها.

- سلسلة المواصفات العالمية «ISO 9001»: المتعلقة بأنظمة إدارة الجودة للمتطلبات والمطابقة للحالات التعاقدية. وقد حلت هذه المواصفة محل المواصفات ISO 9001, ISO 9002, ISO 9003 لإصدار سنة 1994 وهي تستخدم لضمان الجودة الخارجية المتعلقة بتوفير الثقة للعميل، على أن نظام الجودة في المنظمة قادر على إنتاج سلع أو خدمات تستجيب لمتطلباته وتحقق تطلعاته.

- سلسلة المواصفات العالمية «ISO 9004»: المتعلقة بأنظمة إدارة الجودة الخاصة بإرشادات تطوير الأداء وتوفر هذه المواصفة جملة من الإرشادات موجهة لتطوير الأداء في المنظمة وهي ليست للحالات التعاقدية وتتناول معظم عناصر نظام إدارة الجودة التي تتضمنها المواصفة ISO 9000 بشيء من الشرح والتفصيل لمساعدة المنظمات على فهم مضمون هذه المواصفة ولتتمكن من تطوير نظام إدارة الجودة بها.

- سلسلة المواصفات العالمية «ISO10000»: وهي مجموع المواصفات التي تختص بالنواحي الفنية المتعلقة بالجودة، كإرشادات حول خطط الجودة وإرشادات حول تدقيق الجودة.

ومما لاشك فيه أن منظومة الإيزو قد تطورت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وتمت مراجعة بعض الأدلة وبعض المواصفات، ودمج البعض الآخر، وفصل بعض منها، فضلاً عن إضافة بعض المواصفات، حسب طبيعة المنظمات ونظمها الإنتاجية وحاجتها للمطابقة، ومن ثم الاعتماد.

مفهوم وأنواع شهادات المطابقة

مفهوم تعريف المطابقة:

شهادة المطابقة هي اعتراف صادر عن جهة اعتماد مستقلة، يقر بموجبها بأن منظمة ما قد حققت المتطلبات التي تتضمنها المواصفة التي تم تطبيقها.

ويمكن تعريفها بأنها وثيقة تثبت أن متطلبات السلعة أو خدمة أو شخص أو عملية أو النظام تلبي المتطلبات المعنية في المواصفة.

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن المطابقة هي اعتراف رسمي من جهة معتمدة ومستقلة، وضمن مكتوب على السلعة أو الخدمة أو النظام أو الفرد أو العملية أنها متوافقة مع المتطلبات المقررة.

أنواع شهادات المطابقة:

هناك ثلاث أنواع لشهادات المطابقة:

- 1- مطابقة الأفراد: وتهدف إلى الاعتراف بالكفاءة المهنية لفرد ما في أدائه لعمله وفقاً لمعايير محددة سلفاً.
- 2- مطابقة المنظمات: وتهدف إلى إثبات أن المنظمات تطبق نظام جودة مطابقاً لمواصفات مرجعية أيزو 9000.
- 3- مطابقة السلع والخدمات: وتهدف إلى إثبات أن السلعة أو الخدمة مطابقة لمواصفات أو مقاييس محددة سلفاً وخاضعة لمراقبة صارمة مستمرة بشكل دوري.

فوائد أنظمة الجودة المعتمدة على مواصفات الإيزو 9000

- تكوين صورة طيبة عن المنظمة في بيئة الأعمال.
- المساهمة في تدعيم القدرة التنافسية للمنظمة.

- تساعد المنظمة في زيادة نصيبها من السوق.
 - زيادة المبيعات، ومن ثم الأرباح.
 - تصميم جيد للمنتجات.
 - تخطيط أفضل للمنتجات وتنويعها.
 - التطوير والتحسين المستمر لجودة المنتجات.
 - تقليل التكلفة الخاصة بالحصول على المواد الخام واستخدامها.
 - استخدام أمثل لمعدات وأجهزة المنظمة.
 - رفع الروح المعنوية للعاملين.
 - تشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المنظمة المختلفة.
 - تقليل نسبة التكاليف والمعييب في الإنتاج.
 - مقابلة احتياجات السوق المفتوحة عالمياً.
 - كسب رضا العملاء واستمرار تعاملهم مع المنظمة.
- ويمكن توضيح فوائد تطبيق نظام إدارة الجودة وأدلة الحصول عليها من خلال مواصفات «ISO 9000» من خلال الجدول (4) التالي:

جدول (4)

فوائد تطبيق نظام إدارة الجودة وأدلة الحصول عليها

من خلال مواصفات «ISO 9000»

م	فوائد تطبيق نظام إدارة الجودة	أدلة الحصول عليها من خلال متطلبات «ISO 9000»
1	يزود العاملين بالوسائل التي تمكنهم من أداء مهامهم بالشكل الصحيح ومن المرة الأولى.	من خلال توفير الموارد المناسبة والتدريب وتعليمات العمل والبيئة التنظيمية الصحية والدافعية.
2	يوفر الوسائل اللازمة لتعريف المهام الصحيحة وتحديد طريقة تؤدي إلى إعطاء نتائج صحيحة.	من خلال تخطيط الجودة ووضع الإجراءات والمواصفات والإرشادات التي تساعد العاملين على اختيار الشيء الصحيح لكي يقوموا بأدائه.
3	يوفر وسيلة لتوثيق خبرة المنظمة بطريقة أرشيفية وهذا يؤسس قاعدة لتدريب وتثقيف العاملين؛ وبالتالي تحسين أدائهم.	من خلال توفير مجموعة من الممارسات الرسمية المؤثقة: دليل الجودة، والإجراءات، وتعليمات العمل التي ينبغي مراجعتها بصورة مستمرة وإبقاؤها قيد التنفيذ.
4	يوفر دليل موضوعي يمكن استخدامه لإثبات جودة سلع وخدمات المنظمة.	من خلال تحديد وتعريف واستمرار سجلات جودة لكل عملية وتوثيقها وتدوينها.
5	تخفيض حالات التوتر من خلال تحرير المدراء من التدخل المستمر في عمليات المستويات الأدنى التنفيذية.	من خلال توافر أدلة موثقة عن تعليمات العمل والمهام والأنشطة وتزويد العاملين بالوسائل التي تمكنهم من ضبط عملياتهم باستمرار ذاتياً وتحديد الإجراء الخاطئ وتعديله.
6	المحافظة على منظومة جودة ثابتة للنظام الإنتاجي سواء أكان للسلع أم للخدمات.	من خلال تقارير تحديد حالات عدم التطابق أو الانحراف واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية المناسبة.
7	يوفر وضوحاً وشفافية للواجبات والمسؤوليات والاختصاصات والمهام.	من خلال تحديد الوصف الوظيفي والصلاحيات والمسؤولية والمرجعية والمستوى الإداري لكل فرد في المنظمة.

ج. المقارنة بين إدارة الجودة الشاملة «ISO 9000»: يمكن توضيح أهم الفروق بين نظام إدارة الجودة و«ISO 9000» من خلال الجدول التالي رقم (5):

جدول (5)

مقارنة بين إدارة الجودة الشاملة ومواصفة «ISO 9000»

العناصر	ISO 9000	إدارة الجودة الشاملة «TOM»
التركيز على العميل	<ul style="list-style-type: none"> - ضمان مطابقة المنتج مع متطلبات العميل. - معالجة شكاوي العملاء. - متابعة إدراك العميل لمستوى تلبية متطلباته. - توفير وثائق توضح ذلك. 	<ul style="list-style-type: none"> - إرضاء العميل هي أولوية الأولويات. - تتبع وفهم ما يريده العميل باستمرار. - دراسة ومتابعة عوامل ولاء العميل. - قياس رضا العميل وإجراء مقارنات مع المنافسين باستمرار. - مشاركة العميل كمسئول متضامن مع المنظمة.
القيادة	<ul style="list-style-type: none"> - وضع سياسة وأهداف الجودة. - توفير الموارد الضرورية. - الحرص والتتبع لجميع مراحل تطبيق نظام الجودة. 	<ul style="list-style-type: none"> - وضع رؤية للمنظمة تجاه الجودة، وجعل الجميع يؤمنون بها داخل المنظمة. - توفير كل مستلزمات التطبيق، وإعطاء القدوة، وتشجيع مبادرات العاملين. - دعم الإدارة لمنظومة الجودة.
مشاركة الأفراد	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد مستوى الكفاءة الضرورية لكل منصب وعمل ومهمة. - تدريب وتأهيل العنصر البشري. - التحديد الواضح للصلاحيات والمسؤوليات. 	<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ على البيئة التي تحقق المشاركة الكاملة والتحسين المستمر. - التأكد والحرص من أن كل فرد في المنظمة يعرف أهدافها. - المشاركة الكاملة للأفراد.
العمليات	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على تطبيق المتطلبات المطلوبة في مواصفات المنتج أثناء العمليات ووفق ما هو موثق له في النظام. 	<ul style="list-style-type: none"> - الفهم والتحليل والتعمق أكثر في العمليات لتحقيق أهداف التحسين المستمر. - التطوير والتحسين المستمر في منظومة الإنتاج. - رفع مستوى مواصفات المنتج أولاً بأول.

تابع جدول (5)

المقارنة بين إدارة الجودة الشاملة ومواصفة «ISO 9000»

العناصر	ISO 9000	إدارة الجودة الشاملة «TOM»
التحسين المستمر	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين مستوى جودة المنتجات عن طريق الأعمال التصحيحية، والوقائية، وأعمال التدقيق، والمراجعات. 	<ul style="list-style-type: none"> - القيام بقياس الأداء باستمرار، ووضع أهدافاً لها لتقييم التحسينات. - إتاحة الفرص وأدوات التحسين لجميع الأفراد. - المقارنة المرجعية مع المنظمات المناظرة المتفوقة بغرض تحديد الفروق وتصحيحها. - إجراء تقييم ذاتي مستمر ودوري.
اتخاذ القرارات بناء على الحقائق	<ul style="list-style-type: none"> - اتخاذ القرارات بناءً على المعلومات الواردة عن طريق دراسة المنتجات غير المطابقة وتقييم العمليات. 	<ul style="list-style-type: none"> - اتخاذ القرارات استناداً إلى أكبر قدر ممكن من المعطيات، وتوظيف الأدوات الملائمة وإشراك العاملين في ذلك.
الإدارة بمدخل النظم	<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ على نظام الجودة فعال وموثق. - إدارة نظام عمليات مترابطة وقادرة على تحقيق أهداف الجودة المحددة. 	<ul style="list-style-type: none"> - اعتبار أي منظمة نظام له مدخلاته وعملياته ومخرجاته وعوائده التي يجب أن تتميز بالجودة وفقاً لمعايير محددة. - إدارة المنظمة كنظام متكامل ومتربط. - جعل جميع العمليات تساهم في تحقيق أهداف المنظمة وتفعيل النظام ككل. - دراسة الارتباطات بين مختلف العمليات وقياس النتائج ومقارنتها مع الأهداف.
العلاقات مع الموردين	<ul style="list-style-type: none"> - تحديد وتوثيق المتطلبات والمعايير المطبقة على الموردين. - تقييم الموردين حسب قدرتهم على تقديم منتجات مطابقة لمتطلبات المنظمة. 	<ul style="list-style-type: none"> - إقامة علاقات استراتيجية طويلة المدى لتطوير المنتجات والعمليات. - مشاركة الموردين في الخطط المستقبلية. - اعتبار الموردين شركاء حقيقين ومتضامين في تحسين الجودة.

نخلص مما سبق إلى أن الحصول على شهادة المطابقة مع المواصفات الدولية إيزو 9000 ليس هدفاً في حد ذاته، ولكنه وسيلة تستخدمها الإدارة الناجحة للوصول إلى المزايا المترتبة على ذلك التفوق الإداري.

مزايا تطبيق المواصفات إيزو 9000 في المنظمات

تقوم المنظمات بتبني مواصفات إيزو 9000 رغبة منها في زيادة حصتها السوقية، محلياً ودولياً؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم ربحيتها. ويمكننا تصنيف فوائد ومميزات تطبيق الإيزو 9000 إلى ثلاث فئات؛ هي كما يلي:

أولاً: المنظمات:

يترتب على تطبيق مواصفات إيزو 9000 من قبل المنظمات الفوائد الآتية:

- تجانس جودة الوحدات المنتجة من خلال تحسين الجودة.
- تخفيض التكاليف نتيجة الحد من المعيب، ومن أعمال الفحص والمراقبة والاختبار، ومن إصلاح الوحدات المعيبة، والحد من هدر الوقت والموارد.
- التركيز على متطلبات العملاء، وتسليمهم المنتجات في الوقت المحدد نتيجة فاعلية الأنشطة المنفذة؛ ومن ثم تحسين إنتاجية المنظمة.
- توافر الثقة والتواصل مع العملاء، وتلبية احتياجاتهم باستمرار.
- تحسين جودة المواد الخام، من خلال التركيز على عملية تقييم الموردين، واختبارهم قدراتهم على تلبية متطلبات المنظمة.
- زيادة حجم المبيعات للمنظمة.
- استخدام شهادة المطابقة المتحصل عليها من جراء تطبيق مواصفات الإيزو 9000 في زيادة النصيب السوقي والانفتاح على أسواق جديدة.

- زيادة مساحات التفاهم بين العنصر البشري في المنظمة؛ وهو ما يخلق مناخ عمل ملائماً يعزز التواصل بين الوحدات التنظيمية للمنظمة.

ثانياً: العاملون في المنظمة:

فوائد تطبيق مواصفات الإيزو 9000 بالنسبة للعاملين في المنظمة:

- إمداد العاملين بالوسائل التي تمكنهم من أداء مهامهم بالشكل الصحيح، ومن المرة الأولى.
- يوفر الوسائل اللازمة لتعريف المهام وتحديد لها بطريقة تؤدي إلى إعطاء نتائج صحيحة.
- يوفر مادة أرشيفية وثائقية لخبرة المنظمة ويؤسس قاعدة لتدريب و تثقيف وتحسين أداء العاملين.
- يوفر دليلاً موضوعياً لضبط عمليات المنظمة عن طريق العملاء والمقيمين بشكل مستمر لإثبات جودة منتجات وخدمات المنظمة.
- تخفيض حالات التوتر من خلال تحرير المدراء من التدخل المستمر في العمليات التنفيذية في المستويات التنظيمية الأدنى.
- المحافظة على استمرار جودة السلع والخدمات.
- يوفر وضوحاً وشفافية للواجبات والمسؤوليات.

ثالثاً: العملاء:

- حصول العملاء على مستوى الجودة المتوقع بشكل مستمر.
- زيادة ثقة العملاء في سلع وخدمات المنظمة.
- المقارنة بين المنظمات عند دراسة العروض واتخاذ قرارات الشراء.
- تحديد قدرة نظام الجودة في المنظمة على إنتاج منتج يحقق بالمتطلبات.

إن العديد من المنظمات وجدت أن تطبيق المواصفات إيزو 9000 والحصول على شهادة المطابقة أدى إلى تحسين أوضاعها؛ من خلال تحسين الجودة، وزيادة الإنتاجية، وخفض عدم التطابق، وزيادة القدرة على التسليم في الوقت المحدد، وزيادة رضا العملاء؛ الأمر الذي أدى إلى تحسين الأرباح.

نموذج إيزو (14001-14000):

مفهوم الإيزو (14000):

الإيزو 14000 مجموعة من المعايير القياسية التي وضعت من قبل المنظمة الدولية للقياس بجنييف ISO وبمعنى آخر أن سلسلة الإيزو 14000 هي مجموعة من نظم الإدارة البيئية التي ظهرت بهدف تحقيق مزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع احتياجات البيئة.

وقد وضعت تلك المعايير والمواصفات القياسية من أجل تحديد المتطلبات الأساسية لنظم إدارة الجودة البيئية، وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المرتبطة بها بما يتفق مع القوانين والتشريعات البيئية المطلوب توافرها في المنظمات الإنتاجية التي لها تأثير على البيئة. ويتطلب الإيزو وجود سياسة بيئية متكاملة، وإجراءات لمراقبة الأنشطة والعمليات؛ من أجل تحقيق الأهداف البيئية مع ضرورة مراعاة التحديث المستمر لأساليب العمل بشكل يتلاءم مع المتغيرات المتلاحقة، بالإضافة إلى تقييم فاعلية تطبيق التعديلات للحصول على ميزة تنافسية مستدامة.

تصدر حالياً أول سلسلة من المقاييس الدولية لأنظمة الإدارة البيئية من قبل المنظمة الدولية للمقاييس، تقدم مواصفة إيزو 14001 عناصر نظام إدارة بيئية فعال يمكن أن يتكامل مع متطلبات الإدارة الأخرى بما يساعد المنظمات على تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية. يتيح نظام إيزو 14001 تحديد الإجراءات وتقييم فعاليتها لوضع السياسة والأهداف البيئية وتحقيق وإظهار التوافق مع هذه الأهداف، فضلاً عن إصدار توجيه عام لتنفيذ وتحسين

نظام الإدارة البيئية، كما يحدد مواصفة الإيزو 14001 متطلبات إصدار الشهادة 14000 وإعلان نظام الإدارة البيئية في المنظمة، كما يعطي التوافق مع المقاييس وضعاً تنافسياً للمنظمات التي لديها أنشطة تصدير.

سلسلة المواصفات الدولية (ISO14000) هي عبارة عن مجموعة مؤلفة من (23) مواصفة، طورتها اللجنة (TC207) في منظمة ISO، من أجل أن تزود المنظمة بهيكل لإدارة التأثير البيئي والسيطرة عليه.

كما تقدم مجموعة من الأدوات والموجهات الشاملة بهدف تطوير وتنفيذ وصيانة وتقويم السياسات والأهداف البيئية، وتسعى باستمرار لمعالجة المشاكل البيئية من مصادرها وليس في خط النهاية وتوجيه اهتمامها للمواقع الحرجة بشكل خاص.

تعتبر تلك المواصفات مرشحات مكملية للمتطلبات الإلزامية التي تفرضها السلطات المعنية من خلال التعليمات والضوابط البيئية، وبفضل مرونتها ومشاركة جهات مختلفة في إعدادها فقد اكتسبت قبولاً عالمياً ساعد على توفير فهم دولي مشترك للقضايا البيئية وكيفية التعامل معها، كما ساعد على تحسين الأداء البيئي وخفض تكلفته على المستوى العالمي. وتؤكد العديد من الأدبيات اعتقاد البعض أن سلسلة المواصفات الدولية (ISO14000) تحدد مستوى الأداء البيئي الأمثل، كما أنها تقدم آليات لمعالجة التلوث والمشاكل البيئية الأخرى، والحقيقية أن ما تقدمه سلسلة (ISO14000) عبارة عن أدوات وأنظمة ومواصفات لأداء الالتزامات البيئية وتقويمها دون تحديد لمستوى الأداء البيئي الذي يجب بلوغه.

نشأة نظام إدارة البيئة الإيزو (14000-14001):

تعتبر هيئة المواصفات البريطانية هي أول من أبدى اهتماماً بإيجاد مواصفات لإدارة البيئة، كما حدث بالنسبة لأنظمة إدارة الجودة. ففي العام 1992 ظهر أول إصدار لمواصفة دولية لنظام إدارة البيئة وهي المواصفة BS7750 وبدأ تطبيقها في 200 شركة صناعية في المملكة المتحدة. وتم تعديل هذه المواصفة وأعيد إصدارها في فبراير 1994 لتتوافق مع النظام الخاص بإدارة البيئة بالاتحاد الأوروبي Eco-Management and Audit Scheme EMAS.

ولإدراكها للأهمية التي تتمتع بها أنظمة إدارة الجودة عالمياً وضرورة إيجاد مواصفات إدارة بيئية دولية موحدة بغرض منح شهادات المطابقة؛ شكلت المنظمة الدولية للقياس (الإيزو) في العام 1993 لجنة فنية جديدة تحمل الرقم 207، للعمل على إصدار أول مواصفات لإدارة أنظمة البيئة من قبل الإيزو. وكان أول إنتاج لهذه اللجنة الفنية في سبتمبر عام 1996 عندما ظهرت المواصفة ISO14001:1996 وتم اعتماد هذه المواصفة التي بناءً عليها تمنح شهادة الـ ISO14000.

تصنيف عائلة إيزو (ISO 14000):

يمكن تصنيفها إلى سبع مواصفات رئيسية؛ وهي مواصفات نظام كما يلي:

- 1- الإدارة البيئية.
- 2- مواصفات التدقيق البيئي.
- 3- مواصفات الملصق البيئي.
- 4- مواصفات تقييم الاداء البيئي.
- 5- مواصفات تقييم دورة الحياة.
- 6- مواصفة مصطلحات الإدارة البيئية.
- 7- الجوانب البيئية.

مكونات سلسلة المواصفات الدولية القياسية إيزو (ISO14000):

يمثل إصدار سلسلة المواصفات الدولية القياسية (ISO14000) حدثاً مهماً في مجال حماية البيئة والاهتمام بها، والجدول التالي [رقم 6]] يوضح مكونات سلسلة المواصفة الدولية القياسية (ISO14000):

جدول رقم (6)

قائمة بسلسلة المواصفة الدولية القياسية (ISO14000)

نوع الوثيقة	رقم وتاريخ المواصفة	العنوان
ISO	14001: 1996	نظم الإدارة البيئية، مواصفات مع مرشد للاستخدام
	14004: 1996	نظم الإدارة البيئية، إرشادات عامة للمبادئ والأنظمة والتقنيات السائدة
	14010: 1996	المبادئ العامة للتدقيق البيئي، ويطبق على جميع الأشكال
	14011: 2002	وثيقة توجيهية تستخدم لتدقيق نظام إدارة البيئة
	14013: 2002	تحديد الإطار العام لكيفية إدارة برنامج التدقيق البيئي وفقاً لـ ISO14011
	14014: 2001	تحديد عمليات التدقيق الأساسية
	14015: 2001	تدقيق نظم الإدارة البيئية: التقييم البيئي للموقع
	19011: 2002	إرشادات تدقيق نظام إدارة البيئة
	14020: 2000	الملصقات والإعلان البيئي: مبادئ عامة
	14021: 1999	الملصقات والإعلان البيئي: الإعلان البيئي الذاتي
	14022: 1999	الملصقات والإعلان البيئي: تحديد شروط استخدام الرموز البيئية
	14023: 1999	الملصقات والإعلان البيئي: تقديم إطار استخدام الرموز البيئية والتحقق منها
	14024: 1999	الملصقات والإعلان البيئي: الملصقات البيئية نوع 1، المبادئ، والإجراءات
WD	14025: --	الملصقات والإعلان البيئي: مبادئ إرشادية وإجراءات
WD/TR	14026: --	الملصقات والإعلان البيئي: الإعلان البيئي، 3 مرشد للمبادئ والإرشاد.
ISO	14031: 1999	الإدارة البيئية: تقويم الأداء البيئي: الإرشادات.
TR	14032: 1999	الإدارة البيئية: تقويم الأداء البيئي: دراسة حالة لتوضيح استخدام ISO14031
ISO	14040: 1997	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: المبادئ وإطار العمل

نوع الوثيقة	رقم وتاريخ المواصفة	العنوان
	14041: 1998	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: تعريف الهدف، المجال، تحليل المخزون
	14042: 2000	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: تقدير تأثير دورة الحياة .
	14043 :2000	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: تفسير دورة الحياة
TR	14048 :1999	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: توفير بيانات تقدير دورة الحياة
	14049 :1999	الإدارة البيئية: تقدير دورة الحياة: أمثلة لتطبيق ISO14040
ISO	14050 :2000	الإدارة البيئية: المفردات
	14061 :1998	معلومات لمساعدة منظمات رعاية الغابات في استخدام نظام الإدارة البيئية لمقياس ISO14001,ISO14000
	14064 :1997	دليل للجوانب البيئية في مقياس المنتج

ISO: مقياس دولي

WD: مسودة عمل

TR: تقرير لجنة

ماهية نظام الإدارة البيئية إيزو (14000 - 14001):

يعرف نظام الإدارة البيئية باعتباره «هيكل لإدارة المنظمات لتقييم تأثيراتها البيئية».

كما يعرف بكونه «جزءًا من نظام الإدارة يستخدم في تطوير وتنفيذ السياسة البيئية وإدارة الجوانب البيئية».

و يوصف بأنه «جزء من نظام الإدارة في المنظمة يسعى إلى تطوير وتنفيذ سياستها البيئية وإدارة تفاعلها مع البيئة التي تتواجد فيها».

تأسيسًا على ما تقدم يمكن إجمال وصف نظام الإدارة البيئية بكونه «مجموعة عناصر مترابطة تشكل نظامًا إداريًا فرعيًا يهتم بإدارة المتغيرات والتأثيرات البيئية التي ظهرت نظرًا

لأنشطة المنظمة، عن طريق توفير إطار عمل متكامل للتطوير والتنفيذ والمحافظة على السياسة البيئية وضمان توافقها مع القوانين البيئية وتحسين الأداء البيئي باستمرار».

أنواع نظم الإدارة البيئية:

توجد ثلاثة نظم للإدارة البيئية تعبر عنها ثلاث مواصفات رئيسية، نوجز عرضها فيما يلي:

أولاً: «المواصفة البريطانية (BS : 7750) British Standard»:

أصدر المعهد البريطاني للمواصفات عام (1992) نظاماً للإدارة البيئية عرف بالمواصفة البريطانية رقم (7750) وقد تم تنقيحها عام 1994 والتي لازالت معتمدة حتى الآن في المملكة المتحدة وقد شكلت أساساً لتطوير المواصفة الدولية (ISO 14001)، إلا أنها اقل مرونة وأكثر تحديداً ويصعب تطبيقها على المستوى العالمي؛ لذا اعتمدت مواصفة (14001) بوصفها مواصفة قياسية عالمية، بعد أن تم تبسيط شروط المواصفة البريطانية وتحقيق متطلباتها العملية ضمن المواصفة الدولية.

ثانياً: «المواصفة الأوروبية»: European Union EMAS

النسخة الخاصة من إدارة البيئة وخطة التدقيق الأوربي European Union EMAS لعام (1993) وأصبحت سارية، وتم تنقيحها عام (2001) لتعكس نظاماً طوعياً للمنظمات التي ترغب في تقييم وتحسين أدائها البيئي، على الرغم من اعتماد بنائها على المواصفة البريطانية رقم (7750)، وذلك بسبب تأثير التشريعات البيئية الألمانية الصارمة عليها، إلا أنها أكثر تشدداً وتفصيلاً في بعض جوانبها مع المواصفة الدولية (ISO:14001)، وتتشابه المواصفة الأوروبية (EMAS) من حيث طلب الإعلان عن السياسة البيئية والتزام الإدارة العليا بتنفيذها واستمرار العمل لتحسين نظام الإدارة البيئية، وكذلك إجراءات التدريب والتدقيق ... الخ، إلا أن المواصفة الأوروبية في العديد من المواصفات تركز على الموقع، في حين تهتم المواصفة الدولية (ISO 14001) على القضايا المتعلقة بالمنتج وعمليات الإنتاج، ومن ثم فإن المواصفة الدولية قابلة للتطبيق في المنظمات الإنتاجية، وكذلك في المنظمات والهيئات المختلفة وفي مقدمتها المنظمات الخدمية .

ثالثاً «المواصفة الدولية»: (ISO 14001) International Standard

مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس الدولية (ISO)، وتعد المواصفة الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية. وقد اعتُمد النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره عام (1996) لتمكين المنظمة من صياغة السياسة والأهداف، مع الأخذ بنظر الاهتمام المتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بشأن الجوانب البيئية المهمة. وتطبق هذه المواصفة على أية منظمة تسعى إلى «صياغة وتطبيق وتحسين نظام إدارتها البيئية، والمطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة، وإقامة الدليل على شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية، والتقرير والإعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة».

وتعرف المواصفة (ISO 14001) بأنها «مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المنظمات في القضاء على التلوث؛ عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمنظمة».

والجدول التالي رقم (7) يوضح مقارنة بين المواصفات الرئيسية لإدارة البيئة:

جدول رقم (7)

مقارنة بين المواصفات الرئيسية لإدارة البيئة

طبيعة المواصفة	مواصفة وطنية بريطانية	مواصفة الاتحاد الأوروبي	مواصفة دولية
طوعية المواصفة	طوعية	مطلوبة	طوعية
1- التطبيق	تطبق على المنظمة بأكملها أو جزء منها وعلى كافة الأنشطة والمنظمات الصناعية وغير الصناعية ومن ضمنها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.	تطبق على التسهيلات الفردية والأنشطة ذات الموقع الصناعي المحدد.	تطبق على المنظمة بأكملها أو جزء منها وعلى كافة الأنشطة والخدمات وفي جميع القطاعات الصناعية وغير الصناعية ومن ضمنها الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

تابع جدول رقم (7)

مقارنة بين المواصفات الرئيسية لإدارة البيئة

طبيعة المواصفة	مواصفة وطنية بريطانية	مواصفة الاتحاد الأوروبي	مواصفة دولية
طوعية المواصفة	طوعية	مطلوبة	طوعية
2- التركيز	يركز على نظام الإدارة البيئية وعلى التحسين البيئي للنظام أينما وجد.	يركز على تحسين الأداء البيئي للمواقع وكذلك تحسين الاتصالات مع الجمهور.	يركز على نظام الإدارة البيئية ويؤكد بصورة غير مباشرة على التحسين البيئي.
3- الالتزام بالسياسة	الالتزام بالسياسة يلتزم بالتحسين المستمر للأداء البيئي.	يلتزم بالتحسين المستمر للأداء البيئي والتوافق مع القوانين البيئية المطبقة.	يلتزم بالتحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية ومنع التلوث وكذلك التوافق مع القوانين البيئية المطبقة والالتزامات الطوعية.
4- الأهداف والغايات	ينبغي أن تكون الأهداف البيئية ذات مقياس زمني.	ينبغي أن تكون برامج الإدارة ذات مقياس زمني.	ينبغي أن تكون الأهداف البيئية ذات مقياس زمني.
5- التوثيق	يتطلب تهيئة سجل التأثيرات البيئية.	يتطلب تهيئة سجل التأثيرات البيئية.	يتطلب توثيق السياسة البيئية ومسؤوليات الملاك والاتصال بالأطراف الخارجية ولا تستدعي إمساك سجل التأثيرات البيئية.
6- الاتصال	يستدعي سياسة بيئية عامة.	يستدعي كشفاً بيئياً عاماً وشاملاً ويتم التحقق منه خارجياً عن طريق مدقق خارجي مستقل مع إعداد كشوف سنوية بسيطة.	يستدعي أن تكون السياسة البيئية عامة ولا يتطلب كشفاً بيئياً عاماً.

طبيعة المواصفة	مواصفة وطنية بريطانية	مواصفة الاتحاد الأوروبي	مواصفة دولية
طوعية المواصفة	طوعية	مطلوبة	طوعية
7- التحسين المستمر	يستدعي تحسينا مستمرا في الأداء البيئي للمنظمة.	يستدعي تحسينا مستمرا في الأداء البيئي للمنظمة. العمليات وممارسات المنظمة.	
8- التدقيق	تكرار التدقيق غير محدد.	يتطلب تدقيقا كل ثلاث سنوات على الأقل.	تكرار التدقيق غير محدد.
9- المتعاقدين والمجهزين	التزام المتعاقدين والمجهزين بالسياسة البيئية.	إعلام المتعاقدين والمجهزين بالسياسة البيئية.	التزام المتعاقدين والمجهزين بالسياسة البيئية.
10- المراجعة الدورية	داخلي، غير محدد التكرار.	خارجي، كل ثلاث مرات سنوياً.	داخلي، غير محدد التكرار.

أهداف سلسلة إيزو - الشهادة والمواصفات (14001-14000):

يهدف نظام الإدارة البيئية إلى زيادة الاهتمامات البيئية في كافة جوانب العملية الإدارية في المنظمات، والتركيز على أهمية تحمل كل فرد في المنظمة المسؤولية تجاه البيئة والمجتمع عن طريق توفير إطار عمل تكون فيه الأهداف البيئية إحدى المدخلات الرئيسة للمنظومة، كما يرمي هذا النظام إلى مساعدة المنظمة نحو إنجاز عملياتها في ضوء الأهداف المحددة، بما في ذلك التوافق مع القوانين وإدارة المخاطر البيئية. وعلى الرغم من أن تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ليس إلزامياً عند التعامل مع القضايا البيئية؛ نظراً للاختيارية في قضية التبنّي والتنفيذ للنظام، إلا أن القوانين البيئية والضغوط التنافسية مارست دوراً كبيراً ومؤثراً في توجه المنظمات نحو تفعيل النظام.

كما يعتبر الهدف الأساسي من سلسلة مواصفات إيزو (14001) هو السعي نحو تبني إدارة بيئية أكثر فعالية وكفاءة ومرونة وجدوى في المنظمات؛ بحيث تصبح جزءاً من نظامها. وتمثل سلسلة مواصفات الإيزو 14001 للمنظمات في الدول النامية فرصة لنقل التكنولوجيا ومصدراً لتقديم الإرشاد لإدخال وتبني نظام إدارة بيئية يعتمد على أفضل الممارسات العالمية. ويمكن إجمال تلك لأهداف كما يلي:

1- مساعدة المنظمات على إقامة نظام داخلي للإدارة البيئية لضمان حسن التعامل مع القضايا البيئية والحفاظ عليها.

2- دعم المنظمات في وضع أهدافها وسياساتها الخاصة في مجال الحفاظ على البيئة.

3- التزام المنظمات بالإعلان عن سياساتها البيئية وبشروط السلامة أمام السلطات الرسمية والعملاء والرأي عام.

4- تشجيع المنظمات على الحصول على شهادات المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية.

ويمكن تصنيف عائلة مواصفة إيزو (ISO14000) إلى سبع مواصفات رئيسية؛ هي: مواصفات نظام الإدارة البيئية، ومواصفات التدقيق البيئي، ومواصفات الملصق البيئي، ومواصفات تقييم الأداء البيئي، ومواصفات تقييم دورة الحياة، ومواصفة مصطلحات الإدارة البيئية، والجوانب البيئية في مواصفات المنتج.

مكونات مواصفة الإيزو (14001):

1) السياسة البيئية: وتشير إلى تلاؤم حجم التأثير البيئي لأنشطة المنظمة والالتزام والتوافق مع القوانين والتشريعات البيئية، والالتزام بالتحسين المستمر والحد من التلوث، ومراجعة الأهداف البيئية، ووجود تعليمات محددة ومعروفة لجميع العاملين، تكون متاحة للجمهور والرأي العام.

2) التخطيط البيئي: ويعني تحديد القواعد والمسؤوليات والصلاحيات، وتوفير

الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، وفقاً للمواصفات القياسية؛ من أجل تحقيق الأهداف البيئية عبر تحقيق أهداف المنظمة.

(3) التنفيذ والتشغيل: ويعني دراسة التأثير البيئي الحالي والمتوقع للأنشطة والخدمات التي تقدمها المنظمة وأسلوب حماية البيئة من التلوث، مع رفع تقارير دورية للإدارة العليا فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات التدريبية البيئية للعنصر البشري في المنظمة؛ وفقاً لطبيعة أعمالهم؛ وذلك لضمان تنفيذ السياسة البيئية، بالإضافة إلى تقارير متابعة دورية، ورقابة العمليات، ومعايير التشغيل، والاستعدادات لمواجهة المشاكل البيئية.

(4) التدقيق والإجراءات التصحيحية: وتتضمن التشخيص والقياس للأداء البيئي في المنظمة؛ ويشمل:

- تسجيل جميع إجراءات المتابعة والقياس ومراقبة العمليات.
 - معايرة أجهزة المتابعة والقياس ونظم صيانتها بصفة دورية.
 - الاحتفاظ بإجراءات التقييم الدوري المتوافق مع القوانين والتشريعات البيئية.
 - تصحيح العناصر غير المطابقة للسياسات والأهداف البيئية للمنظمة.
 - تقارير عن نتائج المراجعة البيئية ومدى توافقها مع المواصفات القياسية.
- (5) المراجعة الإدارية: وهي ضمان الفاعلية لنظام الإدارة البيئي؛ وذلك بمراجعة الأهداف البيئية، وتحديد مدى الحاجة إلى التطوير، ومراقبة التكاليف البيئية؛ لتوفير اعتمادات وموارد مالية تخصص لتمويل برامج حماية البيئة والمحافظة عليها.

خطوات التأهيل طبقاً للمواصفة إيزو (ISO 14001):

حاول المؤلفان إلقاء الضوء على تلك الخطوات بشكل مختصر كما يلي:

- 1- تعيين ممثل للإدارة له سلطة إنشاء النظام ومتابعته والاتصال بالجهات الخارجية فيما يختص بالنظام.

2- دراسة الفجوة طبقاً للمواصفة ISO 14001 وإصدار تقرير فجوة وخطة تنفيذية لعلاج الفجوة.

3- إجراء مسح بيئي مبدئي.

4- تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي تثقيفي للعنصر البشري العامل عن نظام الإدارة البيئية المطابق للمواصفة ISO 14001.

5- تنفيذ الخطة التنفيذية ووضع الوثائق وتجهيز كافة أنظمة المنظمة لتتطابق مع المواصفة ISO 14001.

6- تنفيذ تدقيق داخلي واكتشاف عدم المطابقات وعلاجها عن طريق الإجراءات التصحيحية.

7- تنظيم الإدارة العليا لخطة للمتابعة والمراجعة الدورية وحل مشكلات التنفيذ الناجمة، إلى أن تطمئن الإدارة العليا على مطابقة المنظمة لنظام الإدارة ومتطلباته الوارد في المواصفة ISO 14001.

8- التعاقد مع جهة إصدار شهادات معترف بها؛ تقوم بالتنسيق مع ممثل الإدارة للمنظمة بترتيب البرنامج الزمني للمراجعة والتدقيق.

9- إجراء التدقيق والمراجعة على المنظمة من خلال جهة إصدار الشهادة، وفي حالة كان التدقيق إيجابياً يتم منح المنظمة شهادة ISO 14001 خاضعة للتدقيق الدوري من الجهة المانحة؛ للتأكد من استمرارية مطابقة المنظمة مع متطلبات المواصفة الدولية.

10- إعادة المراجعة والتدقيق من قبل الجهة المانحة للشهادة بعد فترة زمنية يتم الاتفاق عليها، إن كان نتائج التدقيق والمراجعة غير إيجابية وتحتاج إجراءات تصحيحية.

فوائد ومميزات الحصول على شهادة المطابقة الإيزو (14000) وفقاً للمواصفة (ISO 14001):

تتلخص مميزات الحصول على شهادة الإيزو 14000 في زيادة قدرة المنظمة البيعية والتسويقية؛ من خلال تحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج؛ وبخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة والأسواق العالمية، كما يمكن وضع تلك الفوائد والعوائد والمميزات في نقاط كما يلي:

- رضا العميل والتحسين والتطوير المستمر.
- تحسين العلاقة مع المجتمع
- السيطرة على التكلفة.
- تقليل الحوادث.
- تسهيل الحصول على التصاريح.
- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية في المنظمة والمجتمع.
- تقليل الفاقد والحد من التلوث البيئي.
- التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية المحلية والعالمية.
- العائد الاقتصادي المرتبط بمنتجات المنظمة وخدماتها.
- تحسين قنوات الاتصال بين المنظمة والجهات الحكومية المتخصصة.
- تحسين صورة المنظمة وأدائها البيئي مما يزيد من سمعتها الطيبة.
- اكتساب تقدير واعتراف الجهات العالمية مما يفتح أسواق التصدير.
- تحسين الأوضاع البيئية للموظفين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات.

- رفع وزيادة الوعي بالبيئة لدى كل العاملين بالمظمة.

- زيادة الأرباح الناتجة عن العوائد السابقة.

- تحسين الوضع البيئي في الدولة وفي دول العالم ككل.

مفهوم الميزة التنافسية

يعد مفهوم الميزة التنافسية أحد أهم المفاهيم التي تمثل المخرج والعائد الاستراتيجي للمنظمات؛ حيث إنها تقدم للمنظمات فرصاً لتحقيق الريادة المستمرة مقارنة مع منافسيها.

تعريف الميزة التنافسية

تعرف الميزة التنافسية على أنها «قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط والإنتاج». وتحقق الميزة التنافسية من خلال الاستثمار الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية والمعلوماتية والكفاءات البشرية، وغيرها من الإمكانيات التي تتمتع بها المنظمة، والتي تمكنها من تخطيط وتصميم وتنفيذ استراتيجياتها التنافسية، حيث يرتبط تحقيق الميزة التنافسية بمحورين رئيسيين هما: القيمة المدركة لدى العميل، وقدرة المنظمة على تحقيق التميز.

وتظهر الميزة التنافسية «بمجرد اكتشاف المنظمة للطرائق الجديدة الأكثر فعالية من الطرائق التقليدية المطبقة لدى المنظمات المنافسة؛ حيث يكون بمقدورها تفعيل هذا الاكتشاف إجرائياً وتطبيقاً.

ويعرف علي السلمي الميزة التنافسية بكونها «مجموعة المهارات والتكنولوجيا والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين هما»:

- إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون.

- تأكيد حالة من التميز والاختلاف أثناء المقارنة بين المنظمة ومنافسيها.

مما سبق يتضح أن الميزة التنافسية تتجلى من خلال قدرة المنظمة على التميز والاختلاف مع المنافسين، فضلاً عن تحقيق رضا العملاء، وتحقيق هذين البعدين سيتحقق للمنظمة أهدافها، ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية واكتساب نصيب سوقي وزيادة في الربحية.

أنواع الميزة التنافسية

يعتمد بعض العلماء والاقتصاديين في تصنيفهم للميزة التنافسية على القيمة والمميزات التي تحققها للعميل، والتي تتمثل في ميزة التميز والتكلفة المنخفضة.

- بالنسبة للتمييز: «تعبّر عن تميز المنظمة عن نظيراتها عندما يكون بمقدورها توفير متطلبات وخصائص فريدة تجعل العميل أكثر ارتباطاً واتصالاً بها».

- بالنسبة التكلفة المنخفضة: فيمكن للمنظمة تحقيقها إذا كانت تكاليف أنشطة إنتاجها الدورية المتراكمة التي تحقق تلك الميزة أقل من نظيراتها لدى المنظمات المنافسة.

تنقسم التنافسية لقسمين؛ هما:

- سعريّة: تتمثل في انخفاض ما يقوم بدفعه العميل مقابل ما تقدمه له المنظمة مقارنة مع نظيراتها لذات المنفعة التي يسعى لتحقيقها من خلال الحصول المنتج.

- غير سعريّة: تتمثل في المنفعة المتحصل عليها بغض النظر عن السعر مثل: الجودة، سرعة تسلم المنتج، خدمة ما بعد البيع، وكذلك أي تفرد للمنتج مقارنة مع ما يقدمه المنافسون في نفس المنتج الذي يسعى العميل للحصول عليه.

سمات الميزة التنافسية

- خاصية في المنظمة تميزها عن غيرها من المنظمات لدى العملاء.

- تتحقق من حجم العائد على العملاء.

- تؤثر على المنافسين من خلال توجه العميل لتلك الميزة لدى المنظمة دون المنافسين.

- تصنف من خلال العملاء وفقاً لطبيعة العائد المتحصل عليه.

محددات الميزة التنافسية

تحدد الميزة التنافسية للمنظمة وفقاً لعنصرين هامين هما:

1- حجم الميزة التنافسية:

تمر الميزة التنافسية بدورة حياة، كما هو الحال بالنسبة لدورة حياة المنتج، لذا تكون بداية الميزة بمرحلة التقديم؛ حيث تظهر في السوق، تليها مرحلة التبني إذ تحقق الميزة فيها انتشاراً ورواجاً ومصداقية نسبية، وتصبح محل اهتمام من قبل المنافسين، لتأتي بعد ذلك مرحلة التقليد ويحدث في هذه المرحلة تراجعاً وركوداً للميزة، وذلك كون المنظمات المنافسة قامت بتقليد نفس الميزة التنافسية للمنظمة، وكمرحلة رابعة وأخيرة تأتي مرحلة الضرورة؛ وفيها تتجلى حتمية تحسين وتطوير الميزة الحالية، أو تقديم ميزة تنافسية جديدة تعمل على تحقيق رضا العملاء والجذب والحشد من جديد، كما أنه كلما كان حجم الميزة التنافسية كبيراً كلما كانت آليات وزمن وإمكانات ومتغيرات تقليدها أكثر صعوبة لدى المنافسين .

2- نطاق التنافس:

يساهم تنوع واتساع نطاق أنشطة المنظمة؛ سواء أكانت داخلية أم خارجية، في خلق مزايا تنافسية جديدة، من خلال تحقيق تكاليف أقل مقارنة مع المنظمات المنافسة، عبر استخدام نفس التصميمات وتكنولوجيا الإنتاج، والخبرات نفسها، ومنافذ البيع والتوزيع نفسها؛ لخدمة قطاعات سوقية ومناطق مختلفة.

معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية

تحدد معايير جودة الميزة التنافسية من خلال ثلاثة عناصر أساسية؛ وهي:

أولاً: مصدر الميزة:

بخصوص مصدر الميزة التنافسية وفقاً لهذا العنصر فهي تنقسم لكل من:

- 1- التكلفة الأقل: وتتضح عن طريق اليد العاملة والمواد الأولية؛ إذ من الممكن تقليدها وتحقيقها من قبل المنظمات المنافسة، وهي مرتبة منخفضة كمصدر للميزة التنافسية.
- 2- العلامة التجارية ذات السمعة الطيبة: وتتضح عن طريق التميز في تقديم السلعة أو الخدمة، العلاقة الجيدة مع العملاء، التكنولوجيا المستخدمة. وهي مرتبة مرتفعة كمصدر للميزة التنافسية.

ثانياً: عدد مصادر الميزة التنافسية التي تمتلكها المنظمة:

يعتبر اعتماد المنظمة على ميزة تنافسية واحدة، عملية ذات مخاطر عالية؛ من حيث سهولة تقليدها والتغلب عليها من قبل المنظمات المنافسة؛ مثل اعتمادها على التكلفة المنخفضة للمواد الأولية، بعكس تعدد مصادر الميزة التنافسية لدى المنظمة، الأمر الذي يصعب على المنافسين تقليدها والتغلب عليها.

ثالثاً: دورة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة التنافسية:

تعتبر دورة التحسين والتطوير التي تحدثها المنظمة في الميزة التنافسية لديها إحدى أهم محركات ومعايير الحكم على جودة تلك الميزة، من خلال التنوع في المصادر وتعددتها والعمل الدوري على تطويرها باستمرار.

دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية

أدّى الوعي بأهمية الجودة بوصفها سلاحاً استراتيجياً للحصول على ميزات تنافسية إلى تبني مفاهيم وفلسفة إدارة الجودة الشاملة؛ بوصفها فلسفة قائمة على أساس حزمة من الأفكار؛ تهتم بالنظر إلى الجودة على أساس أنها عملية دمج عمليات المنظمة ووظائفها للوصول إلى تحقيق مستوى نوعي من الجودة.

وتعد إدارة الجودة الشاملة أساساً للتطوير والتحسين المستمر للأداء الذي تسعى المنظمة من خلاله إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في الوصول إلى رضا العميل؛ وذلك بالاعتماد على المعلومات والحقائق وتوفير بيئة محفزة للأفراد نحو العمل بحماس؛ وزيادة مستويات الولاء والانتماء والالتزام في جميع مجالات ومراحل العمل والإنتاج.

كما أصبحت الجودة الوظيفة الأولى وأسلوب حياة لأية منظمة ترغب في الحصول على ميزة تنافسية، تمكنها من البقاء والاستمرارية في السوق، في ظل ما يشهده العالم من تغيرات.

ولعل الوعي بأهمية الجودة بوصفها سلاحاً استراتيجياً داعماً للحصول على ميزة تنافسية أدى إلى تبني المنظمات للعديد من الأساليب الإدارية المساهمة في تحقيق الميزة التنافسية؛ من خلال تطبيقاتها وآلياتها وإجراءاتها؛ لتحسين الجودة، ومنها برامج وأساليب إدارة التغيير والتطوير والتحديث الإداري؛ بوصفها العمود الفقري في تحقيق الميزة التنافسية؛ ومن أهمها:

- إعادة الهندسة الإدارية.

- الإنتاج في الوقت المحدد.

- القياس المقارن بأفضل أداء.

- إدارة الجودة الشاملة.

- معايير إيزو 9000.

هذه الأساليب تساهم في تحسين الجودة وتحقيق ميزة تنافسية للمنظمات. كما تعد الجودة إحدى أهم دعائم البيئة التنافسية العالمية حالياً؛ بحكم أن هذه البيئة تتضمن ثلاثة دعائم رئيسية هي: إدارة الجودة الشاملة، اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات)، الخصخصة ومتغيراتها العالمية، وكلها تتفاعل وتؤثر بشكل أو بآخر على البيئة التنافسية للمنظمة.

إن تبني مفاهيم الجودة يقود المنظمات إلى تحقيق التفوق والتميز في الأداء الإنتاجي والتنظيمي، وهو ما يؤدي إلى تخفيض نسب المعيب، وهو ما يمكن المنظمات من تحقيق ميزتها التنافسية. ولعل من بين أهم ما يتحقق من خلال تبني أسلوب إدارة الجودة ما يلي:

أولاً: زيادة النصيب السوقي:

يعد الحصول على نصيب سوقي مستهدفاً استراتيجياً لأي منظمة، وهو مرتبط بمستوى معين من الجودة، وهو ما يسمح بالبيع بسعر مرتفع؛ ومن ثم رفع الحصة السوقية للمنظمة، وعليه فإن تحقيق كل من الجودة والحصة السوقية سيؤدي إلى ضمان الربحية.

ثانياً: تقليل التكلفة:

تغير المفهوم التقليدي للجودة، والذي كان يتضمن نصاً غير مكتوب بأن الجودة العالية هي مرادف للتكاليف المرتفعة، وبات هناك مفهوم جديد ينص على أن ضعف مستويات الجودة هي المرادف الطبيعي للتكاليف المرتفعة؛ وبخاصة عند عدم الإقبال على المنتج غير المطابق في الأسواق؛ حيث تمثل تكاليف انخفاض مستويات الجودة عاملاً رئيسياً في زيادة تكاليف المنظمة؛ وعليه فإن تحسين الجودة يؤدي إلى تقليص تلك التكاليف؛ ومن ثم تخفيض معدل الفاقد أو التالف في العمليات الإنتاجية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة ربحية المنظمة وتعزيز موقفها التنافسي.

ثالثاً: زيادة الربحية:

يتضح مما سبق أن تحسين الجودة وتقليص تكاليفها يؤدي إلى تحسين الحصة السوقية للمؤسسة؛ وبالتالي زيادة ربحيتها وتعزيز قوتها، وهو ما يساهم في تعزيز مركزها

التنافسي، لذا فإن الحصول على حصة سوقية أو تخفيض التكاليف له أثر مباشر على ربحية المؤسسة وهذا نتيجة جودة المنتجات.

دور مواصفات إيزو 9000 في تحقيق الميزة التنافسية

أصبحت شهادة المطابقة مع مواصفات إيزو 9000 مطلباً تجارياً واستثمارياً واقتصادياً وشرطاً للمنافسة السوقية، في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وملحقاتها، حيث يؤكد ذلك رائد الجودة جوران «Juran» بقوله: «أنت لست مجبراً على تطبيق الأيزو 9000 لكن بقاءك غير مضمون».

كما تتسابق المنظمات على تحسين وضعها التنافسي؛ من خلال استيفاء متطلبات المنافسة المتمثلة بشكل رئيسي في الجودة، وتخفيض التكلفة، وتخفيض زمن الإنتاج والعمليات، والالتزام بمواعيد التسليم المقررة، وتوافر الخدمة أو السلعة في الأسواق. ولا شك في أن إنشاء وتطبيق نظام إدارة جودة فعال (معايير إيزو 9000) يؤدي إلى تحقيق العديد من عوامل المنافسة؛ حيث تعد الجودة أحد أهم تلك العوامل؛ مثل زيادة العائد على المبيعات من خلال تحقيق خصائص تفي باحتياجات العميل وهو ما يزيد من مستويات الرضاء لديه، وزيادة الحصة السوقية وبالتالي زيادة المبيعات. كما تؤدي أيضاً إلى تخفيض التكلفة من خلال التخلص من العيوب، وتخفيض وتقليل عمليات إعادة الإنتاج، وخفض الفحوص والاختبارات وبالتالي خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية.

تطبق المنظمات مواصفات إيزو 9000 من أجل تحسين أوضاعها، وذلك برفع مستوى جودة السلع والخدمات التي تقدمها، وهو ما يساعدها على تعزيز ميزة تنافسية لديها لمواجهة حدة المنافسة ومن ثم زيادة حصتها السوقية وبالتالي زيادة ربحيتها.

إن تطبيق مواصفات إيزو 9000 والحصول على شهادة المطابقة لا تعني نهاية المطاف بل إنها أساس لتطوير عناصر التكنولوجيا / الإنتاج، وعناصر المنافسة؛ من خلال إطار تكاملي يصل بالمنظمة إلى تحقيق التميز والبقاء في السوق.

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ووفقنا لإنجاز ذلك المؤلف العلمي الذي نرجو من الله جل وعلا أن يكون عملاً مأجوراً من رب العالمين، ومرجعاً علمياً ذا فائدة للباحثين عن المعرفة والسالكين لطريق العلم، والساعين لتجويد أداء منظماتهم وتطويرها من خلال فلسفة إدارة الجودة الشاملة، تلك الفلسفة التي أثبتت التجارب العملية للمنظمات الذي انتهجتها وتبنتها الوصول إلى نتائج مبهرة في أدائها ومنتجاتها السلعية والخدمية، وحصلت على مراكز مرموقة عالمياً من حيث تصنيفها وترتيبها بين نظرائها ونصيبها السوقي. كما أحدثت إدارة الجودة الشاملة نقلة نوعية كبيرة جداً في النظم الإدارية على كافة مستويات الإدارة بالمنظمات المختلفة؛ من خلال تطبيقاتها ونماذجها المتميزة حتى عدت إدارة الجودة الشاملة العصا السحرية لإحداث التطوير النوعي والكمي في المنظمات، والسبب الرئيس في إحداث نهضة حقيقية بالاقتصاد واستثمار رأس المال؛ المادي أو البشري سواء؛ مما أفضى إلى ما يمكن أن يطلق عليه ثورة في عالم الإدارة، وتطوير النظم الإدارية، والارتقاء بالأداء التنظيمي، والمساهمة في خلق تنافس إيجابي بين المنظمات المتشابهة لتحقيق الميزة التنافسية، مروراً بالتحسين والتطوير المستمر الذي يسهم بشكل فعال في إنعاش الاقتصاد، وتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء الآنية والمستقبلية.

وتعتبر هذه المحاولة العلمية المتواضعة اجتهاداً علمياً من المؤلفين، وإطلالة تمثل انعكاساً لفكر المؤلفين؛ من خلال خبراتهم وقراءاتهم واطلاعهم على العديد من الأدبيات في مجال إدارة الجودة الشاملة، آمليين من الله أن يكون هذا الكتاب أحد المراجع المهمة التي تضمها المكتبة العربية، وأن يسهم في إفادة المهتمين بمجال إدارة الجودة الشاملة وتزويدهم بالمعرفة والمعلومات التي يتوقون إليها في هذا المجال.

والله من وراء القصد

المؤلفان

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، مجدي عزيز: جودة الثقافة وثقافة الجودة في عالم متغير، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي العربي الخامس - الدولي الثاني، الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي في الفترة من 14 - 15 أبريل 2010م، مجلة كلية التربية، دمياط، جامعة المنصورة، الدقهلية، مصر، 2010م.
2. إبراهيم، محمد عبد الرزاق: منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة، ط2، دار الفكر، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م.
3. أتكسون، فيليب، ترجمة النعماني، عبد الفتاح السيد: إدارة الجودة الشاملة، ج 1، مركز الخبرات المهنية بميك، القاهرة، مصر، 1996م.
4. أحمد، إبراهيم أحمد: الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2003م.
5. إدريس، ثابت عبد الرحمن، والمرسى، جمال الدين محمد: قياس جودة الخدمة وتحليل العلاقة بينهما وبين الشعور بالرضا والميل للشراء، مجلة التجارة والتمويل، ع1، كلية التجارة، جامعة طنطا، الغربية، مصر، 1993م.
6. آل علي، رضا صاحب أبو حمد، والموسوي، سنان كاظم: مفاهيم إدارية معاصرة نظرة عامة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002م.
7. آل فيحان، إيثار عبد الهادي، و البياتي، سوزان عبد الغني: تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية 2004: ISO14001 : دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات، معمل بابل1، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع70، العراق، 2008م.

8. الأغبري، بدر سعيد: إدارة الجودة الشاملة مدخل لإصلاح التعليم الجامعي في الوطن العربي، المؤتمر التربوي الخامس: جودة التعليم الجامعي، البحرين، مج 1، 2005م.
9. الترتوري، محمد، وجويحان، أغادير: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة، عمان، 2006م.
10. التميمي، فواز، وأحمد، الخطيب: إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للآيزو 9001، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008م.
11. الجبوري، سمير إبراهيم: نظم إدارة الجودة الشاملة، مجلة جامعة الموصل، العراق، 2008م.
12. الحراحشة، محمد عبود: درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في جامعة آل البيت من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج 14، ع 1، البحرين، 2013م.
13. الحملاوي، محمد رشاد: إدارة الإنتاج والعمليات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1998م.
14. الحولي، عليان عبد الله : تصور مقترح لتحسين جودة التعليم الجامعي الفلسطيني، ورقة عمل، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2004م.
15. الخطيب، أحمد: إدارة الجودة الشاملة، تطبيقات في الإدارة الجامعية، بحث مقدم، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة 33 لمجلس إتحاد الجامعات العربية، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، 2000م.
16. الخطيب، محمد: مدخل لتطبيق معايير ونظم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، اللقاء السنوي الرابع عشر، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2007م.

17. الدرادكه، مأمون: إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006م.
18. السعود، راتب: إدارة الجودة الشاملة نموذج مقترح لتطوير الإدارة المدرسية في الأردن، مجلة جامعة دمشق، مج18، ع 2، ، دمشق، سوريا، 2002 م .
19. السلمي، علي: إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهيل للأيزو 9000، دار غريب، القاهرة، مصر، 1995م.
20. الشبراوي، عادل: الدليل العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة و أيزو 9000 - المقارنة المرجعية، الشركة العربية للإعلام العلمي «شعاع» القاهرة، مصر، 1995م.
21. الشرقاوي، مريم محمد إبراهيم: إدارة المدارس بالجودة الشاملة، مكتبة النهضة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2002م.
22. الصمادي، هشام: درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية من وجهة نظر رؤساء الأقسام في وزارة التعليم العالي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، ع19، العراق، 2009م.
23. الصيرفي، محمد عبد الفتاح: مفاهيم إدارية حديثة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م.
24. الطافش، حسن إسماعيل إبراهيم: خصصة الإدارة الفندقية وأثرها على جودة المنتج الخدمي بالفنادق المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية السادات، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2002 م.
25. الطائي، يوسف حليم سلطان، والعبادي، هاشم فوزي دباس: إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، دراسة تطبيقية، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، ع 3، السنة الأولى، العراق، 2005م
26. العباسي، عمر: واقع نظام التعليم في جامعة القدس في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة

- من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2004م.
27. العزاوي، محمود عبد الوهاب: أنظمة إدارة الجودة والبيئة ISO، ISO14000، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002م.
28. الفتلاوي، سهيلة محسن: الجودة في التعليم - المفاهيم، المعايير، المواصفات، المسؤوليات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م.
29. الفضل، مؤيد، والطائي، يوسف: إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك «منهج كمي»، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.
30. الكردي، محمد شرين: الدليل العلمي إلى الأيزو، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998.
31. اللبان، طارق عبد ربه: وتقييم جودة الخدمات المنتجة من الشبكة العالمية للمعلومات «انترنت» في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 2001م.
32. المزين، إحسان بن علي، والغامدي، رافع بن سعيد: النموذج الأوربي للتميز فوائده ومعايير، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، كلية التربية، جامعة الملك سعود، اللقاء السنوي الخامس عشر، الرياض، السعودية، 2010م.
33. الموجي، بهيرة: دوائر الجودة، المنظمة العربية، القاهرة، مصر، 1995م.
34. الناظر، رولا محمد شفيق راتب: دراسة مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الأجهزة الحكومية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2004م.
35. النبوي، أمين: إدارة الجودة الشاملة، مدخل لفعالية إدارة التغير التربوي التربية وإدارته

- في الوطن العربي، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مج 2، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1995م.
36. النعيمي، محمد عبد العال وآخرون: إدارة الجودة الشاملة، مقدمة في إدارة الجودة الشاملة للإنتاج والعمليات والخدمات، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م.
37. إمام، أشرف يوسف سليم: استخدام منهجية سيigma ستة (six sigma) في تحسين جودة أداء الخدمات: دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات الصحية بمدينة الطائف. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع4، الغربية، مصر، 2012 م.
38. بدح، أحمد: الجودة الشاملة» نموذج مقترح للتطوير الإداري وإمكانية تطبيقه في الجامعات الأردنية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2003م.
39. بن سعيد، خالد بن سعد عبد العزيز: إدارة الجودة الشاملة، تطبيقات علي القطاع الصحي، بدون ناشر، الرياض، السعودية، 1997 م .
40. توفيق، عبد الرحمن: الجودة الشاملة الدليل المتكامل للمفاهيم والأدوات، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، القاهرة، مصر، 2003م.
41. جابلونسكي، جوزيف، ترجمة عبد الفتاح النعماني: إدارة الجودة الشاملة، ج2، مركز الخبرات المهنية، ميك، القاهرة، مصر، 1996 م .
42. جريس، إيمان: إدارة الجودة الشاملة وإمكانياتها التطبيقية في جامعة بيروت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين، 2004م.
43. جودة، محفوظ أحمد: إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م.

44. جولي، مها: المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2002م.
45. حمود، خضير كاظم: إدارة الجودة وخدمة العملاء، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002م.
46. حمود، خضير كاظم: إدارة الجودة الشاملة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م.
47. خاشقجي، هاني: نماذج إدارة الجودة الشاملة والمعوقات التي تحول دون تطبيقها في الأجهزة الأمنية العربية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، ، مجلد 17، ع2، جدة، السعودية، 2003م .
48. خلقان، عبد الله محمد عبد الله: دور الجودة الشاملة في التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر، 2002م.
49. درويش، عبد الكريم أبو الفتوح: إدارة الجودة ونماذج التميز، مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2006م.
50. دوبينز، لويد، وكليركراوفورد ماسون: إدارة الجودة، التقدم والحكمة وفلسفة ديمينج، ترجمة عبد الواحد، حسين، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 1997م.
51. دودين، أحمد يوسف؛ ومساعدة، ماجد عبد المهدي: مدى استخدام مفاهيم (Six Sigma) في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، مج 7، ع 16، اليمن، 2014م.
52. راضى، بهجت عطية : اتجاهات العاملين بالأندية الرياضية نحو إدارة الجودة الشاملة، مجلة والبحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

53. - راضى، بهجت عطية : العدالة التنظيمية وعلاقتها بجودة حياة العمل في المجلس القومي للرياضة، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008م.
54. راضى، بهجت عطية، الجيوشي، يحي محمد : متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير قطاع الرياضة للجميع بوزارة الشباب، مجلة العلوم البدنية والرياضية، كلية التربية الرياضية بمدينة السادات، ع6، القاهرة، مصر، 2005م.
55. راضى، بهجت عطية، مكي، عادل عبد المنعم : متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بكليات التربية الرياضية دراسة مقارنة بين جامعتي حلوان وأسيوط، مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، كلية التربية الرياضية، جامعة أسيوط، ع11، أسيوط، مصر، 2005م.
56. راضى، بهجت عطية: إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير إدارة الأندية الرياضية المصرية في ضوء التحولات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2002م.
57. ريتشارد، ل وليامز: «أساسيات إدارة الجودة الشاملة»، ترجمة عبد الكريم العقيل، مكتبة جرير، الرياض، السعودية، 1999م.
58. زين الدين، فريد عبد الفتاح: المنهج العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الشرقية، مصر، 1996م.
59. زين الدين، فريد عبد الفتاح: تطبيق إدارة الجودة الشاملة بين فرص النجاح ومخاطر الفشل، كلية التجارة، جامعة بنها، القليوبية، مصر، 2002م.
60. سعيد، فيصل محمد: فعالية جودة أداء المعلم في الحد من مشكلة تسرب الطلاب كما يراها مشرفو ومعلمو المرحلة الابتدائية بمنطقة الباحة التعليمية، اللقاء

- السنوي الرابع عشر، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2007م.
61. سلمان، أحمد عبد الرزاق وآخرون: معايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي (مدخل إسلامي)، دراسات في إصلاح الجامعات العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010م .
62. سليم، حسن مختار: إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مكتبة بيروت، القاهرة، مصر، 2007م.
63. صقر، زكي محمود زكي: مفهوم حلقات الجودة، ملخص رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة الإدارة، مج 29، ربع سنوية، اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، ع4، القاهرة، مصر، 1997 م.
64. طرابلسية، شيراز: إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في مجال التعليم العالي، دراسة تطبيقية على جامعة تشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا، 2003م.
65. عبد الحليم، محمد، وبحر، يوسف: مدى تطبيق العاملين في كلية التجارة بجامعة النيلين للجودة الشاملة، مجلة الجامعة الإسلامية، مج 15، ع1، السودان، 2006م.
66. عبد الحليم، مزغيش: تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، ملخص رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والإدارية والتسيير، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009 م.
67. عبد العزيز، عرفات: الإدارة المدرسية في ضوء الفكر الإداري الإسلامي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1988م.
68. عبد الغني، عمرو أبو اليمين: تبني مفهوم التسويق الأخضر كمدخل لتطبيق نظم إدارة الجودة البينية ISO 14001 في المنشآت الفندقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع1، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2008م.

69. عبد الكريم، يحيى برويقات: تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصناعية، ملخص رسالة ماجستير غير منشورة، اقتصاد إنتاج، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2003م.
70. عبد الله، إبراهيم، وعائش، قويد: الإطار العام لتطبيق الجودة الشاملة في الجامعات «الفلسفة والمنطلقات»، المؤتمر التربوي الخامس جودة التعليم الجامعي، مج1، كلية التربية، جامعة البحرين، البحرين، 2005م.
71. عبد المحسن، توفيق محمد: تقييم الأداء (مداخل جديدة لعلم جديد)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1997م .
72. عبد المحسن، توفيق محمد: تقييم الأداء، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1997م .
73. عشية، فتحي: الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري «دراسة تحليلية، مجلة اتحاد الجامعات العربية»، وزارة التنمية الإدارية، ع 3، القاهرة، مصر، 2000م.
74. عقيلي، عمر وصفي: المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة وجهة نظر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001م.
75. علوان، قاسم نايف: إدارة الجودة الشاملة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م.
76. عليمات، صالح: إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترحات التطوير، دار الشروق، عمان، الأردن، 2004م.
77. عماد الدين، منى: آفاق تطوير الإدارة والقيادة التربوية في البلاد العربية- بالإفادة من التجارب والنماذج العالمية المتميزة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2004م.
78. فريد، فاخر: إدارة الجودة الكلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1998م.

79. كيلادا، جوزيف: تكامل إعادة الهندسة مع إدارة الجودة الشاملة، ترجمة د. سرور إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004م.
80. مجاهد، محمد، والمتولي، بدير: الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2006م.
81. محمد، إبراهيم حسن: الجودة والمنافسة العالمية وتطبيقاتها في الصناعة، توزيع مكتبة الحرمين الشريفين، نشر دار العربية للنسجيات، القاهرة، مصر، 1993م.
82. محمد، أحمد سرور وآخرون: إدارة العمليات، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1997م.
83. مصطفى، أحمد سيد: إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعة والخدمات، ط4، كلية التجارة، جامعة بنها، القليوبية، مصر، 1999م.
84. ناجي، فوزية: إدارة الجودة الشاملة والإمكانات التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي، حالة دراسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن، 1998م.
85. نصار، سامي محمد: جودة التعليم العالي في ظل تحديات العولمة وشروط ما بعد الحداثة. مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، مج10، ع4، مصر، 2002م.
86. نصرالله، نظمي: أيزو 9000، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995م.
87. هلال، محمد عبد الغني: مهارات إدارة الجودة الشاملة في التدريب، مركز تطوير الأداء والتنمية القاهرة، مصر، 1996م.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

88. Berry I., zeithaml V., & parasuraman A, "servqual(1988): A Mult- Item Scale for measurins consumer perceptions of service quality", journal of Retailing, vol. 64, spring.
89. Christian ,Gronroos(1990): service management and marketing: managing the moments of truth in service competition ", tornota - Lexington Books.
90. Cohen, Steven & Eimicke, William,(1996) : Understanding and Applying Innovation Strategies in the Public Sector, The 57th Annual National Conference of the American Society for Public Administration, Columbia University, Atlanta Georgia.
91. Cosby, Philip B(1989): "Let's talk quality", new kart: MC Grow-Hill.
92. Dale, B. G(1994) : Managing Quality, (2nd ed.). UK: Prentice Hall, International, Ltd.
93. EDELHAUSER ,EDUARD & IRIMIE ,SABINA(2010): TQM AND BUSINESS EXCELLENCE ANDREEA IONICĂ, VIRGINIA BĂLEANU, Annals of the University of Petroșani, Economics, 10(4).
94. Facemire, Jeff & Silva, Hortensia(2003): Experiences with Leveraging Six Sigma to Implement CMMI Levels 4 and 5 CMMI Technology Conference and User Group 17-20 November.
95. Griffiths, David N(1994): Management in a Quality Environment, ASQC Quality press, Wisconsin.
96. Gummeson(1988): Service quality & product quality Combined", Review of business (Rob) ISSN: 0034-6454 vol.9 Iss.3 Date. 14-19 Illus: References.
97. Hixon , J& lovelace, K(1992) :Total Quality Management Challenge to Urban School , Education Leadership ,Vol (50),No(3).

-
98. James Cortada & John A.(1995) :Woods ,The Mc Graw-Hill Encyclopedia of quality terms& concepts, Mc Graw-Hill Inc.,New York .
 99. Joseph.j., & A. STeren(1992): Measuring Service quality: A Re- examination and exTension', journal of Naryeting. Vol. 56, ISS.8.
 100. Juran, j. M(1989):Juran on Leader ship for quality, An Executive Hand book, the free press, Macmillan, Inc.
 101. Koehler,Jerry; Pankowski, Joseph(1996) :,Quality Government - Designing Developing and Implementing TQM ,Lucie press, Florida.
 102. Kondo, Yoshio (1997): la maîtrise de la qualité de l'entreprise, Economica, Paris,.
 103. Le Blance G.,& Ngugen N(1988): "Customer's Perceptions of service Quality in financial Institutions, international " ,Journal of Bank Marketing ,Vol.6: No:4.
 104. Logothetis N(1992): Managing for Total Quality from Deming to Toguchi, London prentice Hall.
 105. M. Sokovic, D. Pavletic, K. Kern Pipan(2010): Quality Improvement Methodologies-PDCA Cycle, RADAR Matrix, DMAIC and DFSS, Journal of Achievements in Materials and Manufacturing Engineering, V(43),Issue (1), PP481:482..
 106. Markland, Robert E& Shawnee K. Vickery & Robert A. Davis (1995): Operation Management . concepts in manufacturing and services, West publishing company, New York.
 107. Mathew Joseph (2000): service quality in the banking sector the impact of technology on service delivery ,International journal of Bank marketing.
 108. Mc Dermott, Robin E., et.al(1993): Employee Driven Quality, Quality Resources, New York.
 109. Monin ,Jean Michel(2001): La certification qualité dans les services, Outil de performances et d'orientation client, AFNOR, France.

-
110. QIANMEI FENG & KAILASH C. KAPUR, P.E., (2004):INTEGRATED DESIGN AND OPTIMIZATION MODELS FOR THE SIX SIGMA PROCESS, SECOND WORLD CONFERENCE ON POM AND 15TH ANNUAL POM CONFERENCE, CANCUN, MEXICO, APRIL 30-MAY 3,P2.
 111. Richard Pring(1992) :“Standards and Quality in Education”, British Journal of Educational studies , vol.(xxxx),No.(1),February.
 112. Russell, R. S. & Taylor B. W(1995): Production and Operation Management: Focusing on Quality and Competitiveness, Prentice Hall, inc.
 113. Sallis, Edward(1993): Total Quality Management in Education, Kogan page, Educational Management Series , London.
 114. Sirgy, M. Joseph&Samli, A. Coskum(1995) :New dimensions in marketing- Quality-Of- Life research, Quorum Books, West port, Connecticut, London,.
 115. Stevenson(1996): production & operations Management, Richard D. Irwin Inc..
 116. Thomas Packard(1995):”TQM And Organizational Change And Development”,In,Burton Gummer, Philip Mc Callion, (Eds), Total Quality Management in the Social Services: Theory and Practice.,NY:Rockefeller College Press, Albany, at website:<http://www.improve.org/tqm.html>.
 117. Usman, Asad, Chakraborty, Ayon, & Chuan, Kay Chuan (2006): Comparative study of DFSS in product and service innovation. In ProceedingsAsian Network for Quality, ANQ, Singapore.
 118. Vincent, Amanor-Boadu & Larry Martin (1999): Quality Management in a Changing Organizational Environment, Looking for New Conversation Tools, George Morris Centre. View complete reference list from CitEc.
 119. Weaver, Charles N(1995) :Managing the Four stages of TQM, ASQC Quality press, Wisconsin,.

السيرة الذاتية للمؤلفين

أ.د. بهجت راضي

- أستاذ الإدارة، قسم الإدارة، كلية التربية الرياضية - جامعة حلوان.
- دكتوراه الإدارة - جامعة حلوان - عام 2002.
- عنوان الرسالة «إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير إدارة الأندية الرياضية المصرية في ضوء التحولات العالمية المعاصرة».
- دبلوم متخصص إدارة الجودة الشاملة - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - بتقدير جيد جداً عام 2000.
- مراجع مؤسسي للجودة والاعتماد بوزارة التعليم العالي - مصر 2008 / 2009م / 2010م.
- مراجع نظير متخصص للنظم الداخلية الأكاديمية والمؤسسية بكليات التربية الرياضية بالجامعات المصرية باللجنة القومية للجودة بوزارة التعليم العالي - مصر 2006م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة مركز ضمان الجودة بجامعة حلوان 2008 / 2009م.
- عضو لجنة خبراء الجودة جامعة حلوان 2007 / 2010 م وحتى الآن.
- مراجع وعضو لجان المتابعة والدعم الفني لكليات جامعة حلوان من 2008 / وحتى 2010م.
- مدير وحدة الجودة ومشروع التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد - مصر 2007 / 2010م.

- خبير ومستشار الجودة والاعتماد - مركز الجودة - كلية التربية - جامعة المجمعة - السعودية 2010م.
- مدير إدارة الجودة والاعتماد - عمادة الجودة والتطوير - جامعة حائل - السعودية 2012م.
- مستشار عمادة الجودة والتطوير - جامعة حائل - السعودية 2013 وحتى الآن.
- عضو فريق خبراء الجودة كلية التربية- جامعة المجمعة -السعودية 2010 - 2011م.
- عضو فريق الدعم والمتابعة باللجنة القومية للجودة والاعتماد -مصر 2007 / 2010م.
- مراجع للنظم الداخلية للجودة بكليات التربية الرياضية -مصر 2006 م / 2010م.
- عضو فريق المتابعة والمراجعة الدورية الميدانية والوثائقية باللجنة القومية لضمان الجودة، مصر 2007 / 2010م.
- عضو لجنة تقييم الأداء والجودة للاتحادات الرياضية الدورة الأولمبية بأثينا 2004م.
- مقيم خارجي لبرامج الدراسات العليا كلية التربية الرياضية جامعة بنها - جمهورية مصر العربية 2009م.
- محاضر ومدير لورش العمل والتدريب والدعم الفني لكلية التربية الرياضية جامعة بني سويف، مصر 2010م.
- عضو اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي - جامعة حائل- السعودية 2012 م.
- عضو الفريق الرئيسي لإعداد الخطة الاستراتيجية - جامعة المجمعة - السعودية 2011م.
- عضو اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي - جامعة حلوان-مصر 2008 / 2009م.

أ. م. د. هشام يوسف العربي

- أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المشارك - كلية التربية - جامعة قناة السويس - مصر.
- عضو لجنة صياغة الخطة الإستراتيجية لكلية التربية بالعريش 2007 - 2009م.
- عضو فريق الجودة بكلية التربية بالعريش جامعة قناة السويس 2007 - 2009م.
- عضو اللجنة الدائمة للجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعة الجوف 1433/1431هـ - السعودية.
- مستشار وكالة الجامعة للتطوير الأكاديمي وخدمة المجتمع بجامعة حائل 2012 - 2015م -السعودية.
- مدرب معتمد بعمادة الجودة والتطوير بجامعة حائل - المملكة العربية السعودية.



الشقري
ALSHEGREY

للنشر والخدمات الجامعية المتطورة
Publishing & Advanced University Services

المملكة العربية السعودية - الرياض
ص.ب ٨٨٣٣ - الرياض ١١٤٩٢

هاتف: ٢١٧٠٢٢٧ ، فاكس: ٢١٧٢٠٩٤

Email: Tarek@alshegreyonline.com

WWW.Alshegreyonline.com